



سید
اوران
رویا

طالع
نور
زاده

الرمادات
للإمام محمد بن الحسين
رحمه الله عليه

بوصف سلطان زمانه



۹۴۶

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısm	Lokali
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	946

لا يجوز الجمع بين الميعاد والغير

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلوة

الجمع بين المسح والغسل لا يجوز والمسح بدل وعلى الخيرة كالغسل
ولهذا المسح وسطره لبسه على طهاره كامله في احدى يديه
حراجه بعد غسلها بوضوء ومسح الخرجه وغسل الصحنه وادخلها
في الخف وحدها لا مسح بخلاف ما اذا لبس حشفه او سقنت وطبقها
وطبق خفه من اسفل الكعب او من فوقه من القدم ولم يسلح قد يلب
اصابعه في طهر القدم وليس حشفه بعد الوضوء او احدى اليدين وان
بقى جاز وكذا ان لم يمسح من كعبه في الخرق العليل لا يمنع والكعبان
والفاصل قد يلب اصابع من اصغر اصابع القدم او اليد رواه عنه وجمع
الحف وفيها اختلاف الحاشيه توصي بالسور في حديث يمسح به بخلاف
سند امره وبطل بوجوه المائتين اثنيها و السور يمسح به بعد
والجمع في السور سطر دون السور خلافا لفرقة الله

باب التيمم القدر على المبالا فاصل عن

حاجبه الاصله مع الطهارة بالتميم اسدا وبها المخرجه واد الصبح
الحديثان فالاعطاهم من حب اغسل ويحي على حشفه لمعه وفي ما
سمي لها حاشيه فان يمسح بها حدث يمسح للحدث باسا فان وحدها بعد
تميمه ان كفاها والا فالجنايه ان كان يلقى واحدا فيغير عصبه وبعد
تميمه للحدث رواه هذا الكتاب وهو قول محمد ورواه عنه رواه
كتاب الصلوة وهو قول ابي يوسف كالمسح بالعطش والاول اصح
ولو صرفه الى الوضوء حار وسمي لحاشيه بالانفاق حب على طهر لمعه

لا يمسح باليد الا على احد وجهيها ولا يمسح
بوصاها في فمها او على احد وجهيها

ان سار في السجده في العبد في كل
سجده واحد كالمسح في السجده
فصل في التيمم في السجده

ونسي اعضا وضوءه وما من يلقى احد هاهنا الى ايها واعصاه اولى بخت
عسل حشفه المعة احدث قبل ان يمسح بتميمه حاشيه وحدها سميها
واحدا كحاشيه ظهره فاحسب على الاظهر ويحي ان سوي لكلمه ما فان
وحدها بعد تيممه على ما مر حب لمعه ما لكفه لوضوءه لا غير سويها
سهمه ولا سويها فان بوصاها بتميمه لحاشيه م احدث سمي لحدها فان وحدها
ما على ما مر حدث بوضوءه او حشفه لحاشيه وما من يلقى احد هاهنا الى
الحاشيه خلافا لجماد وهي رواه عن ابي يوسف فيتميمه في كل رجل
هذا الما سويها انكم ساووه بكمي واحد استعصمتمهم ولو قال هذا الما
لكم لا ومن علمه سقم ولو ان نوا واحد عصبه سقمتمهم عند هذا
ولو ادرك كل واحد بالبقية اسقم بتميم الجمع عند هذا وقيل هو قول ابي حنيفة
ما على مسادا لله فيفيد الملك سطره والاصح انها طله ولا سقم
ذكره الناطقي والاول السرخسي راي مع رجل ما وهو في الصلوة وعلم
انه عطيه او غلب على طنه يقطع والا فلا فان مضى وساله بعد فراعته
واعطاه او باعه ممن سله وهو معة اعاد وان اى لا وكذا ان اعطاه بط
ايايه او منعه قبل شروعه واعطاه بعد فراعته والله تعالى اعلم بالصواب

من صبه واحدا في سجده وفي سجده الا لوجهه وان لا يمسح
في سجده واحدا في سجده وفي سجده واحدا في سجده
فصل في التيمم في السجده

باب الشهيل مسل اهل الحرب شهد ماشه

او سميها وسطره ان يكون طالما ولم يريث ولم يمسح عنه مسل وحدها
في المعركة وبه حراجه او خرج الدم من عصبه او اذنه او سبل من جوفها او
به اخرج الحرق لا يغسل وكذا الوضوء دانه العبد وهو راكعا او ساقها او
فاندها او كدمته او صد سبه يدها او رجليها او يفرج داسه بضم يها او
رجلهم فسلته او طعوه والقوه ما اونا راو رموه من سور او بقوا عليه طيطا

في سجده واحدا في سجده وفي سجده واحدا في سجده
فصل في التيمم في السجده

وقال ابو يوسف ان عاصم مكانه وهو
لا يغسل الا يغسل وان ادعى يوم
وليله وذكر في سيرة السباي لو يجرى
حتى يغسل عليه وقت صلوة وهو يغسل
غسل وهو مروي عن ابو يوسف

في يوم واحد يغسل في كل صلاة
او يغسل في كل صلاة او يغسل في كل صلاة
او يغسل في كل صلاة او يغسل في كل صلاة

فسقط او رموا فاداني عسكر المسلمين فاحرقهم اود هبت الريح بها النمل
او جعلوها في اطراف خشب روسها عندهم فاحرقوا او ارسلوا عليهم فاحرقوا
وبدءوا في سائرهم سوي الفرو والحف والسلاح وبرد وبقيت معه للكفن
ولورمي مسلم سبها واصاب مسلما او امسا به دابة مسلم او كدمته او صدقته
او فرت فرسه عن رايها فمسه او اهرموا فالحاوا اليها او نارقوا وجروا انفسهم
او سقط مسلم من سور المسلمين او لقي حابطا فسقط عليه او جعلوا حوله
جسدا او حذو فوقع فيه مسلم ففي هذا كله يغسل وكذا قبل وجد قبل
وفوق الحرب او منب والدم يسيل من ابيه او ذره او ذكره او خرج من حوفه
برة سودا او حمر او كذا ان ارتث بان اواه فسطاط او حمة او حمار من
المعركة حيا او اكل او سرب او عاش مكانه يوما وليلة او اوصى بشي من امور
الدواعي ان يوسف خلافا لمحمد وبامور الحرم لا وقيل لاحلاف وقول
ابي يوسف محمول على الاول وقول محمد على الثاني واهل السعي وقطاع الطريق
كاهل الحرب وكذا مسلم قبل بالسلاح ظلما ولحق به دية وكذا ما لم يغسل عندها
خلافا له قبل وحده يعرف فانه يغسل لان فيه الدية والفسامة وكذا
اذ التقت الفيتان ولجوا عن قيل من غير مقاتله وهو في عسكرنا

باب صلاة المسافرين

الاوطان بلثه ووطن اصلي ووطن اقامه ووطن السكنى في حراساني قد مر
بعداد ونوي الاقامه بها خمسة عشر يوما ومكي قدم الكوفة ونوي
شله فخرجنا يريد ان يقضي بين هجره ليعلم فيه خمسة عشر يوما ثمان
كانها لم يقصد اسفرا وكذا ان خرج منه الى الكوفة او خرج من الكوفة
يريد ان يغتسل وقصد الدخول فيه وان لم يقصد اقصى ولو ان المكي حين خرج

من الكوفة قصد بغداد والحراساني قصد الكوفة والقيما بالقص من غير
سه ورجعنا يريد ان الكوفة ليعلم فيها يوما ثم يرجع ان يغتسل من غير
الى الكوفة وكذا الى بغداد بغدا في خرج يريد ان يقضي بين خمسة عشر
يوما وكوفي خرج يريد ان يقضي بين خمسة عشر يوما وكوفي خرج
من الكوفة يريد ان يغتسل من غير ان يغتسل من غير ان يغتسل من غير ان يغتسل
هذا الكتاب وفي رواية للحسن عن ابن حنبله من ان القص وطنه ولو
خرج كل يريد وطن صاحبه فلما التقيا بالقص رجعا الى الكوفة والغدا في
يقضي والكوفي ثم كوفي حج فقتله ابنه بالحيرة وبوبيا الا فانه بها خمسة
عشر يوما وقصد امه وبلغا القادسية فهربا لهما فقصدا لحراسان
وبوبيا الدخول الى الكوفة فلاب يقضي حتى يدخلها والآخر كوفي دخل مكة
باهله متوطنا ثم ردا الى حراسان ورجع الى حراسان ورجع الى حراسان
وبها خلاف ما لورجع قبل دخولها والله تعالى اعلم بالصواب

باب المسافر والمقيم يوم واحد

الصلوة متى فسدت من وجهه بفعل احساها والا ما مر اذا اقبلت
والمقتدى اذا انفرد او حلا مكان امامه بفعل صلواتهما مسافر
ومقيم ام احدهما صاحبه ثم سكا في الامام بان فاما متخاذه في فسدت
صلواتهما وكل جعل الامام صاحب الميسره فان احدهما ورجع احدهما ان
ان خرجا معا ففسدت صلوة الاول وصلوة الاخر تمامه ونتم اربعة
كل حال وسعد على راس الباسه ونقرأ في الاول احساها وان خرجا معا
او جهل فسدت صلواتهما وان صليا ركعتين فعدا اول الشهد ثم سكا والمقيم
نصلي ركعتين وسعد المسافر لاحتمال امدائه وان احدا ورجع متعاقبا ثم

الأول بعد الفعل الأول والناسه بعد فراغ الشطر الثاني وهو وان
 عود الطائفة الأولى يصلي الإمام بالطائفة الأولى في المغرب ركعتين والثانية
 ركعة فان أخطا وعكس فسدت صلاتهما ولو صلى بالثانية ركعة وانصرفوا
 وانصرفوا بالناسه الثانية وانصرفوا بالثانية فصلوه بالطائفة
 الأولى فاسلم والناسه حايه وبصوت ركعتين بقراءه وعيبر فراه صلى بالثانية
 ركعة في دووات الأربع والثانية بالناسه وبالثانية والرابعة
 فسدت صلوته الكل ولو جعلهم أربعاً وصلى بكل طائفة ركعة فسدت صلوته الأولى
 والثانية والثالثة والرابعة حايه وكل بقراءه مما سبق لا فيما لحق وبسبابه
 صلى أربعاً مع الإمام لم يحرف قبل العود لأنفسه أنه آخر ما أدل له فيه
 وكذا قبل السجدة قبل السلام إلا إذا كان مسجوداً طينواً وأبعد
 سرورهم بالحرف أو أنه جاز وفي غيره لله نفس وكذا بعد ما بهم وإن
 لم يخلوا من الحافز والصفوف بفسد وبدونه لا أصله انصرف على طن
 لحدث دحور على الدابة عند العرج عن النزول وسوجه إلى الصلاة وإن
 عجز عنه سقط كالطوع ولا تخو زطاش ولا مقابل وصلوه العبد كصلوة
 الفجر والمنفرد يتابع رأييه والمفتدي رأي امامه والله تعالى اعلم

محمد بن الجواد و زعمی مالکان
و علقه حجاج

من اسلي سلس خمار اسرهما عجر عن السجود بوي فاعدا وانها
قام ورثع وبركه اولى فان كان لو قام سال دمه او سلس بوله او طهرت
عورته نصلي فاعدا ركوع وسجود وبو ما ان كان عربا او كذا ان سال
دمه عند سجوده وان كان اذا قام سبيل واد اسلقى لا يصلي فاما بعد
الحجوس لدا لم يحدث ربا ولا طهور اصلي بالاناس بها كالصوم قول
ابي يوسف وعندها لا وهو القياس وعلى هذا اذا لم يجد مكانا ظاهرا افضل
فالا بما بالوصو او بالسم ولو صلى بالانما على الدابة لخوف عدا وبيع او طين
او لمرض لا يعيد انفا فاعربان وحد بويام لو اذ ما صلى فيه محاله عند محمد
وعندها يحرم معه ثوبان في كل واحد منها اكر من قدر الدرهم نحاسه واول
من ربه يحير واطمها الحب وان بلغت ربع احداهما عن الآخر ولو كان
احدهما مملوا او الآخر ربه طاهر لا غير سبع واول من ربه يحير وهو
اولى عربانه وحدث بويامس تر حسد لها وربع راسها حب تعطينها
واول من ربع الراس افضل يعطيه والحب والا كساق المصروق لجمع
والغليظة والخفصة في القدر سوا علم الاصح وابنه عال اعلم

بجمل الزلوه قبل الحول جابر سرط مال الصاب ولسند الوحود
اذا نضر ابطال الواجب او بعضه اسكسنا ماه عجل الصاب او بعضه
وهلك النعمه لسر له ان يسرد قبل الحول لانه ربما اسفاد و يسرد
نعله ولا يركى ما صار ركوه عجل ستة عن ماس واربع ولم يستعمل سبعا
حتى يمر الحول ماس بوله يسرد درهما و ماس موهل يسرد ستة اجزاء

٢
 حشر
 وكنى
 نسل
 كانه
 كالمافان
 قال صلى
 وجه
 لو كان
 وجه
 ولكن
 لا بعد
 انى
 الدابة
 كان
 اطرف
 ان
 والاشجار
 كانت
 ر ولو
 ف الساق
 ر العام

من احد واربعين حراما من درهم ولا يسترد شيئا استعسانا عند الكل
 فان هلك من الباقي درهم من الحول ولم يستفد شيئا يسترد درهمها عند
 فاساوا استعسانا وعند هاسترد سبعة احرام من احد واربعين حراما
 من درهم فياساوا حراما من اربعين استعسانا وذكر 2 موضع احرام استعسانا
 لا يرد عند هاستعسانا. عمل الي الساعي ساه من اربعين او اسه مخاض من خمس
 وعشرين او خمسة من مائة ولم يستفد سائر دونه فياساوا استعسانا
 لا وان تصدق الساعي به من الحول على نفسه وهو فقير او على المساكين
 او بايعه وصدق بماله وتم الحول لم يرفع ركوه ولا يصير الساعي لانه فعل
 باده وكذا الوضاع من يله ولو وحده بعد الحول بوجه وفي كل موضع
 لم يرفع ركوه اذ ان تصدق الساعي به بعد الحول وهو عا لم يصير وكذا اذا لم
 يعلم عند خلافهما ساعا على الحول وعده وعمل هذا اذا امره بالكلية
 عنه او بدار كونه ثم فعل دفع الي الساعي خمسة عن نصاب الحرام فانما
 قرصا او بعالة ولم يستفد شيئا اخر يرفع ركوه استعسانا لان النصاب
 يكمل بخلاف نصاب السامه عمل عن خمس وعشرين نصابا هلك
 من نصابها واحد ولم يستفد شيئا من الحول وهي يد الساعي سردها
 ويطلب اربع شياه وفي ظاهر الرواية ليس كذلك رابع شياه ويرد
 الفضل وكذا لو عمل مسنه عن اربعين وهلك واحد منها وان كان
 تصدق بها او بثمانها قبل الحول لا يصير وكذا بعدة عند هاستعسانا
 قد را الفضل وقد مر ولو انفقها بصر الفصل عمل شاه من اربعين فاحدها
 عماله او جعلها الامام له ولم يستفد شيئا وتم الحول لم يجب ويرد العمل
 وان باعها بعد الحول بالثمن له وعليه القيمة لانه ملكه ولو باعها قبل

الحول فالمن للمالك ولا يصير ان تصدق به قبله وان اكلها قبله قرصا
 او عماله ضمن بخلاف نصاب الحرام مصدق على الفقر واخذ مسنه وطهرت
 بافضه بردها وباخذ سعا بخلاف الهلاك وان تصدق بها بعد الحول وقد
 تعمد ضمن وان صاعته او تصدق بها وقد اخذها بخيار المالك لا ضمن
 وكذا ان اخذها كرها على ظن انها واجبه وبصر الفقير او وجد ولا يفي شيئا
باب زكوة الحمل وغيره
 له اربعون حملا فيها مسنه سمينه بح ساه وسط وان كانت المسنه
 وسط اخذت وكذا ان كانت دونه لقيامه مقامه فان هلك بعد الحول
 سقطت الزكوة عندها وعند اي يوسف سقط حرم من اربعين حراما
 حمل وان هلك دونهما سقط حرم من اربعين حراما كان الكل مسان في
 الاصل له خمس من الابل سات مخاض اوسات لبون او حقا او بوزل
 من يبعات او اوساط عجب شاه وسط وان كان عجا فاجب ساه بقدرها
 وكذا في عشر الى خمس عشر الى عشرين وطريقه ان سطر الى بيت
 وسطا في قيمه افضلها ونصف من الشاه الوسط بتلك النسبه له خمس
 وعسرون ومهايت مخاض وسط او ماساويها عجب ست مخاض وسط
 وان لم يكن نجس ست مخاض مساوي اربعها وان ساداه بطريق الفهم
 وفي ست ولا ين ادا لم يكن مهايتا مخاض وسط او ماساويها عجب
 ست لبون بقدرها وطريقه مامر وان كانت العجا في خمس عجب حقه
 بعد رها وطريقه ان سطر الى قيمه ست مخاض وسط وقيم حقه وسط
 فان كانت ميلها او مثله او مثل نصفها عجب حقه مثل افضلها ومثل
 نصف التي يملكها او مثل بلس من افضلها وهذا اما سه والله اعلم

باب الغنم العجاف

له أربعون شاه عجاا الواحك وسطا حب ولو له حب
افضلها ولو كانت مائه واحدي وعسرون وفيها واحك وسطا توخذ
واخري من افضلها ولو له يوحد بسان من افضلها وفي ما بيني وواحد
حب هي وسان فان هلك بعد الحول فعندك جعل كان لم يكن الامانا
شاه وهي عجاا حب سانا عجاا وان من افضلها وعندك هيا سقط
الفضل تهلأ كما ويجعل كان الكل عجاا فسقط بقدر ما هلك وهو
حرم كل شاه من احد ومائتين من الثلث الواحبه وان سنا عجاا
السومع الواجب ومعها واحد فلو هلك الكل سوى الوسط
بحرم من اربعين منه عندك وعندك هيا طلبة لحرمان ما في جزء وجزء
لكن جزء ومن وسط وحران من عجاا على ما مر له أربعون شاه نصفها
عجاا ونصفها سانا هلك بعد الحول عشرون من السنان حب عندك
خسفه والى يوسف طلبة ارباع ساه سمينه وعندك محمل نصف
وسط وربع من عجاا فنصف العجاا باع عندك له خمسون بنت
مخاض عجاا الواحد سمينه فمئتها خمسون وقيمه الباقي
عسرون عسرون وفيه الحق الوسط مائه يجب حقه تساوي ستين
ليكون مثل ثلثين من افضلها فان هلك السمينه فعندك هيا حقه
معدون بقدر رهاا وعندك محمل سقط جزء من خمسين من الحقه
المقدرة على ما مر وان هلك الكل وبقيت هي فعندك حقه حب
خمس ساه وسط وعندك اى يوسف حب جزء من ستة واربعين من الحقه
المعدون وعندك محمل جزء من خمسين منها على ما مر له خمسون فضيلا

الا واحد حقه وسطا حب حقه وسطا فان هلك بعد الحول سقطت الركوه
عندك هيا وعندك اى يوسف يبقى بقدر رهاا ما مر وان هلك نصف الفصلان سقط نصفها
وبقي نصفها **باب زكوة البقر العجاف**
المعبر في السن السبع وما فضل عفوه له ثلثون تبعا العجاف حب افضلها
فان كان بها وسط حب هو ولو كانت أربعون عجاا حب مسنه بقدر
سطر الى مئتين سبع وسط والى قيمه مسنه وسط والى قيمه افضلها حب
مسنه سلك النسبه كما مر له ستون تبعا العجاف حب ثلثان من افضلها
فان كان فيها واحد وسط اخذت واخري من افضلها وان هلك الكل بعد
الحول الى الوسط فعندك محرم من مئتين سبع وسط وعندك هيا جزء من
مئتين سبعه ومثله من عجاا والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب الايمان

قال كل جاريه الى حرة الامهات ولا دي وادي اموميه الواحد الكل اوى
العض والكرنه والقول لمن لا نها صفة عارضه وكذا ان كان منه ولد وسب
نسبه ويعتق ولا يصير ام ولد له وان عرفت دعوتيه من الحصومه
واسند هاصدق وكذا لو قال الاجاريه خبان او اسير بها من ولاز او
وطبها البارحه ولو قال الاثبات ترى النساء فان لم يرد لا يعتق ولا حلف
وان فكن بكر او اشكل عقت ولو كن سا وقت الحصومه واحلفوا في وقت
حدوثه والقول قوله ولو قال الاجاريه بكر او لم يرد منى ولم اشترها او لم
اطاها البارحه او الاخراسانيه والقول قوله ولم يذكر بينه بخلاف الشياه
قال كل جاريه الى بكر او بنت او اسير بها او طبها البارحه او ولد منى
او خبان او غير خبان وانكر الصفة صدق لانه خاص والله اعلم

باب اليمين مع علي بن يقطين ^{العض}
 الشري معربا بالبيع فتي سمي يا يعالسي فمسريه كد لك وفي المسري ^{الحقيقة}
 حلف لا يسري دها ولا فضة واستري دراهم يد باير او دارها صفا
 ذهب وفضة لا يحب الا في رواية عن ابي يوسف وان اشترى فخره فضة او سبيله
 ذهب او موصوعا يحب حلف لا يسري حلفا فاسري درعا او موصوعا او سفا
 او سكا او ابره او فعلا او مسله لا يحب ولا يحب ما يفتد وكانونه ومسمان
 ولو قال صفا يحب باسه وبالفلوس لا حلف لا يسري صفا ولا لبنا فاسري
 ساه لها صوف او لبن او طبينا فاسري لبنا او رطبا فاسري كاسه سريها
 رطب او سحيرا فاسري حظه فيها حات سحيرا او فصا فاسري موريا
 او شعرا فاسري مسحا او جوالق منه لا يحب وفي المسح تحت في جميعها
 خلاف من السوب في قوله قطنا او كنانا والله تعالى اعلم بالصواب
 باب قوله لجعل السي شين
 تبدل الاسم بوجوب بدل الاسم بوجوب تبدل الاسم دون جلد
 حلف لجعل هذا السوب ما وسراويل جعله فباقر فضه وجعله سري او ايل
 محلاي المحفة والبستان او البت والجام والدار وعل حب لو نوى الجمع
 حب وفي الدار او قال منزلا وجاما ان قدم المنزل تر وان اخر جنت
 باب اليمين تقع على الملك وغيره
 حلف لا ياكل طعام فلان او لا يدخل داره او لا يركب داسه او لا يلبس
 بونه او لا يكثر عنه ان اسأل اليه وزال ملكه ففعل لا تحت عدها وعند
 محمد بن عمار الاشارة ولا يحب بالمحمد ابا قاف وفي عمر المعين لا تحت
 بعد الروال وحث بالمحمد الا في رواية عن ابي يوسف الدار طامه وفي

الصدوق في الرواحه في المعنى تحت بعد روال الوصف ولا تحت بالمحمد ^{دو}
 بعد المعنى بعد الوصف وفي السروط عند عدها وعنه وقت اليمين ولا تحت
 بالمحمد دغنه واحلف الروايه به عند عدها ولو قال رجعت فلان او
 او اصد قاه او احويه فحلف سري ط الجمع كالا ساه حلف لا يكثر صاحب
 هذا الطيلسان فباعه وكله تحت والمسري لا والله اعلم
 باب اليمين تقع على الملك ثم تبطل
 المطلق يقيد بضا او كذا له قال ان خرجت امرأه من هذه الدار وان
 خرجت او حلف لا يقبل امرأته ففعل بعد ان ابانها او خرجت تحت فعل
 هذا قول محمد بن ساعلي ما قال ان خرجت الى باذني او حلف السلطان رجلا
 او رجلا من غزوه او الخيل بامر المكحول عنه ان لا يخرج الا باذنه سبيد
 بقيام السلطنة والرجيمه والدين له الا ان ذلك الوصفه لغرض
 اليه كل د امر عرفه وعن ابي يوسف حب الرفع بعد الغزل وعنه يبطل
 بعزله لا يوت حلف لا يخرج الا بالذن فلان فهو ليس يذني ولا يه ومات بطلت
 بينه خلافا لابي يوسف ساعلي مسله الشرب بطي حلف له قصص حق
 فان نعدا قصاه اليوم او لساكن هذا الرقيق عند افاكله اليوم وفي غيره
 باب اليمين ان لا يطلق او لا يعتق او لا يسل
 الشرط فحل انشاء بعد اليمين لا يسلها وفعل بكيله سفل اليه فيما لا
 حقوق له اوله ويرجع اليه قال ان دخلت الدار فامرأته طالق
 وعنه حر ثم حلف لا يطلق ولا يعتق ودخل لا يحب وطلقت وعق ولو
 احرم بعتقه حث قال طلق نفسك واعتق نفسك او وكل من حلف
 وفعلوا تحت الاروايه عن محمد بن روي رجوعه عنها حلف الشرط

وعلى هذا على ما به وعسى انهما اطلاق ضميرها او عقوة عنها اوان لا يخرجها
وروى الحسن عن الاحنف انه لا يكمل عند ابيه قال لامته اعصمك على ان
بروحى نفسك والحره عقوتك على ان بروحى نفسك وملت سقلا
للعبول والحره لحره وعلما فمهما ان لت لهوات الشرط بخلاف الضو
على حصر او حصر برهم من سوى فمهم من حرق باخمال سلامه المراه
وكذا الحره يقول لعلها ولو قال بروصك على عكسك اهل ان اعتقلوا
اعصمتك على بطلان بطل المصادفه ملكه طعن ابو خازم ومهاصله اعمو عك
على ان اف فعله تحت كذا احد امه الاخر فعلى ظلمها على ان اطلق اشك
او على ان زوجك امه اخرى وعلما لعلها بحال عدم النجوم ولا خبر ان اصله
مرص صالح عن دم على عينا او برضه حلت نفسها او اب طلع اليه
او صالح عن دم على عينا او برضه حلت نفسها او اب طلع اليه
ويقسم على ان بروحى يالف فقبل عتق ولا خبر على فمته ومهر المثل حصه
المهر مهرها وحصه الفهم منه وان اياها عليه الفهم ولا سقن عن حصتها
باب الامه يتزوج عليها
بجه امه بزوج عليها جرة ناذن مولاها او بعد اذنه ولحاز او كلة فيه
او اسرى بها ناذنه صحيح ملكتها وعليه فمها ولا يفسد كاحا لعدم
ملكه او لانه ضروري كالوكل اشري بكوخته او فرسه فان عادت اليه
كلها بالرده او بصفها بالطلاق فسد شرط الفرض ويردها الكلو والعض
بغير مولاها هذا من المصا عليه وبعد عتق تسلم له نظيره فصب او اسرى
شرا فاسد ابوه و لو عادت تسلم جلد تسلم له بخلاف الاستحقاق
ولا كذا قبل الفضا وفسد بفره فيها قبل الرد ولا يفسد بفره مولاها قبله

لا يملك الروح الامه فمما اذا بالحره برده ويها قبل الفضا عليه فمها مولاها
بالفرض السابق وسقن بفره فمها قبل الرد ان المولى لقيام الملك
كالمسرى فاسدا ولو لم يرد مولاها فمها قبل الرد ان المولى لقيام الملك
الملك وحققه فمها لو كان لا يملك فمها قبل الرد ان المولى لقيام الملك
لا يملكها جرحه كالمسرى فاسدا او بغيره

ولا ينفذ ولو كانت محرمة فالعتق عليه بطر مصاد كاحه امه ان روجه حره
مرجعه ولم يقل عليها فامرها عنه لا يعتق ولا يفسد ولا يسي عليه له بوع ورجوع
الى ملك ولاها عند الفسخ من الفسخ وبعده قال لمولى روجه او بالمولى روجهها ففعل
اعنى على ملك نفسه كاحه وعليه الف والولة او لها وسقط من هاجل الدجوا وبعده
باب ايقان المراه في غير الماني
الناظره ربي عيناها الى امراه احبته في دبرها او ليل بعد عيناها وعنده لا يفسد
ان يعود وراى الامام ذلك وان سام به وحسبه وبعده غسل عليها ابر الوم برب
لكل السبع علما امته او منكوحه فاسدا وصحها حيث لا يحد ولا على الفاسد ولا
مهر وروى الصحيح كذا لا يحلها الاول ومن سالك المهر وبعد الحلوه الى بهمة ك
حل عليه ولا غسل حتى يربل التطا الى داخل الدبر بالسهوة لا يوجب رجعه
ولا حرمة مضاهاه وكذا العقل بيه عند علمه المسامح فدف احسب به
او روجه محد ولا عر بعد لا علان بالوطي عندها لانه بنسبة فان قال برك
طال او دبرك حره لا يقع خلاف الفرج **باب** الرجل يزوج ابنته مكاتبه

حق للمالك بيع النكاح اسد لا عا والمالك بوجه روح ابنته لانه برضاها
مكاتبه جاز وان ماتت ورثته لا يفسد نكاحه ولا لملك اساو و لو ماتت بعد موت
الاب وبك ثلثه الف والمهر الف والكاتبه ماله بدي المهر لقونه برك الكاتب
ورثته بعد بالروحه وبعد لوفاته ولا يرب بالولة وان برك اقل من العيان
مكون حل بها او كان وليس معها وارث سيد اسد لا الكاتبه لان عدم المهر سقطه
ملكها او لا صافه العرفه اليها وان كان معها وارث سيد ايا المهر لم يرد في حصته
وبعد بالخص من قبل موته وان لم يلب الرعج فسد كاحها وسقط مهرها ان لم
لكي دخل بها او كان وليس معها وارث وان كان في نفسها يسقط والله اعلم

للزوجه

كتاب الطلاق

قال ابن طالق اسمه الله او محسبه او مادادته لو نرناه او بهواه لا يقع لانه
 يعلم بالسوط والى العبد ملك منه كقوله ان بها ولو قال بامر او حكمه او اذنه
 او علمه او قوته يقع في الحال اصابه الى الله تعالى او الى العبد لانه يحرم كقوله
 حكم الحاكم ولو قال حرم الظلم يقع في الفضول كلها للتعليل وبقي الى الله تعالى
 يقع الى العلم او العبد بالله والى العبد يقع بملكه ان قال العبد عينا
 في غيره **باب** الطلاق يقع على واحد بعينه
 والغناق في ملكه في المهر معلق بشرط البيان نصا او ذكرا لانه قال اربع نسوة
 لم يدخل بهن احد اكن طالق ثم رجع خامسه او احدى واحده ومن سها صبح بمخلاف
 ما لو دخل بهن ملكه بلسا او اما قال ليس لي احد طالق او حرة وخرجت واحده ووطئ
 الاخرى وكذا يبين في معنى الاول الثابتة طلقت او عقت ومطل الاحاد الثاني
 الذي رواه عن ابن يوسف وان عني الخارجة صح الثاني وبينه فان بدا بالثاني وعني
 الثابتة تعينت والخارجة وان عني الداخلة يبين الاول وتعين الثابتة لا يطله
 وان مات قبل ان يس عني بلسا ارباع الثابتة ونصف كل اخوي عني ارباع
 وربع الداخلة عند محمد وسقط مهر ومن من مهر السابطة وربع مهر الخارجة
 ومن من مهر الداخلة قبل هذا عند وعندهما ربع مهرها والا صح انه قول الكل ونصف
 المهر او للداخلة والنصف من الاخرين والكل من الدخول وعند كل واحد
 عليه الوفاء لا غير محسبه حرة وامه وقد حل بينهما قال احد طالق نسوة
 الامه وجنتها في من محسبه حرة وعلمته وجمع في عدها خلاص الحرة ولو كانتا
 اسرى وعقتا حرة من عتقها والميراث نصفان لا سواهما وعند المسكوية
 الوفاء ومن عتقها لجمع وان مات قبل ان يس لمحجان قال العتق بهما سعادتان

السان اظهار وجهه واساس وجهه
 جعل اظهار اذنه لئلا يكره ان كان جعل النساء

احد كما حرم في كسر القيمه في مرضه صح واعدا اظهار الخلاص والطلاق
 عنه امان قال مولاها احد كما حره وقال التي اعطتها المولى طالق نسوة
 المولى دون الروح ولا يساخره العليقة وعقدت حصة فان مات قبل
 ان يس ساع العتق سان الطلاق الى الروح وحرم من عتقها عتق وعقدتها
 حصان وعقدتها لا حرم المحرمه وعقدتها حصة وان ملك الروح ومن
 طلب وعقت وحرم من حرمه عليقة وعقدتها حصة وفي عمر السبع
 حصان قال احد كما طالق نسوة واسرى احداها فسد كما حها وعقدت
 الاخرى لطلانه ولو اسراها معا فسد كما حها ولا يصح سانه بعد خلاص
 لانه حكم في الامة احد كما حره وقطعت يد واحدة وعقدت ثلث الامة له
باب الطلاق يقع في الاوقات المنقولة
 قال ابن طالق الساعة واحدة وعدا اخرى بالف او قال على انك طالق عدا اخرى بالف
 او قال اليوم واحدة وعدا اخرى امك الرجعة بالف فسد يقع واحد نصف الالف
 في الحال وفي اعد اخرى غير شئ الا ان يعود ملكه فله طالق طالق الساعة واحدة
 رجعه او باسه او غير شئ على انك طالق عدا اخرى بالف يقع في الحال غير شئ
 وفي العدا اخرى بالالف سوطه لعدد الرضوخا قال ابن طالق ثلث السنة بالف
 فعقدت في الظهر الاول واحد مئة البدل او في الثاني غير شئ الا ان يبرحها فله
 وكذا امانت قال بعتك هذا على ان اسعك هذا بالف او اعطتك هذا على ان اعطتك
 هذا بالف صح فمما في رواية هذا الكاد لحداد الصفة ولو قال اعطتك هذا به
 او عتقني على ان اعطتك هذا لكانت صحيحة والمهر مطلق البيع قال اعطتك هذا الحمل
 معاملة بالصفة على ان اعطتك هذه الارض من اربعة فسد من موطر واسان
 وقتل احلفا الوصع ولو قال بئذرى صح واسه اعطتك بالصواب

واحدة

باب الرجل يطلق بعض نسائه ثم تزوج عليه بغيره

من ملك الاستمتاع بالسيان قال الحد كما طال لها فارصعها امرأه معا او معاها
بأنها للجمع وللثالث غير بار ولا سري ولو كن ثلثا فارصعته معاها او سري معا
ثم الثالثة فسلكها الاولين والثالثة لا يرفع اليك علمها وان سري معا
لها او واحد من سري فسلكها الكل وان سري واحد من سري للثالث غيرها
وان سري اخرى بعد الثالثة حربي خمسة اربع نسوة او احسان سري في
معه فسلكها الكل وعند محمد بن عمر وكذا الواسم والحقة كان وتزوج من
ولو كان معاها صح بكاح الاربع الاول علال السبي ومحمد السافعي خيراوه
وعلى هذا لو طلق سري بغير اعانها قبل السبي بزوج اما واسمها اسموا معا
في العاقبة صح بكاح الاول في الجمع سلطان وعند محمد بكاح الام يفسد كل حال

باب الخلع والعق والطلاق على مال

الطلاق والعق على ما ليس به حرامه مع رضا طاعتين سئل بها ما قبل الفسوق
ويرتد مردها ولا يصح اصاصتها قبل الفسوق ولا علمها لطلاق حاسه حلها
او باعها طلاقا مال بمرجح من مولاها وكانت غداه وبلغها ففعلت صح
انه يعلو وكذا لو قال اد اعا عدا فقد طلقها بالفسوق في العدا فحلها
خلعا والادانت وقالت ذلك قال لها اد اعا عدا فطلق نفسك رجلا
يصح رجوعه وهو قالت اد اعا عدا فطلقني بالف ورجعت صح لانه لو كحل حتى
يكن لا ينف على المجلس ارسلت اليه بان قالت فليرجعي الي احلعت منك
لكن ام عرلته قبل ادا الرسالة فحل عليه صح عدا او كحل وفي العنق على مال
المولى بظنه والعقد بظنها خلاق السع والكماح والكناه لظهور المعاوضة
قالت انت حر بعد موت علي الف والقول بعد الموت لا يضاف الايجاب اليه وبسوط

هذا هو الصحيح في النكاح
انما هو الصحيح في النكاح
انما هو الصحيح في النكاح
انما هو الصحيح في النكاح

تتقيه قال انت حر على الف بعد موتي قال قبول في الحال وبه سد بولا شي
عليه لرقه وعلى هذا استطاع ان يثبت او ان سري فانت طالق عدا
وابو يوسف سوي بشرط المولى في الغد ورفق بوجهه والله تعالى اعلم

باب المهور للنساء والميراث

يوسف الا حواله قال لست نسوة دخل بواحدة منهن احد يكن طالق ومات
قبل ان يلقاها فخلوها ربع وسدس من ميراثه والبقية لها ولها مهر وثلاثان
عند محمد للسفر وعند اي يوسف مهر وثلاثة ارباع وكذا الوفا احد يكن
طالق ثلثا والاخرى واجدة والثلث لغوايد اعده وعند محمد لها خمسة
اثمان وثلثه لها ولها مهر وربع وقال في كتاب النكاح لها مهر وثلث ولو
دخل ثنتين هنا فلها سبعة امان ولغير المدخول بها ثلث ارباع
المهر وذكر ابن سماعه في نوادره ان محمدا كان يقول لها ربع ثم ربع والربع
واضح جدا انه اربع نسوة دخل بواحدة ففعلت طلاق احد من ثلثا والاخرى
واحدة فللمدخوله ثلثه ونصف من ابني عشر واربعه عند محمد ولهن
مهران وربع على رواية كتاب النكاح ومهران سدس على هذه الطريقة
ولو دخل بسن فللمدخول اربعة وستون وخمسة اسداس ونصف
سدس من ستة وتسعين والبقية احد وثلاثون ونصف سدس
منها ولها مهر وثلثه ارباع وقاس بخرج محمد مهر ونصف وكذا عند اي
يوسف اعسار الخلق والاكر وعده من وطئت الجمع وغيرها الا شتر
ولو دخل ثلث فلها نصف سدس والبقية للبقية ولها ثمن عند اي يوسف واجدة
وخمسة اسداس المهر وهذا لو طلق واحدة والاخرى سري والاخرى ثلثا
فعد اي يوسف لها ثمن ونصف سدس عند محمد وثلثه ارباع المهر

ثلاثة
ولو قال ثلث دخل بواحدة منهن احد يكن طالق واحد اولها ثلثا امان ولها خمسة عند
محمد وعند ابي يوسف لمارع وسدس والثلث لغو عند وقد مرت اول الباب ولها مهر
ولها مهر عند محمد وعند مهران وثلثا رابع ولو كن اربعاً فلهن خواتمها ثلثه ورابع
منهن عشر وعند ابي يوسف ثلثه ونصف ولهن مهران وخمسة امان عند
محمد وعند مهران وثلثه اربع بطريق الا ول والاكر ولو دخل بثلثين فلهن دخول
بهما سبعة ونصف من ابي عشر ولغير المدخول بهما خمسة ونصف ولها مهر
وثلثه اربع عند محمد ولو دخل بثلث فغير المدخول بهما سهران ورابع منهن عشر
وتسعة وثلثه اربع للبقية ولها سبعة امان المهر عند محمد وعند ابي يوسف
رحمها الله ثلثه اربع باب الخيض تصديق والتكذيب
من انكر السب صدق ومن اقر به وادعى المانع لانه قال للمدخول بهما انت طالق
للسنة لا يقع الا في طهر خال عن الطلاق والوطي عقيب حيض ملة فلو حاضت وطهرت
فادعى الوطي او الطلاق في الخيض لا يقبل ويقع اخرى باعترافه ولو ادعى قبل
طهرها صدق لا يملك استنائه خلاف قوله ان لم اجامعك في حيضك لانه
سكر سببه نظيره والله لا اقر بك اربعة اشهر وان لم اقر بك اربعة اشهر
واصلها بعد مضيها قال عبد بن حمران طلقك ثم جعل امها سدا فاحارت
فجاءت محمد في مجلسها فادعى الاعراض فله وانكرت وقعا لانه ادعى المانع وفي قوله ان
لم يستغلي بعد لا يقع لان كان السبب وبطلت باع بالحسن ثلثه امام محمد والآن
ثم السع فعدي حرم مصت المدة فادعى البعض فله لا يقبل ويعتق خلاف قوله
ان لم انقض حسنة بعق وسب الملك قال ان حصت فعدي حرم ترك طالق
فاجبرت وكذا بما لا يعان خلاف طلاقها وان طلقها واسمها بغير وقت
الروية حتى يجب ارساها بحسنه ضمن الوصف وهو للعبد ولغيره من طيها

السكران

12
واستحلها وسفك بها كاح ضربا ان كانت عمن مدخول بها للثبوت ولو قال انقطع
دمي قبل مضي المدة وصدقها لا يعق ولا يطلق صريحا وبعد ها لا يقبل في حقها
وكذا لك لو قال حصص وصدقها وادعت ان الطهر ملة كان عسره خلاف
قولها رأت الدم قال ان طهرت فعدي حرم وادعته وكذا بها لا يعق
وان صدقها او مصت عسره امام عتق منجزا لانه اصل خلاف الحنف فان
قالت عاودني وهي في العشرة او بعد ها وصدقها لا يقبل في حق العبد خلاف
الحبير قال لها ان حصت في هذه المدة ستة فعدي حرم عامدتها خمسة
فادعت استمران في السادس وكذا بها فيه قبل قوله خلاف قوله ان حصت
فصدقها وادعت واستمران وانظره لان الطاهر سهد له هنا وهناك لها
وان صدقها استمران موقوف على مضي العيس لاحمال المحاون فلو قالت
انقطع في العيس لا يقبل وبعد ها لا وكذا في حقها انقطع ثم ادعت عودا اذا
كدنهما العبد طلقها وهو مريض فان سادس المائنة فعالت ما انقضت
وهو مستمر وادعت الورثة اعطاه في العادة والقول قولها لا ينفذ
خلاف العتق باب بروج المراه على المراه او معها
او بعد ها الطلاق يصح مضافا الى الملك وسببه قال ان بروجت رسل بعد
عمر او معها وعليهما فلهما طالق صحيح وطلعت عند الشرط ولو قال قبل
طلعت الاولى حاصه ولا شرط الجمع وكذا قبيل ويشترط الجمع على الفور
باب الطلاق يبين في المرض الوطيان في الباطن خلاف
العتق عند قال احد بكما طالق بلسا وقد دخل بها وهي في مرضه صار فارا
والمرات سمها خلاف ما اذا امانت لانه حكمي فان كان له عمرها وهي واطق
فلها نصف والنصف لها الا اذا امانت المعينه ملة ولو عني واحدة فانت

قبله
 صاحبها قبلها نصف ارثه حتى لو كان معها اخري فلها ربع والنصف للاخري
 ولو ولدت احدهما قبل موته وسماه لا كمن سلب من وقت الابعاد
 بعثت الاخرى لطلاقه والولد منه بلا عن نفسه ولا يقطع به عنه ولا ينقض
 منها سبب نسبه ولا يكون سببا للحارم له فان ساه بدين فان قال عبد
 امه خذ وان قال عبد الاخرى جري اللعان بينهما وينفي التولد عنه لانه
 قد ف المسكوكه وان قال ما عبد واحده عند الابعاد واريد الا ان امه
 واحده لانها مسكوكه ولا لعان للنبوه ببيانه والنسب ثابت ولو ولدتا
 احدهما اكثر من سبب والاخرى لا ينقض منها بعثت صاحبه الاول
 لطلاقه وسقط عدتها بالوضع ان كان بينهما دون ستة اسمروا
 رادف لما خيضا وان اقترن بوطئها طلقت الاخرى ولا يصدق في خرفه
 ولو ولد نالا كمن غامض مرتبا بعثت الاخرى لطلاقه ولا يحول بولدها
 كحماهما وسببهما منه وعدهما بالوضع قال اذا ولدت فاسطالق
 لما فولدت ولدت ولد الستة اشهر اول سنه فالسنة منه وسقط به العدة
 ولا عقر عليه باب ما يستدل به على الطلاق الصريح
 لا يفسر والعا للتفسير ثم للتعليل ثم للعطف قال امرك بيدك
 فطلق نفسك لا يصدق ان قال موت وكذا احصاري فطلق او ما يجسدك
 او ما منعك ان تطلق نفسك وعطف على الثلث فيما عملها قال احصاري
 وطلق او امرك يدك فطلق فيها هو بستان ولو قالت احصرت لا ربع سي
 ولو قالت تطلق ربع بالصرح واحده قال امرك يدك فطلق نفسك لما
 للسنه او اذا احاعد فلها ان تطلق لما في محسبها والسنه والشرط لغو
 منه قال امرك يدك فطلق نفسك لما للسنه او اذا احاعد ولا سه له لغا

الامر وصرح عمر وميله امرك يدك وسكت ثم قال تطلق نفسك ما يجسدك ان تطلق
 نفسك من غير نية قال امرك يدك احصاري فطلق من غير نية بطل
 الاول والى الثاني وصرح الثالث لانه فسر حتى لو قالت احصرتا وطلعت ففعلت
 قال امرك يدك فطلق نفسك واحصاري نفسك فعالت احصرت ربع بستان
 لانه فسرهما للعطف وعطف على سبب الثلث في الامر لانه محتمل قال امرك
 يدك واحصاري فطلق ولا سه له فعالت احصرت لا يقع سي لان الامر بالبحر
 بطلا لعدم التفسير والسبب وقولها احصرت لا يصلح حوايا للصرح حتى لو قالت
 طلعت ربع به رجعه قال امرك يدك فاحصاري فطلق نفسك فاحصرت
 ربع بستان لانه فسرهما من خلف على نية الثلث قال احصاري فطلق فامر
 يدك فاحصرت ربع واحده بستان وقوله فامر يدك تعليل قال امرك
 يدك فاحصاري واحصاري فطلق او فطلق نفسك فعالت احصرت ربع واحده
 ما بينه ولا يصدق في موت السنه قال احصاري واحصاري فطلق فاحصرت فطلق
 يقع بستان وهكذا امرك يدك فامر يدك فطلق نفسك قال امرك يدك
 فطلق نفسك او فطلق نفسك فامر يدك وهي واحده ما بينه قال تطلق نفسك
 فاحصاري فاحصرت ربع واحده بستان وان طلعت فسدان للعطف قال
 امرك يدك فاحصاري فاحصاري او قال احصاري فامر يدك واحصاري فاحصاري
 ولا نية له بطل قال جعلت الحمار يدك فطلق نفسك او فطلق نفسك فقد
 جعلت الحمار يدك فهو واحده بستان وان طلعت فسدان للعطف قال
 فامر يدك وهي واحده بستان او الف التعليل قال جعلت يدك
 نظره جعلت طائفات طالق او طلقها فاني طالق وهي واحده رجعيه
 وبالواو سجد قال تطلق نفسك طلاقا ام لا الرجوع فقد جعلت امرك يدك في
 ثلث طلاقات بواير فاحصرت او فطلق ربع اللان

كان في الميراث فخرجوا من ثلثه او اجزاها الورثة وبد منه عتق من ستم تسعاً وكذا
 مباركة من مروج اربعة اشباعه وكذا فرق قال اسعوا واحداً كما غيره او احداً كم عتق
 من الاول ثلث وتسع وسدس وتسع من غيره قال اسعوا واحداً كما آخر وهو
 اولكم عتق من الاول خمسة اشباعه ونصف تسعة ومن الثاني تسعاً ونصف
 تسع وتسع ونصف الثاني وتسع الثالث ومن الثالث تسع واحد قال ان عتق
 او ات لغيره او احداً كم عتق من كل عين ثلث باجماعه وتسع بالعام ومن الثالث تسع واحد
باب العتق يقع اولاً له عبدان ومدير
 قال احداً كم خروا ومدير لا يقع للسك بطريقه خروا قال اسان مديران يركب مدير
 2 احدهما ويملكه فان مات قبله عتق المعروف من ثلثه ونصف كل آخر فان صاف
 ثلثه ولا اجزان حق المعروف 2 سهمين في حق الآخر في سهمين فيجعل الثلث اربعة
 قال العبد به ومدير اسان حران فان مات قبل سابعه عتق من كل واحد ثلث
 بالاحباب الثاني وبقية المدير على حاله ويد من بيع كل عبد ثلثه رقبه وسدس
 وعتق المعروف كله ثلثه بالثاني وثلثا ما للمدير وثلث كل فرق بالثاني وربعه
 بالمدير فان صاق ولا اجزان قسم لكل ثلثه على قدر سهمهم في المعروف في ثلثه
 وحق الآخرين نصفه فحلت له سبعة وهو ثلث المال العبد السام عشرة ونصف
 انكسر فصار احداً وعشرين والقريب طاهر فان مات المولى ثم مات المدير هلك
 بما فيه وحق الورثة 2 عاشر وعشرين وحق العبد من ستة فحلت له اربعة وثلثون
 فمقسم الباقي فهو رقبه وثلث على بعد ارحقوهم فصار ثلثا كل رقبه سبعة
 عشر عتق ثلثه وبسعي 2 اربعة عشر ولو لم يمت المدير ومات عبد فحلت له ثمانية
 وحق العبد الباقي 2 ثلثه وحق الورثة 2 ثمانية وعشرين وحق العبد من ستة
 فحلت له تسعة وثلثون والقريب عام وان مات العبد وبقى المدير فحلت له ثمانية

او مديراً

وحق الورثة 2 ثمانية وعشرين فمقسم بثلثه على هذا ومن مات منهم قبل موت المولى
 وبيانه زالت من حخته وان كان القول في الميراث والباقي والباقي من ثلثه قال
 2 صحتة اتم احوار او مديرون عتق من كل واحد نصفه والتحرير يرد نصف
 كل عبد والمدير على حاله مسئلة كل واحد خروا او اتم مديرون او
 اتم احوار او هذا او هذا مديرون قال اسم احوار او مديرون وهم ارقا عتق نصف
 كل واحد وتقدر نصفه قال العبد بين مديروا اسم احوار او احوار كم مديروا باطل
 ولو قال كل واحد خروا ومدير يطل في حق المدير وعتق من كل عبد نصفه ويدبر
 نصفه قال اسم احوار او هذا مديروا المعروف وهذا وهذا يدبر او يطل الحرير وكذا
 لو لم يكن فمدير المدير بالعطف بخلاف ما اذا ادا لغيره قال اسم احوار او مديروا
 او هذا او هذا ان مديروا فيل او هذا الغوف عتق نصف كل واحد الحرير وسدس
 نصف كل واحد منهما وقيل بعين ويب ثلث كل الحجاب لمن ساوله والله اعلم
باب العتق على مال والكاتبه 5 عبد من
 رجلي كات احدهما كله او نصفه بالثاني يوفى 2 نصف شريكه وفضل 2 نصيبه
 ولشريكه من ثلثه واد اكل المسمى شرط لعتق حصته لا عتقته ويرجع الشريك
 على العبد به ان كاتب نصفه وان كاتب كله لا لان الدليل لم يسلم له وعندهما
 لا يرجع فيهما واليد بازا الكسب كله ولو اعطى احدهما على الف ففصل عتق
 نصفه نصفها ويرجع الساكن نصفه ويرجع به على العبد عتق عام ولو
 اعطى نصفه على الف ففصل واد اعطى ويرجع الساكن نصفها ويرجع بها
 على العبد وعندهما لا يرجع فيهما لانه كسب الحرف سطر ان سعي العبد يرجع نصف
 ما ادى على مولا اليه والا فلا اعطى كله على الف ولجاز الا حروفه والاول
 بينهما عتق وعندهما الموقوف قال ادا ديت الى العاقلات حر وهو بطريق الكاتبه

فما رجع ان الساكاد ارجع على سر بكة حصته رجع به على العبد عند ما لا نه معايل
 بالرقه وقد سلت خلاف الكتابه باب **ما يكاسا ويخلص**
 او يعقو الخيله مصر في المعاوضات دون العليق **قال** لعبد ان ادنا الى عبد
 او كرام من خطه فانت حرم وصرف الى الوسط وهو سدي فمته اربعون وعك
 سطر الى الرخص والغلاوه عرما افضل الهنود واخص الانراك وبحر ان ان به
 او سعه او بالانفع للمعاوضه خلافا لفر للعليق وبالا في او يعقو بقوله
 وفي الكتابه بحره تبالا على ويعقو يقول الادى برحما للمعاوضه بطنه ان اد
 الى العايه كليس ايض واداهاه غير **قال** ان ادبت الى ثوبا او دراهم فادى
 الله ثوبا او عده امنها لا بحره للعليق المحصر فهو يسوله **قال** اذا قدم فلان
 فادبت الى العاقيات حرقادى بعد قدومه محرو ورجع عليه بالنف ان كانت
 من كسبه قبل قدومه لانه يصير ما ذ وما قبله لا بعده **قال** ان ادبت الى العاقيات
 حرقاهم اسرا او ارد عليه بعب او حمار رويه او سطر فادى لا بحران
 بل عوف **قال** لو ربه ان ادى الملم فلان بعد موتى كرحظه فهو حرا او قال
 فاعفوه سعي في الوسط وسفد ولا يعقو بغيره وان قبلوه خلاف قوله الى
قال لعبد اعقو عنى عبد او انت حرا او اد اعصفت عنى عبدا فانت حرم
 وصرف الى الوسط ويعقو بغيره ما جارة ولو لم يعمل عنى بطل قاسا ساعك
 وصح استخسانا ودرج بصحها وان كان في المرض فالبذل موصاله بريقه
 والمأمور موصاله بالعامل عن بدله فان خرج ذلك من ثلثه والا قسم بينهما
 على ما **قال** اعقو عنى عبدا بعد موتى وانت حرم وهذا الاول سوا الا
 المتقيد بطنه انت حرم بعد موتى سوم وهو وصيه وبها صان عند الصق
 وتعني رمان الاعاق الى العاض لا الى الورثه **قال** له ولا مال له عنى حج عنى

في حقه كسبه او لا فله
 في حقه كسبه او لا فله
 في حقه كسبه او لا فله

بعد اقباله

بعد موتى وانت حرم وسعي الوسط وسفد وسعي ثلثيه لان الحج لا يصلح
 عوصا ولو اوصى بثلثه لرجل قسم بينهما اربعا **قال** ادفع الى وصي بعد موتى قيمه
 حجه حج بها عنى وانت حرم وسعي الوسط وحس وسفد ولا يعقو على الحج كلا
 قوله فاذ حج بها عنى فانت حرجت نصف عليه ولا يحرم اد ادى فاد اوله حج كله
 او يسعي ويعقو ويسعي بلسه فهو موصاله به وهما بالعامل من قيمته وحج
 من حيث بلغه بلسه بعد عدم الاجازة وان اوصى بلسه فله ربع الثلث ونصفه
 للحجه وان كان في الاول فصل حرم به على ما **قال** حج عنى بعد موتى وانت
 حرو مات في سوال وعزم على الحج فلو ورثه معه ابنا الحقهم في خدمه لا
 اذا كان بلسه فكفيه كلا ولا لكسب وكذا **الوقال** في هذه السنه وتبطل وصيته
 هاللعين **قال** حج عنى بعد موتى خمس سنين فخدمهم الى ذلك الوقت ثم حج ويعقو
 باعقاهم او نعتاق العاض ويسعي بلسه **قال** اد الى العاقيات بها وانت حرج مشو
كتاب البيوع القضا بالملك المطلق على
 دى القضا عليه وعلى كل من يلقى الملك من حقه خاصه خلاف الحر يدوز وعما
 ومن صار مقضيا عليه يستحق الرجوع باليمن ومن صار مقضيا عليه في
 حادثه لا يصير مقضيا له فيما ادان حاربه في بدجل فقال رجل لرجل كانت
 لي بعتما منك وسلمتها ولم يسفد اليمن لكن عصمها وصدقه يوم تسليم اليمن
 وكذا لو اسعفت من دى اليدين بلسه الملك او الساج ولو اقام المسي بلسه
 على المسعق اما ملكه فملت ونصف له الا اذا اعاد المسعق السنه على
 الساج فللغصاليه او بعد ولو **قال** اد واليد استرهما من المسي وصل فموتى
 في منكر رجلا الا اذ **قال** ثمن اد ارجع الباى عليه وقبل رجوعه لا ولو صار فابطل
 الا سحقا او اد على الشرائع فله وصدقه بعد لا يرجع ولا يسفد خلاف صدق

المسوي سوا فاسدا الا اذا قام منه على السع والصادق قبل الاستحقاق وضاً
 اليد حاضراً وغاب والبلغ بالهبة او الصدقة مع العوض لم يله البيع ولو لم تستحق
 لكن اقامت منه على صاحب البدن ما حرمه او الترخير او الكفاية او الاستلاد او الكفاية
 واد الدل رجح ما لم يسل منه على الملك بخلاف ما قبل اذ الدل حث لا يرجع
 ويصل منه وسطل الكفاية ولو اقامت له ملكها واعتمتها او غيرها او اسولها
 مند منه وما ربح شر المسوي مند منه او اقل يرجع ولا لا ويصل اذ اقام منه
باب ما يقربه المشتري
 السع حده سعد به والافرار لا ونكول المختار كقران والمصطر كهيئة
 واقتات التات اعود الساقتض لم يرد عوى الملك ون الحريم والسع لا عن خصم
 مردود **هـ** اشترى جارية وبعها وقد التزم وادعي انها ملك فلان وفلان يدعي
 ذلك او انها مضمومة او مدبرته او ام ولد صحيح في حقها ولا يرجع على البائع
 وكذا الوطء المشتري فنكل خلاف نكول البيع ولو اقام بينه انها ملك فلا
 وهو عاب او حاصر لم يسل حال حضرة وعلى اقراره بقبول وله ان يخلقه نظيره
 ادعي عينا انها له فاقام صاحب البدن منه انها ملك فلان العاب لا يقبل
 ويصل على اقراره وذكر المادون اشترى عبد او مصة بعد التزم اقام
 يئنه ان البائع ماعه من العاب فله فله وموضوعها اذا اسلم العبد
 وعن محمد رحمه الله وهب جارية من رجل فاسولها فاقام الواهب منه
 على ندبته او استلاده فله قبلت ويرجع بالجارية وعقرها وقته
 الولد وذكر ايضا عبد اسوي سياثم ادعي انه محجور عليه وكذا البائع
 لا يسل منه وليس له خلفه وان صدقته يلزمه وفي مع عبد الغير
 من هذا الكتاب اذا اقام احداهما منه على عدم الامر او على اقرار صاحبه بذلك

وكانت الجارية مضمومة اليه

لا يسل وليس له خلفه وان صدقته صح في حقها وان صدق اقام المشتري منه على حريمه
 الاصل او على ملك فلان وقد بيرة او استلاده قبل شرايه قبلت ويرجع على بايعه
 وكذا التورج امره فاقامت منه انها فخته من الرضاع او كان طلقها بالمال ورجعها
 قبل زوج اخر او كان خالع امرته فاقامت منه على الملاف قبل الخلع او اعتق عبده
 على مال فاقام منه على العتق فله فله في جميع ذلك باع ارضاً ثم اقام منه انها
 احلها او قبولها **هـ** ما يقضي به الماضي ثم يرد
 فضاؤه **هـ** القضاة متى بنى على سبب صحيح بفظاها او باطنها ولا سطل سلطانها
 ولا يظهر المظان عند اى حصة وعند محمد وهو قول لا يوسف الاخر بطل
 والاستحقاق لا سطل السع طاهر الرواية **هـ** باع جارية ولم يسل باحتي ادعائها رجل
 لا تسمع حتى يحضر البائع والمسوي **هـ** الشفعة ولو قضى له فاقام احداهما منه
 باعها من البائع بقبول ولم يسل السع وكذا الواقامها البائع بعد فسخ المشتري بالقضا
 وسقوله ولو سلبها فادعها تسمع حفرة المشتري خاصة فلو قضى له فاقام البائع
 منه على مع المدعي منه بعد الفسخ سقوله وهو مخير عندهما وسطل حان
 بوطها او عرضها او ما شبه ذلك ولو تفتا او طلب التمس فله او ضمنه واسترد
 الجارية سقوله ولو باعها بعد الفسخ سقوله ثم استجعت فاقام البائع منه على البيع
 من بايعه بقبول وتسليم له ولو فسخ فاقام بايعه منه على بيعه بقبول وسقوله
 له عنده وخير عندها وعلى هذا اذا فسخ الاخر فاقام بايعه منه ولو اقام البائع
 الاول منه على امر المسعوب بالبيع ان كان التمس هلك له بقبول واسترد ان كان
 ضمن والجارية للمشتري عند محمد وعند لي حصة رجوع على الامر والجارية له وان
 كان استهلكه او رده لا يقبل الا اذن اذ اناع الرهن وسلمه بغير علم المرتفع فاسترد
 وطلب المشتري من العلم السخ ففسخ ثم قضى الدين لا يعود البيع وقوله يعود

وكذا لو فسخ فاقام عليه على المضاعف البيع عندها وعنده لا وذكرا في المسمى
 سفرد بالفسخ في المهر من المستاجر كالمسرى من فضولي وهو خلاف الظاهر وليس
 للراهن ان يفسخ ولا للمنهق ظاهر الرواية وعلم المشري وعدمه سواء اعلم
باب العبد يستتر بموحد بعد واحد ثم يوجد
 حرا او مدبرا باع حارته وسلمها فباعها المسرى وسلمها ثم باعها الثاني وسلمها
 فاستحققت منه هذا فصاعدا على الكل ولا يفسخ الساعات ويرجع كل واحد اذا رجع
 عليه ولا يعيد السعة من المسامح من قال هذا قول محمد ورأيه عن ابن يوسف
 وعندها يفسخ ويرجع قبل الرجوع عليه ذكرهم انضاف رحمه الله وقيل على
 رواية الفسخ كما يرجع قبله فلو ادعى واحد منهم انها ملكة لا يسمع ولو ادعى
 انها حرة او معتقة فلا نفي اقامت سعة قبل ويرجع قبل الرجوع وكذا لو ارجت
 في كل شراقتها او اناخر عنها وكذا لو ادعى احسب انها مدبرته او ام ولد
 طعن ابو حازم في هذا **باب بيع العلوه والوصا**
 لا يضمن بالعقد ويضمن بالسفوف والابلاق باع علوا واستثنى طريقه او اطلق
 فسدت جاز ولا يدخل الطريق الا ان يقول كل حق او يبرأ فقه ولو اخرج اطلق في الطريق
 ولو استثنى اها وكذا لو باع حارته حاملا ولو اسحق السارجل واجاز صح في
 ظاهر الرواية والشراء ولا شيء لصاحب الساجه وذكر في السرر شملها
 انه اسرى او ما سر بها ماله والاخر قال واطلق لا يسل وجعله احتلافا
 في الغن وكتاب القسمة باع دارا لمهرها فاستحققت دون المهر بقى حصته
 قيل اراد بقية المهر اما حق الطريق لا يجوز بيعه ذكرهم الكرخي ومنهم من اطلق
 وقرق باع علوا فاقام عندم قبل فسخه بطل البيع وكذا لو باع شاه في فرعا
 لبن فانت ولا سقى اللبن والساجه حصته ولا يجوز بيع ساجه العلو

فست

سفرد سعل لرجل وعلو لا خطر بقاءه في الشارع باع احدهما فالاخر الشفعة
 ولا يسمحق بحق التعل في حجره اخري ولو باع السعل فابندم علوه قبل الاخذ
 بطلت شفعته في قول ابن يوسف وسقى عند محمد وعلى هذا اذا بيع بعد
 هذه باع دارا محمد ودها يدخل طريقها الى الشارع والى سكة غير
 نافذة ولا يدخل بشرائها ومشيلا ما يبا وطريقها الخاصة بملك غيره الا اذا ذكر
 الحقوق ذكر في ايضاح الكرخي **باب بيع الاب والوصي**
 غير الاب والجد لا يولي طريق عقد المعاوضة وكذا اها قيا سا وهو قول في
 وخور اسحقنا فاقام سعل حقوق العقد اليه بعد بلوغه خلاف عقد
 الاجنبي ن اسرى مال ولد او باع ماله منه يعني نسير جاز وعرف لا حصه
 بالغبن السير كالفاحش وعن محمد يجوز الفاحش ايضا وتكسبه بقت منه
 او اسرت له ولو وكل له لا يجوز الاجضر وقيل وعهد الصغير عليه وقيل
 على وكيله وقيل الله كل ذلك ولو وكل سعة مال ولد فباع من موكله جاز ولو
 باع الاب مال ولد مال ولد او اذن لها فيه او لعبد بها او جعل الكل واجدا
 وكلا او وصيا جاز وصي لصغير من اذن لها او لعبد بها ما بيعا لم يحرم وكذا من
 باع منه عبدا وعبد مجور بشرط نفع ظاهر وهو ان يسع ما يساوي
 درهما ذهني وقيل ان يربد على نفسه مالا يسع فيه ولو باع من احسب
 يعني فاحش جاز خلافا لما وفي المراءعة الصغير وصي آخر عقار السلم من
 نفسه او من سيم لا حرة يعني نسير جاز فاقام باع من يسع مال سيم او باع
 ماله منه لا يجوز ومن وصيه مجور ولو اقره ففعل لا قال لرجل بيع عبدك
 هذا من ابي لان وهو صغير يعقل وعلم بامر صح وصار ماذوبا والا
 وذكر في المادون اذا قال اهل سوق باعوا عدي هذا فقد ادبت له صار

ان حذر

صار ما ذونا وان لم يعلم وذكر في الوكالة اسم عبد ي من فلان وعلم بامر صار
وكلا وفسله لا واطلق بموضع منها وجملوه على حاله العلم والحاصل ان الاذن
القصدي لا يصح في الصبي والعبد والوكيل وفي ضمن امر الحاضر واما ان وعزالي
يوسف محور قصد كذا الوصاية **باب الامر بالبيع**
المأمور اذا وافق امره نفذ عليه وكذا ان جالفرا الى خير وهو من جنسه وعلى
شرا لم يجد بعد اعل المأمور توقف في امره فلا يبيع عنه بشرط الخيار
للامر ببيع ما انا اول نفسه توقف ولو قال فاسد فاتي بالصحيح نفذ عليه
خلا والمحمد رحمه الله ولو شرط للامر ببيع له ايضا وانما يفسخ صح وان اجاز
الامر جاز وان اجاز المأمور بطل خياره والامر على حذانه ولم سوف ولو امره
بشرط اختيار لنفسه فاسرط الامر ولا حسي حار له ايضا وانما يفسخ
او احار حار وان اجاز احدها ونقض الاخر معا قبل النقص او في بدوي عن
اي يوسف وقيل العاقل او في بدوي عن محمد ولو شرط لنفسه فزده الامر
صح ولو احار كل العقبيه ابو جعفر ان لا حارته وجهها ولعدم ما وجهها ولو
امر مطلقا بشرط الامر او لا حسي حار خلا فالخيار بينهما يفسخ او اجاز جاز
امر جلا ان سري له عبدا معينا بشرط الخيار للامر فاطلق او شرط لنفسه
لزم المأمور وان اسلمت له ايضا وانما يفسخ ان يفسخ وان اجاز الامر جاز
وان اجاز المأمور بطل خياره وخيار الامر باق ولا سوف وهو الاصح فان
اجاز حار وان يفسخ مخضه صاحبه لزم المأمور فلو قال رده لا حاجة فيه عرف
فاجاز او كان اجاز فذلك وملك في ذلك على الامر وقيل يفسخ عبد الله
رحم الله وهو غير صحيح ولو امره برونه فباعه توقف فان اجاز الامر فالمر له
ونطبق ان يفسخ لزم المأمور وبطل كفصو يباع م ملك ولو امره ان يسترط

19
لنفسه فاطلق لزم المأمور في روايه هذا الكتاب في الوكالة بلزم الامر
باب ما يكون قصدا في المرف والسلم
الاستبدال بالمسلم فيه وبطل المرف قبل قبضه لا يجوز وعلامه الاستسفا
قبض عن مضمون من جنسه بعد العقد حتى يصير مستوفيا بالقصبة القرض
بعده وقبله لا واخر الدينين ايضا لا ولها ان اسلم الى رجل في كخطه وسط
ثم باعه عبد بكر وسط غير عيني وقبض الكوا وبيع قبل السلم وقبض بعد
ولم يسلم العبد حتى انفسخ السع منه بخيار سراط او رويه او موتا ورد
عليه بجيب بغير قضاء او بقضاء بعد القبض فعليه رد مثل الكرا عينه
خلا فالزفر فلو حل السلم قبل قبضه وقعت المفاسده تقاصا او لا ولو
رده باق له او عيب بعد القبض بغير قضاء او باع وقبض قبل السلم لا يبيع
وان تقاصا ولو اشترى دينارا بعشرة وقبضه ولم يسلمها ثم اسري
منه ثوبا بعشرة وسلمها او اشترى قبل المرف وقبض بعد وانفسخ
بيع الثوب وكله في المجلس فهو له السلم غير ان القبض هنا ان كان قبل
المرف وتقاصا يبيع خطه فالزفر وانما لا قبل المرف وتقاصا وبعده اذا صار ايتان
باب الزيادة في البيع الزيادة تصح حال
قيام المبيع وبعده لا وتصح في روايه والولد الحادث لا يستتبع حال قيام
الاصل وبعده يستتبع وتغير قيمه الاصل يوم العقد والزيادة يوم
الزيادة والولد يوم القبض اسري جاريه تساوي العا بالف وولدت
ولدت تساوي العا وراده البائع عبدا يساوي العا وازداد الولد العا وقبض
الكل واطلع على عيب بعسم الثمن على الاصل والزيادة او لا بالسويه وما
صار في الام بعسم عليها وعلى ولدها ابلانا فيرد المبيع بحصته ولو لم

ملك و ضرب عبد عسما فابيضت و دفع محكمه حكم الولد هذا اذا كانت سفا
 يوم العقد و الخلى البياض و ضربها ولو ولدت ثم مات ثم ران يقسم او لا على
 الاصل و الولد بلا ثم ما اصاب الاصل سقط موته و ما اصابه يقسم عليه
 و على الزيادة على ما مر فلو هلك الزيان قبل قبضها سقطت حصتها ايضا ولو
 هلك الولد دون الزيان بطلت و تهلك الام جميع الثمن و مودها اشترى
 جار يمين كل واحد تساوي القابا لفي درهم فولدت احدهما ولدا يساوي
 القام مات ثم فولد البائع عبد اليساوي و ارداد الولد القام قبض
 يقسم او لا على الجارين نصفين فما اصاب العالمه يقسم عليها و على ثلثه
 احسان الزيادة و ما اصابها لثلاثه في ولدها يقسم بينه و بين حسي
 الزيان فلو هلك الولد قبل قبضه لا يقا له شي و تهلك الام بنصف الثمن
 و النصف في النافيه و الزيان سعيها و خيرا المشتري فمها بنصف الثمن
 ولو بقي و قيمته الف سقط موت الام الربع و فيه ربع و في الباقية
 نصف الثمن و يقسم ما فيه عليه و على ثلث الزيادة و ما في الجارية عليها و على ثلث
 الزيادة **باب** كراهية التفريق في البيع
 التفريق بين الصغير و ذي الرحم المحرم مكروه خلاف الزوجين و في رواية
 هشام عن محمد بن حماد السعدي و الكبيرين و غير الرحم و المحرم و المحرم غير
 الرحم كان معه قريبان احدهما ابعد بباع الا بعد و ان استويا
 في الدرجه و اخدت جهتهما لكتفي بواحد استعسانا و ان اخلفت لا
 كان مع الصغير ام او جد و عمه او اخ او حاله لا يكره بيع العمه و الخاله
 و الاخ و ان كان معه عمه و حاته لا يفرق بينهم و ان كان معه اخوه
 كبار و اخوات لكتفي بواحد استعسانا و في المتفرقات لكتفي بالاخت

لاب و ام و الاخت لاب و الاخت لام لا يفرق و الاخوان كذلك استعسانا و لو
 ادعت مسبيه انه ابنها و جالها مجهول لا نسب نسبته منها و يكره التفريق
 ولو كانت بنتا يكره الجمع بينهما و طيا و لا يحرم و في كل ذلك سعد البيع كالبيع
 وقت النكاح و عن ابي يوسف يبطل قرابه الولد دخاصه و عنه و يفسد في غيرها
باب الثمن يرجع اليه كله او بعضه
 المعاوضة تقتضي سلامة باز اسلامه و التساوي في السبب بوجه في الحكم
 و السات يعد بها ما امك و دار و عبد في يد رجل اقام رجلان كل واحد
 سبه انه استراها منه به و سلمه بعضيها سبها و يحرقان خلاف الخراج
 فان امصيا و الدار سبها و العبد سبها و ان فصحا فالعبد و ماله بينهما و كذلك
 لو كانت في يد سبها و في يد احد هما يقضي له بالدار و بالعبد الاخر و ان ارضا
 بعضيها سبها في يد سبها كانت خلاف المشترين رجلين و ان استويا و مع
 احدهما قبض معاين او مشهود به فهو اولى و ان كان مع احدهما قبض
 معاين و الاخر مشهود به فالمعاين اولى و ان ارجح احدهما و حده
 فان كانت في يد البائع و المورخ اولى و في الملك المطلق يستويان عندنا
 حصفه ربه لله و المورخ اولى عندنا يوسف و المطلق اولى عند محمد
 و ان كانت في يد احدهما فهو اولى و في يد سبها يستويان و متى سلمت الدار
 لواحد فالعبد الاخر و لها تكون لها و يضمن اذا استخا و ان كان قبل قبضه
 لا ضمان عليه استرعى دارا بعبد و سلمه و هي في يد غير البائع و طلب تسليمها
 فقال دوا ليد الدار لي ثم رهنها منه او وهبها او اعارها او اذعه
 او اجره او عصبها لا يرجع بالعبد و لو رجع فيها او اسودها رجع
 وكذا لو كانت جارية و هلك عند اوائت قصته في الغيب و

ولو ظهرت تسلم له والعبد ايضا ولو فسخ ثم وصل اليه فالفسخ ما يرضى بوجه
في عبده ويرد الدار الى البائع ان صرح ملكه وان لم يصرح فكلنا في رواية جامع
وفي رواية هذا الكتاب لا وهو الاصح وقيل الاول اسرى دار العبد
وتقابضا فاسحق نصف ادهما والخيار لمستريه خاصة ونصف كل
واحد لهما وسطل بوصوله اليه قبل الفسخ عبد في يد رجل والى له رجل
اسرى منه منك منه سنه اسهر وقال اخر منك سدين فقال صدق
فمولا سبقها **باب شري العيب يذهب عيبه**
عقد المعاوضة بغير صفه السلامة الا اذا علم بعينه عند عقده او قبضه
استري جاريه بغير صفه العيبين او سها ساقطه او سودا وهو علم
فقال في يد البائع ثم عاد له بحري وعن ابي يوسف بخير في ساض العيني
خاصه وقيل في الكل وهو الاصح ولو وضعا بغير صفه هو لا يعلم ثم عاد
لا بفعل احد لا يرد به وبغيره يرد وقبل عوده لا ولو عاد بفعل المسمى
لا حتى يرضى البائع وبفعل غيره لا مطلقا ويرجع بالنقصان استري
مخلا فامرت عمة وهلاك واطلع على عيب رد وان اكله او اجنبى لا ولو
رضى فعلى ما مروك الواسطى جاريه قولت عمة فلع تنيه رجل
فصا صافيت باسلا بطلع ولو سب الاول عزم ارش الثانية عصب
جاريه بغير صفه العيني او سها سودا او ساقطه فزال ثم عاد فردد هاري
ولا شيء عليه وفي الجبل عزم نقصانه وان عصبها طملا قولت ومات
بالولادة صنها وكذا الوعصها فارعه وردد هار حاملا ومات بالولادة
ولو عصبها بمحمومه فزال ثم عادت ان احلف سنها ان كانت الاولى
غيبا والناسه ربحا ضمن النقصان وصح رده وان الحد لا اسرى جاريه

سيفا العيني وهو يعلم تساوي القابا لفلان فالحل وان اردت الفاء وولد ولدا
سواي القابا قبل الا بخلا او بعده وسلم اليه نفسه ثم علمها بعينه فتمه
الام يوم العقد والولد يوم القبض ولم يلد وضرر عيبها ودفن بها
هو بمنزلة الولد بعينه يوم القبض لا يوم الدفع خلاف الراية ولو طالت
سليمه يوم العقد فضرر عيبها ودفن وولدت ولدا فتمت عليها وعلى ولدها
على ما مر ثم صان في الام نفسه عليها وعلى العبد المدعوع نصفين فله حصة او كثر
باب كسب المبيع الكسب لا يصل بغير اذن المالك ولا يفسد بالقبض
والمنسقط او وجوبا لا وحده فيشترط ان يكون الاصل مضمونا ايضا وان
يملكه اصله كسب المضمونه اشترى جاريه ولم يقبضها حتى اغلت فله ان يرد نفسها
او اصطادته واخطبته او وهبت كل ذلك للمشتري عندهم السع بالتسليم او
اسهر من له المالك كسب المضمونه بعد القبض ولا يطرد لا قسطا لم خلاف الولد
وعندهما موقوف ماله كسب المضمونه والمبيعه بغير اذن ارضا بعد القبض ولا يطرد
للبائع وان بلغه المشتري بغير اذن حال وكذا البائع وقيل ضمن عنده والاول
الصحيح وشبه المبيعه بعد القبض والخيار للبائع موقوف عند النقل وبطلان البيع
والمشتري لا يرد وان المالك دون بطلان ايضا ومنعه للبائع بكل حال
وان بلغه البائع لا يضمن وكذا المشتري عنده وعندهما ان البصر ضمن وقيل
القبض بضمنه بالانفاق وعلى من اخلافا الغاصلة البلف شك المضمونه
ثم ردها شبه المبيعه والخيار للمشتري بعد القبض موقوف عنده وللمشتري
عندهما وان بلغه المشتري بغير اذن حال وان بلغه البائع ضمن عندهما
وكذا عنده ان اتم البيع وان اسهر لا وقيل قوله لو لم يلد هذا الفصل ولو طوع
بيدها في هذه الحما وضمنها وسقط الخيار وذكروا في التنازع ان هذا موكر
الى حبيبه وعند محمد بن حنبل وعن ابي يوسف روايتان ومن ياد كنهنا
قول محمد بن قافعه روايتان وقيل السهم سعي بهما وسقط حصتهما

ولو كان قبل القبض لم يقبضه فهو قوف لا اتفاق فان ابلغه لا يصح حال
والبايع يضمن كل حال عندهما وكذا عنده ثم قال اسقط حبان لا يضمن
اشري جارية وقبضها ثم سح البيع لعبت بعضا او رضا او روه او شرط
ثم اكتسب عبده فهو للبايع ثم القسح او ان تقع وعندهما موقوف وكسبها
بعد القسح لا يبيع الرد بالعيب خلاف الولد ولذا وقد علم خلاف الولد
وبدور مملوك في الفصول كلها اسرى جارية ووطئها صار قابضا للبايع
ان استرد ان كان بعد امره وبسبب القبض ورد بالعيب بعد استرداده ولو
هلك قبل مبعده نفي على المشتري وبعده على البايع وسقط الثمن ان لم
يسقط وان اسقطت بانهات بكذا يقيم الثمن على حصه البكره وعلى
قيمتهما ما قصه ولم يقصه البكره البكره لو وطئ المهره وهي مسك
سليمه وفي النكاح يضمن بفساد البكره ولو كان زنا معها وقال بعض
المشايخ رحمهم الله يلزمه العتق بالمخاطبة وهو غير صحيح لو طئ البايع
قبل القبض ان طئت تنال شي عليه ولا خيار للمشتري وبها عنده وروى
ابن سماعه عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه كان يسمع الثمن كذا لو ذهب
هرق منها بافه ولو كانت بكر اسقطت حصه العتق البكره وكفى عند
الكل له ثلث ما قيمته من سوا او وصى بواحدة معينة فوارث بعد
موته او اسقطت من نفسه ومما خرج من ثلث يوم القسح فالبكر
وصيه بيدها عنده ويكفي ثلثه من الولد والسبب عند هؤلاء الثلث
منها فان **الشيء يشترى باقل مما يبيع** شراره
ما باع او سعى له باقل من ثمنه قبل بقره له او لغيره فاسد ولو
وكل به كان عنده خلافا لما باعها عندها ثمنها بالثمن او بالثمن
بالثمن كل نصف من ثمنه ثم اشتراه اخذها بحسب ما قبل النقد فسد
في نصفه وحاز في النصف الاخر ولا خيار له ولا يبيع خلافا لو اسلم

كرو حظه في شعير وزيت عنده ولو اشترياه معا جاز شري كل واحد في رجب مبيع الثمن
ولا تصرف الى يصب صاحبه بخلاف كرو حظه ولو قال اسريت بصب صاحبي
او يصبني انصرف اليه ولو قال فعناك بصب فلان بصب فلان
خمسمائة او قال بصب كل واحد خمسمائة ثم اسرياه معا او احد هما خمسمائة
جاز في الربع باع عبد امع وكله ثم اسرياه وكله صح في النصف وموكله لا وكل يسرا
عبده ثم قبضه ثم باعه من ياديه فسد شرط الخيار لرجل ثم اسرياه جاز بخلاف
السفعة ولو باعه فما اشراه وارثه جاز وعن ابي يوسف لا في حال حيوة ان كان
ممن يفسد شدة له جاز والا فلا اسرياه فباعه وارثه من ياديه لا يجوز خلاف
الموهوب له والموصى له رجوع في هبته بعضا او غيره لا يجوز بيعها من ياديه بخلاف
هسها منه باع فرد عليه بعبيل قبل القبض مطلقا او بعد بعضا لا سعة من ياديه
وبعد او باق له قبل القبض او بعد يجوز ولا مرد بالعيب ولو تهب عند المشتري
جاز في الفصول كلها بخلاف تراجع السعر وعن محمد باع جارية بدراهم ثم اشتراها
بدراهم او بفلوس قيمتها اقل قبل النقد جاز **باب الاحلاف في البيع** ويعرف
باب السلسلة الاحلاف متى وقع في اصل العقد والقول للمشتري
وفي جنس الثمن او مقدار والسلعة قائمه بحال فان بيعت بالقضا بطلها او
اخذها وان كانت هالكه لا الى بدل او متغيرة لا خلا والمجدي واحد السريركي اذا هدد
شتم على صاحبه بالعتق سعى لها عتقه والمشتري عليه عندهما مطلقا وللشاهد
في اعسار صاحبه ومن باع الصنف اذا اعتق بصفه قبل التسليم اسقطت بيعه
ان كان موصرا وان كان مبصرا لا وفي رواية ابن سماعه لا حتى يختار بصفته
ومتى اسقط البيع والسعاية عن صاحبه للمشتري لا سعى للمبايع عندها وعنه
روايتان متى بغير المبيع بفعل المبيع او قوله في يد بغير المشتري وبعد البعض
او بقول المشتري او فعله لا ولا سعى دعوى العتق الا اذا ادعى لنفسه حقا
والرجع الحاصل في ضمان غيره فنصدق به ادعى على رجل انه باعه هذا العبد

ما به دسار وقال اسريت الانصفه خمسمايه درهم القول للمسري نصفه وخالف
 الاخر وسبنا من المسري بخلف ما اسريته ما به دينار فان بكل لزمه وان خلف
 خلف البايع ما بعت نصفه خمسمايه فان بكل لزمه وان خلف فسخ بيعه قال بعثك
 واعفته والمسله بحالها بخلف على الشرا والعقود مره واحده فان بكل ساوله الولا
 ولا سعابه وان خلف عتق نصفه المحمود على بايعه بعير سعابه وسقى نصفه ربيها
 عنده وعندهما عتق كله والولا موقوف فان بقض عاد الى بايعه حرا ولا سعي
 عندها وعنده رواتان وان امضى سلمت سعابه نصفه له وان اي البايع ان يسلمها
 الى الحسين دسار بخالفان وقد خلف المسري بخلفا لبايع ما بعت نصفه خمسمايه
 فان بكل سلمت للمسري خمسمايه وبصدق الفصل ان كان شرا وان خلف فسخ
 سعه وعاد الى البايع حرا ولا سعابه طعن اسمعيل بن حماد بن ابي حنفه رضي الله عنهم
 في الخالف هنا ولو كان هذا كله بعدا للتسليم واكواب واحد الا ان المشتري هنا لا
 يتخير المشتري ولا يصدق الفصل ولا بخالفان خلافا للمخيم ولا يسمع دعوى العتق
 ولو لم يبيع البايع العتق وادعاه المسري والمسله بحالها تحت دعوى العتق
 وتوخر المين علمه ما حتى يظروا البيع فحلف المسري ما اسريته بما به دينار
 فان بكل لزمه وهو الحق نصف المحمود بعير سعابه وكذا البيع ان كان البايع
 موسرا عندهما وفي روايه كتاب العاق عنده وان كان معسرا سعي نصفه
 ولا يحرم المسري وان خلف لم يست سعي نصفه وعق على بايعه وخلف الا ان
 بايعه على العتق فان بكل سب فسطر سعه ان كان موسرا وسقى ان كان معسرا
 ويحرم المسري فان بقض سعابه لبايعه وان امضى فله فان الى البايع ان يسلم
 سعابه فعلى بايعه ان خلف عتق نصفه على بايعه وسعي للمسري نصفه وكذا
 خياره فان الى البايع ان يسلم سعابه بخالفان على بايعه وهذا كله عنده وعندهما
 ان بكل البايع عن العتق عتق كله عليه ان كان موسرا والولا له ولا سعابه
 وان كان معسرا سعي نصفه للمشتري فان الى البايع ان يسلمها بخالفان وان

في المسري

خلف لم سطل سعه وهو قكه بعير سعابه وولا موقوف ولا بخالفان عند ابي يوسف
 والقول للمسري وعند محمد بخالفان بخلف البايع فان بكل سب وقد عرف وان خلف
 فسخ بيعه ويعزم المشتري بصف قيمته وبعد العتق اكواب واحدا الا في خيار
 والمصدق ودعوى العتق قال بعثك واعفته وقال ما اسريت الانصفه
 اعفته بخلف المسري ما اسريته وما اعفت مسا واحده فان بكل ساوله اسقا
 وان خلف لم يست بيع نصفه وهو على بايعه وخلف على عتقه فان بكل سب ويطر
 سعه ان كان موسرا وان كان معسرا الا ويحرم المسري فان فسخ عاد اليه وعق
 بعير سعابه والولا موقوف وان امضى سلمت سعابه نصفه للمشتري فان اي
 البايع ان يسلمها بخالفان بخلف البايع فان بكل سلمت للمسري وان خلف فسخ بيعه
 وعاد الى البايع وطلت سعابه وان خلف البايع على العتق وهو معسر سعي
 نصفه للمسري ويحرم فان بقض عاد الى بايعه وعق ولا سعابه والولا موقوف وان
 امضى سلمت له فان الى البايع ان يسلمها بخالفان كما مر وان كان موسرا عتق كله بعير سعابه
 ولم يسمع بيع نصفه ولا بخالفان ويعزم المشتري خمسمايه وقال في فاضل خان مع
 مسه لقد اسريت نصفه خمسمايه وعلى قول محمد بخالفان وسرا ان يعزم نصف
 قيمته وذكر في هذا الكتاب ان عدم الخالف قول ابي يوسف خاصة وبعد القيق
 اكواب واحد الا فيما ذكرنا ولو بطل المسري والمسله بحالها بخلف المسري ما
 اسريته عابه ولم يذخر بيني الحق هنا وخلف عليه بعد ذلك لكن بدعواه
 وللعافي ان يجمع بينهما بطراله فان جمع بينهما فالحولب ما مر في الفصل الاول الا
 في خيار المشتري وان افرده فان بكل لزمه وصار مستهلكا بخلف البايع على
 العتق فان بكل بقض صار معيقا وقد عرف ذلك ولو ادعى بايعا والمسله بحالها
 فحكمه وما لو بطل المشتري سواء وقد مر ولو اختلفا في السع من غير دعوى عتق
 فقال البايع هو حوران كتب ما بعت به ما به دسار وقال المسري هو حوران
 كتب اسريته الانصفه خمسمايه فكل شئ على صاحبه بالعق قال محمد البادي



الحلف هو المادي بدعوى الحق بقدر ما عرف طهر عيسى 2 هذا ولو حلفا
معاد الفساد مصاف الي المستري ليد الله ولو حلف من المارة في البيع
والفساد مصاف اليه ايضا تقدم او تاخر او قارب 5 والله اعلم بالصواب
باب البيع والشرط 6 متى اثار وسمي والحد الجنس
سعلق العقد بالمشار اليه ومتى اختلف بالمسمى ومتى فاق الوصف المشروط
خير كفوات صفه السلامه والمستحق به ادنى ما سطلق عليه الاسم استري عبد
على انه خبان او كاتب وهو ليس كذلك او جاريه بكر او هي بنت او مرقا رسيما
وهو دقل او عجه وهو كبش او بالعكس او امه فاداهي محرقه الوجه لاسنين
حماها جار ويحرق فان حدثت عليه عيب رجوع بالنقصان الا اذا رضى به البايع فيقوم
غير موصوف وموصوف اذ في ما سطلق عليه الاسم فان كان التفاوت بالعرض
رجع بعشر المئتين 2 الامه تقوم محرقه كاهي وصحيحة على صفه الفتح وعن
اي يوسف ان الرد بوصف مستحق بالشرط متى بقدر لا يرجع سي كحيار الشرط
استري بقوه او ناقة على انها حامل اولون فسد وروي بن سماعه رحمه الله
2 المجرد اشترى ناقة على انها حلوب حوز او احسان الطحاوي وابواللست جميعا الله
وهو الاصح وروي ابن سماعه والكرخي عن محمد بن لا حوز فالواو الاصح في جنس
هذا ما قاله الفقيه ابو جعفر ان كان الشرط من جنس المستري ومن جنسه
البايع لا ولو قال حلب كل يوم كذا او حمر وما اسميه بطل لا يفاق استري
فوصفي مرقا رسي فوجد واحده فلا ان كان قبل القبض خير فيها بالتمن
وبعد مردا لقل حصته ولو عيب عنه رجع بصفه وهي هذا استري عند
حبارين او جاريه بكرين او سائين يحسين او عبد بن طحاسي واحدها سندي
او طيلسانى طرازين واحدها خوارى وعن ابي يوسف ان الطيلسانى اجاس
ولا سقدا تعقد حتى او وكله بشرى طيلسان عايه لم يجر عنده استري شخصا
على انه وصيف فاداهي وصفه او بالعكس فالبيع باطل كالمروى والمروى وذكر

2 بعض المواضع فاسد وهو الاصح استري وصفين واحدها وصفه ان اطلق
فسد جميعا وان فصل جان فيه خاصه وفيل فسد عنه وان فصل ومنى صح ان
علم قبل القبض رده وبطل على العكس استري عدل رطى على ان فيه حسين
ثوبا فوجده بسعه واربعين وان وحده احدا وحسن فسد جمع بين ظلو ووقف
واطلق قبل فسد في الملك وفيل صح وهو الاصح وذكر هلال رحمه الله في وقفه
متولى باع وقفا وسلمه ففسده المستري فللقاضى ان يضمن ان يماشا وينفذ
البيع وفي نوادر ابي الليث رحمه الله باع قريه ولم يستن المقبره والمسجد العامر
فسد باده الشرط في البيع 7 شرط البراه عن كل عيب
لا يكون اقراره بالعيب وهو معنى اقرار به شهدا سان الله ابراه عن كل عيب
ثم لشراه احدها الله رده بالعيب بشرطه ولو كان معينه لا استري بانه
على الله لا عيب به ورد عليه بعيب بمصافه ان يحاصم البايع وفي المصنف لا بشرط
البراه عن عيب مجهول صحيح ومسانه الى المستري وعند ابي يوسف الى البايع
استري عشرة اثواب على ان حمسه منها ملك تساعيه وحمسه شفاق فوجد
سسه شفاقا قبل قبضها او قبض بعضها رد الكل او اخذ جميع المئتين وبطل
يرد ستهما حصتها وصدقها اليه خلافا لابي يوسف ولو هي سقده صح حتى
لو هلكت او تعيبت ليس له رد غيرها ورجع بالنقصان ففهم المئتين على
خمس شفاق سليمه وعلى الملا الاربع وعلى السعه ملاءه بخودتها ورقتها فاذا
ظهرت حصتها تقوم سقده سليمه وملاءه بادي خوده ورجع بالفضل وان قبلها
البايع بمسده فله ذلك استري فخير من صبره بعت الا فخير بعين مبيعا
استري عسر جوار على ان حمسه منها انكار وحمسه بنت فوجد ستا سنا
فهذا على ما مر وكذا الواستري عبد بن علي ان احدها طخاري والاخر سندي
فاذاها سندا بان استري عبد اعلى ان به عيبا لم يفسد صح ولا يرد بعيب
وان زاد رد وان بقدر رجوع بالنقصان فيقوم وبه عيب بعينه ويقوم

وبه العسان وكذا لو اشري عبد من علي ان ياجدها عيبا ولو وجد بكل واحد
عساردايها شاة ولو مضى احداهما وهو يعلم بمان كان علما لعب الا حصار
راضا والا لا ولا يعين واحد وقبل عند لي يوسف لا يصير راضيا وان علم
اشري عشرة اواب على ان خمسة منها لا عيب بها على ان البايع يرى عن ثلاثة
عيوب كل ثوب من خمسة الا خري صح ولو وجد ستة معيبة او اربعة في
واحد بعد القبض رد واحد منها وان بعد رجوع بالقبضان فقسم على خمسة
سليمه وخمسة معيبة بثلاثة عيوب بعينها ثم باربعة ويرجع بالفضل
اشري على انه يرى عن كل عيب في خمسة منها فهذا اعلى ما رر الا ان هنا
يقسم عليها سليمة وكذا لو اشري عبد من علي انه يرى من احداهما كل عيب
فاستحق احداهما واطلع على عيب في الاخر ولو قال على ان ياجدها ثلث شجاج
فاستحق احداهما يقسم على احداهما سليما وعلى الاخر مشجوا بثلث فيرجع حصة
المستحق وكذا لو لم يستحق زاد ثلث الشجاج وقد قبضها والله اعلم
باب الشيلين ما عان او يستاجران كالباع
قبيل في احداهما وفي الكاه والخلج والنكاح معاوضة تاما لا في الاجارة والقبض
والصلح على دعوى المال تطل كماله البدل وبالشرط الهاسد وما ليس بمال
كالخلع والصلح والنكاح لا والكاه سطل كماله البدل وبالشرط الفاسد لا
قال اخر بعثك هذين العبد من مالف او كل واحد خمسمائة او احركك
قبيل في احداهما لا يصح ولا عليك ما قبض خلاف السع من اثنين وكذا لو قال
فاستمك على ان هدا او هدا لي وهذا وهذا الك او جمع من اثنين من حسين
واجل او فصل قال لو جتية طاهكا او بعثكما طلاقا فقبيل احداهما صح
ويقسم على مهرهما ان اجل وكذا في النكاح ويقسم على مهر مثلهما وكذا لو قال
لعبد يه اعفك او بعثكما انفسكما وكذا الكاه ان فضل جمع من سبع او اجارة
او قسه وبين نكاح لو غير من يابه ان قبل النكاح ونوعه صح والبيع لا كاتب

عنه على ان لا يتجر او لا يخرج من البلد صح وبطل شرطه قال احركك هذا شهرا
وبعثك هذا مالف جار ويقسم على اجر مثله ومهرها قال احركك هذا العبد
شهرا بعثته على ان اجرك هذه الجارية بد شرا او بعثك بكذا على ان ابيعك
بكذا او العقد فاسد لهما على رجل فاصان فقالا لصاحبا لهما على الف فقبل
في احداهما صح خمسمائة وبطل بالآخر وكذا لو كان الولي واحد او كذا لو بدلا
القابل خلاف ما لو قال صلحتك من الدم الواجب بسبب الدين قال لا مراثة
ان طالق مالف او على الف او بعثك اعفك وللفا بالصلحتك فقبل بصفة مطلقا
او مالف صح قال ف عندهما وكذا اعنه في الفصا ص والطلاق في العتق لا ولو
قال خمسمائة لا يصح في العتق والطلاق وكذا في الصلح ان بد الولي وان بد القابل
صح وحصل خطا اعتق المولي بصفة مالف فقبل عتق عندهما مالف وعنده بصفة
وتيسعي بصفة قال العبد اعفني مالف او على الف فاعتق بصفة مالف واطلق
عتق كله مالف عندهما وان قال خمسمائة عتق كله خمسمائة بطريق اسررت
مالف وقال بعثك خمسمائة وعنده ان اطلق او قال خمسمائة عتق بصفة خمسمائة
وان قال مالف توقف على قتوله وهذا ان قال مالف وان قال على الف عتق بصفة
بغير شيء ان اطلق ولو قال مالف او خمسمائة توقف قال ان طالق تلاما مالف
او على الف فصلت في واحد مطلقا او مالف او سلمتها لا بيع ولو بد ان فقبل واطلق
فقد سلت الاف عندهما وكذا اعنه في الباء وفي على غير شيء خلاف طلقني وفلان
على الف فطلقها في الوكالة او وكلها ان يطلقها تلاما مالف فطلقها واحد مالف صح
مالف قال لا مراة بروحتك على حصة مهر مثلك من الف لو قسمت على مهر مثلك
وهو مثل فلانة والنكاح جار ولها مهر المثل ولا مراد على الف قال بروحتك وفلان
على الف فصلت وردت الا خري لها حصتها قال لعنه انت حر على الهج حستك من
من الف لو قسمت على فمك وقيمة فلان فقبل عتق عليه فمته بالعه مالف
وفي قياس قول محمد لا مراد على الف وهي فريضة بيع نفسه منه جارية وهي معروفة

باب الرد بالعيب ما منع السع منع الرد بالعيب
 واذا ارد بعضا اذا كان مقدما كانت استري اياه او ام ولدها
 او عبد او كاسه فاطلع على عيب لا يرد به ولا يرجع بالعيب وان لم يولد جمع
 وله الرد بعد العجز ولو بيع او مات فليس له رده ويصح براه المكاتب قبل عجزه وكذا
 سيده في ابنه وابيه وفي عمه وام ولد لا ولا سفد بحره الا اذا جدد لها وكذا
 لو اعتق كسبه ثم عجز او اعتق عبد المربص او ابراع عيسه ثم ورثه بخلاف اعتاقه
 بعد موته والركه مسعرقه مكاتب استري اخاه بكاتب عليه عبد لها وصار
 كالولد وعبد لا يردده وام الولد مدونه على هذا الخلاف مكاتب ناع عبد لمن
 سيده ثم عجز واطلع على عيب لا يردده عليه ولا على بايعه وكذا مريض استري عبدا
 من واربه ثم مات ولو باع رده ونصب العاصي وصيا يردده عليه ويرده على
 بايعه او الوارث اطلق محمد رحمه الله قبل العقد بحمل انه لا يرد وقعت ذنبه
 في رخصتها مورثه بعد موته والركه له رجع عبد مادون مديون ناع عبد
 من طرسيده بسمته جار وبعثت سيره لا كسيع المربص المدينون ورب المال
 والمضارب ممن لا يقبل سماته له فلو اطلع على عيب ان كان الممنوع موقود او
 كان واجبا في الذمه اصلا او بدلا بان استملكه لا يردده وان لم يكن موقود او
 كان وهو عرض فإيم رده وقبل القبض يردده في الوجوه كلها وكذا الخيار الرويه
 والشرط استوضح محمد رحمه الله فقال لو صالح على جاريه قبل الموت فالتمس معايلها
 وبعد حصه العيب يقابلها ويصح رضي الوكيل به قبل القبض وبعد لا يردده
 استري عبدا فوهبه البايع منه او ابراه يردده قبل القبض بالعيب وبعد لا
 وخيار الشرط والرويه مطلقا مكاتب استري جاريه فخاضت عنده ثم عجز
 ان كات دخلت في كفايته لا يحب الا سيرا والاوجب والله اعلم
باب شري الوكيل والوصي والمضارب والشريك
 والامادون المطلق بحري على اطلاقه ما لم يوجد النقص لها او دلالة امر بها

ان استري له جاريه فاستري من يعقق براه او من نفذ على الامر فلو قال اطاهها
 او استخذها او اسعها لا وسفد عليه وكذا المضارب اذا استري من يعقق على
 رب المال او عليه وفيها رخص مضارب استري من يعقق عليه بصفه بمال المضارب ولا
 فضل فيه وبصفه عامه جاز عليها ولا يضمن وسعي بصفه المضارب كما لو شاركها
 اجنبيا في بصبه وعندهما ضمن ان كان موسرا وهو معروفه شريكه عنان استري
 محرم شريكه يقع له ومحرمه لها وحكم العنان ما مر فواض استري من يعقق على
 شريكه نفذ عليها في روايه هذا الكتاب ويعتق نصيب شريكه ولا يضمن عنده
 وعندهما ضمن ان كان موسرا وسعي للمستري ان كان شريكه معسرا وحكي ابو
 سليمان انه سفد عليه خاصه قالوا وهو الاصح ولو استري محرمه فكشريك
 العنان عبد مادون عليه دين مستغرق كسبه ورقبته استري دارم محرم
 من سيده جاز ولا يضمن عنده وعندهما يعقق ويغرم المولى وممته للغرماء موسرا
 او معسرا ولم استنساها القريب في اعساره ويرجع عليه وان لم يكن عليه دين
 او كان ولا يستغرق رقبه وكسبه عنده ايضا اب او وصي استري للصغير او
 للمعتوه ذات رحم محرم منه لا سفد على الصغير ونفذ عليه وكذا المولى والمعتوه
 قياسا قال محمد وبه يأخذ ولا يستحسن قول اي يوسف وان زاد قياسا واستحسا
 استري جاريه ولدت منهم كاتبتها فاسترت ولدها منه جاز وبكاتب عليها
 وعقق على اسه محابا اب او وصي ناع لصغير عبد الخيار ثلثه ايام صلح في المدة
 والقبض والاجاره اليه ولا سوق وفي روايه ابى سليمان عن محمد كما كان في روايه
 ابن سماعه عنه سفل موتا وفي عندي يوسف يلزمه العقد سلوغه لموت
 العاقد وجنونه مكاتب او عبد مادون باع عبدا بالخيار ثلثه ايام محجرا وعجز
 عليه في المدة لم يبعه وفي روايه سفل وفي اخري خياره باق وهو قول محمد لكنه
 ان اجاز او مات لا يجوز ولو مضت المدة والعبد حي او اجاز المولى ولا دين عليه جاز
 وان كان عليه دين مستغرق لا الا اذا قضاه والله اعلم بالصواب

باب الاختلاف في البيع والقول قول المالك
في حجة وعند الدعوى والامكان بما كان باع من رجل عبدا وتقاضاه وهدبه
عبدا وسلمه ومات احدهما فاراد ان يرد المحي بحب واحلفا فيه والقول قول البايع
وكذا لو كان عبدا واحدا واحلفا ولو باعه عبدا مائة درهم وعبدا بمائة دينار
وتقاضاه ورد احدهما واحلفا في منه والقول قول المستري والقول قول المالك
في الاخر ان كان حيا ويتراد ان **باب** بيع ملك غيره ⑤
التقاضى مع الدعوى وسعى المتقاضى مردود والقول للمدعي الصحة عبد رجل
في يد غيره فقال رجل ان صاحب العبد امرك بسعة فبعه مني فصدقه او سكت
فبذعه منه او باعه ابتداء ثم قال عزلي او حجب امره او قال لم يامر او ادعي
المستري ذلك ولكنه لا يقبل قوله ولا يثبت ولا يستخلف صاحبه
وكذا لو اقام منه على اقراره او حضر وهدبه فادعي ذلك ولو حضر
صح في حقها خاصة حتى لو حضر وقال المرف بطلب البايع بالتمن والعبد له وعند
اي يوسف للمشتري وبيع بايعه وهي فرع ابر الوكيل والتمن ولو حجب امره
عند القاضي بطلب بايعه الفسخ وطلب المستري باخره حتى يحلف المرف بوجوب
ولم يثبت نظيره ما يؤيد ادعي ايقاعه او ابقائه على وكيله خلاف الرد
بالعب اذا ادعي وصي الموكل او المستري او ابراه فلو حضر المرف حلف فان
حلف مضي فسخه فان نكل عاد البيع ولو حضر ومحمد والمستري غايب العبد في
يد فلا سبيل له عليه ونقض البايع قيمته وحلفه على امره فان نكلت امره وان
حلف قيمته ونفذ سعة اصله العاصب ولو مات قبل حضوره وورثه بايعه
لا يقبل قوله ولا سعة ولا سبيل ولو اقام على اقرار صاحبه يقبل ولو ورثه
هو وغيره فهو على ما امر والقول لشريكه في نصبه وحلف على علمه بامر
فان نكلت وان حلف احده ورجع المشتري بالتمن ويحرم هذا اذا اقر ملكه
ولو حجب لا يقبل قول الامر حتى يقيم السنة على ملكه ولا يصح توكيل البايع في

خاصته ومن باع اوسع له فلا سعة له ولا يملك وكل ما خلا ان المشتري
باب الوصايا التي تقسم ثم ترد اذا خرج الدين
الدين من محامه المريض وصيه والتسوية من الموصي له والورثة واجبه في العتيق
ومتى رادت على ثلث العتق بعض الوثاقه نقضنا موقوف مريض وهدب عبدا
لا عين له غيره وسلمه وقيمته ثلثا مائة ودينه الف ولم يحجر الورثة اخذ ثلثه وان
خرج دينه والعبد قايم يسلمه كله له وان هلك اوسع له قيمة ثلثه مريض
اشترى عبد اقيمة مائة بثلثا مائة وهي عنه ودينه الف ولم يحجر الورثة
فان سا البايع نقض ولا شيء له وان شارد مائة وتورد اليه عند خروج الدين
مريض اسلم ثلثا مائة ونقد هاتين كرساوي مائة وهي عينة ودينه الف ولم
يحجز الورثة فان ساقض ولا شيء له وان شارد مائة وعمل الكروا يرد عند
خروج الدين اشترى دينار ايساوي عشرة مائة وتقاضاه وهي عينة ودينه
الف فان ساقض ولا شيء له وان سا مسك قيمة دينار وثلث عينة وذلك بثلث
واربعون وثلث دسار ورد ستة وخمسين وليس ولا يرد عليه مريض باع كرامة
ستون وهو عينة بكرساوي عشرين ولم يحجز الورثة فان سا باعه نقض ولا شيء له
وان شارد نصفه واسترد نصف الدقل فان خرج دينه والنصفان فاما ان ردواخذ
وان هلكا او احدهما لا ضمان على الورثة مريض باع اربعين فتمت ستون
بغير من يقاضا ولم يحجز الورثة ودينه الف فان ساقض ولا شيء له وان سارد نصفه
واخذ نصف المرف ولا يرد عند خروج الدين اسلم عشرين في كرساوي فتمت ستون
ونقد هاتين مرض فاقاله والاجل قد حلت لم مات ولم يحجز الورثة صح الاقاله في النصف
ويوقفت في النصف واذا خرج الدين صح فيه ايضا اسري عبدا فتمت تسع مائة
مائة م يقاضا م مرض فاقاله ودينه الف ولم يحجز الورثة فان سا باعه نقض الاقاله
ولا شيء له وان سا ايضاها وسقط في ثلث امانه وسوق في خمسة فان خرج دينه
وهو تام او بعضه قبل القسمة او بعد هاتين قد رد ولا ضمان على الورثة في الغايب
ويرجع من عدت في نصبه من الورثة **باب** ما يساوم او يشهد

ثم يبيعه لنفسه او لغيره ٥ الشري او الاستبام وما اصبه من اسباب الملك
 اقرار بغير ملكه بغيره وملك باعه طاهرا ولا يسمع الدعوي الاسارح متاخر
 ومتى اقر في ضمن شي بطل سلطانه اشترى طلسانا او ساومه او اسودبه ثم
 ادعى انه ملكه قبل ذلك او ملك ابيه قبل المساومه وورثه او وهبه منه لا يسمع
 الا اذا صرح ملك ابيه عند المساومه ومن وارث اقر بسمع مطلقا وبغض له حصته
 وبغير المسري اسرا او ساومه فاسحقه امره وقد نصه او لا ورجع بالتمن
 ثم ورثه لا يوافق السع وسلم له الا اذا اقر بصرح ملكه في المساومه وكذا في السري
 ان كان رجوع بالتمن وان لم يكن رجوع فقد البيع وسلم له ولرثه التم وعنده محمد ان
 رجوع بقضا للمبايع ان يلزمه به وهو قول لي يوسف وهي معرفة هشام عن محمد بن
 ساوم عن ثام ملكا ملزمه تسليمها رجلا ن شتلا ان صاحب الطلسان من فلان
 وقضى بها اولام ادعاه احدها ملكا او ار بالايه و لو كان قال عند الشهاد لي اوكلي
 وقد باعه بسمع وبطل السع اد اقام بسمه على ذلك وعلى هذا سيد الكا على دار
 او بالهبة او الصدقة مع القبض ولو قال باعه من غير سميانه ثم ادعى بسمع بملكه
 او لا واذا قضى له سلم له شهدا بشري واجاز له ثم ادعى انها كانت له او لاسه وقد ن
 وكله واوام بسمه على اقرار المايع او الموجد لك كله بقبول الاجازة والشري ايضا
 ان ادعى المسري والمستاجر والآخره والتمن لم يسل للاجازة موت اسه وان حذر
 لا ولو كانت لاحد سقى العقد وان حذر او كل بالخصوصه في عقد طعم فاقام المدعي
 عليه بينه انه ساومه في مجلس القضاء بطلت خصوصته وخصوصه الموكل وفي غيره
 خصوصته خاصه ولو وصل العبد الى الوكيل لا يوم بالرفع اليه وعلى هذا اذا استوهب
 او استعار او استودع ولو وكله واستدى امر له صح امره في حقه خاصه وكذا
 اذا اقر به قبل الوكيل وكلا بالخصوصه في عين واستدى اقوالها فادعى انسان انه اسرا
 من صاحب اليد وشهد ان بطلت خصوصته خاصه ولو لم يستثنى بطلت خصوصته ايضا
 ولو وصلت اليها سلم لها **باب** البيع الذي فيه الخيار ويلزمه
 بعض المبيع ٥ جماله البيع منع الصحة وكذا التم اسدا بقالا ولا يملك واحد من الصقة

اليد باع

بغير رضى الاخر ولا يحبر على تسليم ماله ملك بدله ولا على قبض ماله ملكه باع عبد بن علي
 انه بالخيار في احدهما ثلاثة ايام ان قبض وعنده جاره والا لا خلاف الفقه والمدر والمخالف
 وام الولد اسري مكلا او موروثا او عبد اعلى انه با حارة نصفه او ثلثه جاره فصل
 او لا ولا حارة النصف ان فسخ خلاف خيار السرطاو الغب لها عده ولو عبي فصل
 واراد المايع ان يسلم الذي لا حارة فيه وبعض منه والى المستري او بالعكس والخيار
 لا يملكه ان ليس له ذلك وكذا لو اراد المايع ان يسلمها او المستري ان يقبضها **البيع**
 المتمن وان فسخ المايع في الموقوف لا يحبر المسري في الاخر خلاف الموت باع عبد اعلى
 انه بالخيار او المستري لا يحبر على تسليمه مادام خياره وان بعد و حار المستري منع
 خروج التم عن ملكه حتى لا يسفد اعاق المايع ولا يحل له وطبها لو كانت امه ولا لاله
 لو كان طعنا باع واخيار للمستري فابراه وتم صح استفسانا وهو قول محمد وفي
 العباس لا يصح وهو قول لي يوسف وكذا الوقبض المتمن يادنه تم وهبه وعلى هذا الا برام
 الجوه ولو كان الخيار للمبايع فابراه هو اجازة في رواية هشام عن محمد ويصح وذكر هشام
 عن محمد شمس الا يده ان المايع لو قبض التم واخيار له ما ذن المستري والمستري المبيع
 ما ذن المايع لا يكون اسقاطا في اصح الرواى استري سمكا طريا او عصيرا او رطبا بشرط
 اختيار فاق المايع ان يفسد المدة لا يحبر المستري على قبضه فياسا ويحبر استفسانا
 بين ان يفسخ او يقبض ولا يسفد مادام خياره ادعى انه اشترى هذه السمكة واقام
 بسمه وعاق فسادها قبل التزكية يوم المسري بقضها وقد التم وسعها الفاك
 وضع التمني عند عدل فان زكى فالاول للمبايع والى الثاني للمستري ويملك عليه وان
 لم يرك ضمن قيمتها قال هذا العبد لي و فلان و فلان ايلانا وعكس كله بغير امرها
 طعنا في الاجازة لزم في نصه ولا خيارا فسخا وكذا لو اجاز احدهما عند محمد وعند
 اي يوسف رحمهما الله بتجيزه نصيه وعلى هذا لو قال لها واجاز احدهما ولو قال فلان
 واجاز نصفه **باب** النفي في سبيله وله جزاير ببيعها
 الوكيل في المعاوضة اصل المقر بايب في حكمه وعندهما بايب فيهما ومن ملك

بعقده على صفه ملكا العقد وكله علمها عند محمد وعندي يوسف ان كان يقع له فاسدا
ولو كيلة محجيا يقع للوكيل وان استويا يقع له مسلم وكل بضرا باسح حمر او س
جار عندك ويصدق منه دمانه وحال الحمر وعندها يقع للوكيل في الشري سطل
البيع ولو وكله بضرا في بطل بالاجماع عبد عاديون بضرا في مسلم استري حمر الوبا عها
صح ولا يعمل مني سيد عنه وكذا الوهب له وهو مادون اوله ولو قال بيع خمر
او استري حمر اجاز عندك خلافا لما بضرا في وهب من مسلم حمر افوكل بضرا في قبول
الله او قبض العين لا يجوز وكذا لو كان كل بضرا باسح كاه عبد الكافركه باع عبد
ثم وكل اسرا به ما قبل العقد جار عندك ويصدق بالرجوع وعندي يوسف يقع للوكيل
محجيا وعند محمد لا امر فاسدا مضوبا بالعمه ولو توكل اسرا به لا ولو قبضه من
بمنه ويرجع على الامر مسلم وكل بضرا فيا بشري عبد حمر مقد جار عندك ويرجع
بمنه الحمر وعندي يوسف يقع للوكيل وعند محمد الامر بالقبض والله اعلم بالصواب
كتاب الشفعة والاستحقاق نحو سابق على العقد
سطله وميتا حولا والسقيع سطل على المشتري وعلى من قام مقامه اشتري يالف
ثم راد خسمايه او صالح عن دعوى مهابا سكرها ثم اخذها السقيع بمضارجع ونحو
يرجع في الزيادة وفي الصلح لا اشتري دارا وهو شفعينها وغيره ومضها فوهها
وسلمها فلشريكه ان اخذ نصفها وسطل الله في الباقي بخلاف رجوعه وبعض الورثة
وبها اجمع بعضهم كشر اشقص ثم البقية سهد بد او فردت فاستراها فشفيعها
اول من المقر له فممن ان مصر عند محمد ساعلي عصب العقار وان كان غاييا اخذها له
اخذها اذا حضر وضمن عندك ولو اسراها منه قبل حضوره السقيع ان اخذها غير
تضالا ضمن وكذا انقضا بالبيع الثاني في الاول ضمن ولو اسراها الغير ولا سقيع لها
جاز وضمن عندك ان مضها عن أي يوسف في الامالي اقر عبد في يد رجل ثم قال ان
اسرته هو حمر اسرا هو المقر له وكذا لو اقرانه حمر ثم اسرا له لغيره ولو اقرانه
حمر اقر به او بالعكس اسرا لنفسه بعد الاول استراها عن فاسراها منه

وقضها ان اخذها السقيع غير مضامين وكذا بالمال في الاول لا وسطل استراوه
ومضه عبد اسره العدو فاستراه رجل ثم اقرانه كان ملك فلان هو السيد المقر
سنة ولا مان عليه وان تركه احد فلان في ان سا ولو كان قال ديرة صار مدبرا
ولا سبيل لسيد عليه واخذ فلان مدبرا ان صدقة وان كلبه سقى موقوبا يعق
لموته وجنايته موقوفة قيا سا وهو قول لي حصد رضي الله عنه ويسعى في الاقل
استحسانا وهو قولها وتعلمته موقوفة ينفق عليه منها ولو عاد الى صدقة احد
بارسه اسري عبد اسرا فاسدا فقرانه لفلان كان ديرة وكذب في يد سره اخذ
قنا مرتد سقت دار عبت دار ملحق بالدار ثم حاسما فله الشفعة وبعك
لا وهي لورثته وكذا الوبيع بعد طاعة مكاتب سقت دار حمر بعد موته عن وفاء
فادب مكاسه والشفعة لورثته **باب العمل في الشفعة**
حق الشفعة لا سطل بالفسخ ولا يحد به الا اذا كان معا في حقه وملكته ان
نفرد به وملكته على من سلم اليه وليس له تقصير من المشتري ليعول العمل ولا
فسخه استري دارا ومضها ثم ردها بخيار شرط او رويه او عيب او ما قاله او يهلك
بدل فسمعها على سفعه وبحر رويه البقية لا ولو سح فحضر الشفع قبل التسليم
له اخذها منه حصره البايع وسطل عرفت العيب الا اذا رضى البايع وان لم يرض الشفع
الفسخ لا يشرط حضره البايع ولا سمع منه المشتري عليه تصادقا ان السع كان
لحقه او خيار البايع وردها فله الشفعة ولا سحد وورد على بايعه وقال لجامع
لا سفعه له قيل موضوعها اذا اقر به اسدا وهذا اقوالنا السع ثم جحد ذلك وتصادقا
ولو جحد المشتري القول قوله **باب من الشفعة والعرف**
الاخذنا الشفعة مباد له حمر في الرية وخيار الرية والشرط وحكم الفرق
والعهد على من سلم باع ايضا فيها تحمل فاثرت في يد اخذها سقيعها به مادام
متصلا وليس له تركه حصته او ان جده البايع او المشتري اخذ الارض والحق حصتها
وان حدث بعد العقب احد متصلا لا منفصلا ولا قسط له اشترهاها ثم فاثرت

في يد البائع مطب للمشتري ان كان مثل حصته والاستملاك بالفضل وكذا لو
 قبل المسع قبل القبض ولورد المير عبد لا مطب للبائع وجده ليس بجيب الامس
 ضرر ويرد حصته ان مضى مفعلا ومتصلا ان جده حجرة الكل خلافه ان كان
 واذا حدث بغير القبض للمشتري بغير حال ومطب له والبسر والمير سوا ذلك والمكرب
 بلو جاحده مفعلا بالتمسك ان كان مثل حصته وان راد او نقص حصته المير
 دراهم او ديارا سرها عليه خلاف العصب وان جده لا يخلو ويسقط حصته
 ان كان جاحدا ما قبل القبض ولو باع المير قبل احواله بالسفعة بعض سعة وان جده لا
 وحصته على ما استمرى دار ارباع نصفها للشفيع ان بعض البيع وما جدها
 وانها اخذ نصفها بالثاني ولا ما جدها بالبيع ولو ذهب موضعها عينها منها
 وسلمه فله بعض الهبة ولا ما جدها لو كان المير عبد اخذها بعمته والعبد
 للبائع ان اخذ من المشتري والمشتري ان اخذ من البائع وعمته بد لعمتها وساع
 مراجه عليها ولو كان فيها صاع او سلاسل وحصتها مثل ورنها بعضي ما شاوان
 راد او نقص حصتها من خلاف جنسها ولا يقابل بغيرها ولا يحل تبعا ولا بشرط
 فبعض حصتها في المجلس ان يفرقا لا عن قبض ولا سطر السفعة خلاف الا قاله والنقص
 القصدى بغير ان اسر اذ اراد المير فدر وسفيعها دني ما جدها مثله وعمته
 ان اسلم اخذها قبل القضا او بعد لا كن يستأنف امر رجلا بشري دار عليها
 بعبد بعينه للمامور جاد ويرجع بعمته وما جدها سفيعها بعمته وهي بدل
 عن العبد لا عنها دار ان متلاصقان لرجلين تقايضا بهما فالسعة للجار ولو كانت
 شركة فاسرى بغير صاحبه من ملك فالسعة لهما له ليرتق نصه
 بعمته اكثر من ورنه ظهر عليها المير كون بعمته المسلمون ان جده قبل القسمه
 اخذ بغير شي وبعد ها او وهبها العدو ومن مسلم او اشتراه مسلم جحر او خنزير
 بعمته من خلاف جنسه ولا بشرط القبض والمجلس ويصح الباجيل وكذا لو
 صالحه على بعمته ويرد على بايعه بالعبد وينسعه مراجه على المير الاول ويرجع

الاهل

الواهب ويدفع بحايته السابقة ويباع دينه ولو اشتراه جحر وهما دمان
 احده مثله وان اسلم احدها قبل القضا او بعد اخذ بعمته الجحر ولا بطل القضا
 ولو باعه المير من العدو ولم يكن لملكه بعض بقرته ولو ذهبت عينه اخذ جميع
 الفدا وكذا لو فقاها المير او غيره في ظاهر الرواية ولا يا خذار شه وعن محمد حصته
 كالبيع ولو كانت جارية فولدت ما خذوا ولومات اخذها الباقي جميع
 الفدا وعند محمد ما خذوا الولد الباقي بعمته وفي الهبة ما خذوها او الباقي بعمته الام
 يوم وهبها وعند بعمته ولو اشتراه مسلم جحر او خنزير اخذ بعمته كالهبة
 وعندنا يوسف سح فاسد والمثل مثله وغيره بعمته استمرى لا يريق مسلم او ذي
 بد راهم اكثر من ورنه احده مسلم وفي موضع اخر بعمته من خلافه استمرى يريق
 فضة ويقا بضم مات العبد فرد الابريق بغير بقضا او غيره او يقا لا يرجع بعمته
 كانت مثل وزن الابريق او لا عصب مدنها بعمته الكرم ورنه ضم فالكسر ضمن بعمته
 من خلافه ولا سطر القبض ويصح الباجيل خلافا لفرغ عصب كرحطه فابتل عنه
 واراد ادبنا ضمن مثله يوم ملكه وعصبه وملكه وسقط بالفضل عصب طعما
 فعفن ضمن مثله وان عجز قيمته **كتاب الرهن**
 الزيادة تضع حال قيام الاصل لا بعد ولا الولد لا يسدح حال قيام الاصل وبعد
 يسقط بغير شرط بقاياه الى وقت الفكاك ويعبر بعمته الاصل يوم القبض
 والزيادة يوم الزيادة والولد يوم الفكاك رهن جارية ساوي لهما الف فولدت
 ولدا ساوي الف او مات فزاده عبد ساوي الف ففي الام نصف الدين سقط
 بموتها والنصف في الولد والزيادة تسعة ونسب ما فيه عليها نصيب ولو هلك
 الولد قبل فكاكه طهرانه لم يقابل شي وسقط الدين موت الام ورجع في الزيادة
 وبهلاك امه هلك قبل هلاك الولد او بعد خلاف المطنون على الروايات
 الظاهرة اذا تضاد قايضا لملكه وماله احلف المساح رحيم الله فيه وري
 سر عن ابي يوسف انه لا ضمن اذا تضاد قايضا ولو لم يهلك واراد الفاق

والثالث في الام واللبان فيها ونقسم علمها ولو انقص صار جسمانية والثالث فيها فان
هلكت الريادة بحصتها وان هلك الولد فعلى ما مر رهن جارية تساوي الف الف
وقضاء جسمانية ثم رادة جارية تساوي الف الف وسبع النصف المشغول ويقسم
ما فيه عليه وعلى حصة بنيه فلو هلكت الاصلية بهلك سبتي الدين ورد ما استوى
ولو لم يملك الرهن حط الدرام رصاصا او سقوفه فالريادة سبعة والدين حله بينهما ولو
وجد هارون فاصح الاستدلال بها ولا وجيل غيره ان اسندك لا
وصار كالمصاص والسقوفه كافي الصنف والسلم عنده رهن جارية تساوي كل واحد
الف الف في فولدت احدها ولا تساوي الف الف مائة ففي المالك ربع الدين والربع
ولها والربع في الاخرى فلوزاد عبد اقيمة الف فله سبع المولد ويقسم ما فيه عليهما
اربعا ربعة في الولد ياديه ولبناه سبع الجارية ويقسم ما فيها عليهما احسا ساجسناه
في سبتي الريادة ولبنه احسا فيهما فان هلكت الريادة او الاصلية فيما فيها وان هلك
الولد ظهر انه لم يقابل في الريادة سبع الجارية ويقسم ما فيها عليهما فلو لم يملك وزاد
الف الف في الام وهو الف يقسم عليه وعليها انا في الثلث في الام والنا فيه وخمس الريادة
سبعة ويقسم ما فيه عليه وعليها اسد اسد السدس في الريادة وما في الجارية يقسم عليها
وعلى بنيه احسا في الريادة على ثلثه بنيه في الريادة وجسمه فيها وحكم الهلاك ما مر
باب الرهن سخره الراهن القول قول القايض
في بعض المعوض ومقداره اسنا كان او صمنا كالعاصب والمودع رهن جارية تساوي
الف وسقطا على سبها عند حلول الاجل فجا المرفق تساوي الف الف عنده وقال الراهن
المرفق عنه غير ما وصده فله العدة او قال لا ادري والقول قول العدة وعلى المرفق
على علمه وقيل على الساب وقيل ان كان راهنا يوم العقد فعلى الساب والام على علمه فان
يكل سبها وسلم المرفق ان حطف باعها الراهن كالمات او حر او حر بدارا حر بمرثلا
وان اي باب القايض او اسه مائة كالحب والعنه والعنه عليه وكذا الجارية تساوي
جسمانية اذا قال كانت كذلك فبرجوع بالفصل ولو صادف ان المرفق كان تساوي

الف او ادعى انها هلك وبراجع سحرها ان كان تخير سحرها جاري معروفا في ملك الملك
فالقول قوله وبرجوع بالفصل وان لم يكن بالقول للراهن والمطالبة بغيره
ويدفع الثمن والرجوع بالفصل وان انكر لا **باب الزيادة**
في الرهن بعد قضاء الدين اصله ما مر من اعسار فبميه الاصل والريادة واستتبا
والولد الحادث بعد العور كالحادث قبله في حق قسمه الدين رهن جارية تساوي
الف الف فاعورت سقط نصف الدين بخلاف المسعة فلوزاده جارية تساوي
جسمانية جاز ونقسم ما فيها وهو نصف الدين علمها نصفين فلو ولدت العور اولدا
يساوي الف الف مثل العور او بعد قسم كل الدين على الام والولد نصفين في السبع وقوا
في الحادث قبله وبعده واصلها اذا دبح حط المبيعة او عاد الابن بعد القضاء سقوط
المن او بحر العصير ثم صار خلا لا يعود السبع ويعود الرهن ثم ما فيها سقط نصفه
بالعور والريادة ملها سبها والثلث سبع المولد فله العور او ولدها بنيه
وبلغ من عاين حرة من الدين حصتها اسعشر والريادة احد وعشرون وسقط
عشرون وروي ان سماعه عن محمد انه يقسمها تسعة من ستة عشر سبها وفي
الريادة بنيه وسقط اربعة وهي مسلة عور الماين رهن جارية تساوي الف
بالف ثم قضاء النصف بملك في يد من يقبض وقد مر ولو لم يملك وراثة جارية تساوي
جسمانية جارية وسبع النصف ويقسم ما فيه وهو جسمانية علمها نصفين فلو ولدت
الريادة ولدا لم ولدت الاخرى ما في كل واحد يقسم عليها وعلى ولدها على مقدار قيمتهما
ولا يسقط القسم خلاف الحادث بعد العور وقد مر **باب رهن**
المكيل والموزون المكيل والموزون اذا رهن بحلقة فملك جعل يسقط فبما من
دينه بقدر وزنه او كسبه ولا يعبر بحوده عنده وكذا عندها ان لم يكن فيه او في
الدين حوده مصنونه اما اذا كان يقبض قيمته ويحعل مكانه وان انكسر ضمن بكل
حال عنده وعند محمد يعبر بحاله هلاكه ومقدار الدين ورياض حوده سفا
عنه وعندنا وسف يسيع الصان والامانة في الوزن والحوده فاسلع من وزنه

نعمه مقدار الدين كان يمونا والباقي امانة وعند محمد ابجوده الزائد على مقدار
 الدين امانة يصرف الملاك اليها اولا وسيا ملك ان سا الله رهن فضة وزنه
 عشر عسره وهاك فان كانت قيمته عشر او اكثر سقط دسه بالامتناع وكذا
 اذا كانت اقل عند وعندها ضمن قيمته من خلافه وقيل هذه فريضة اسيفاء
 الربوف وهو لا يعلم وان انكسر وقيمتها ان سا امكه جميع الدين وان سا ضمه
 قيمته من حسمه عندها وعند محمد ان سا امكه ولا يخلط بمصانعا خلاف غير المثل
 وان سا تركه بالدين وان كانت اقل ضمن قيمته من خلافه بالامتناع وان كانت
 اكثر اني عشر ان سا امكه وان سا ضمنه جميع قيمته عند وعند لي يوسف
 حسمه اسد اسد يمين سد يس في روايه ويجعل مع الضمان رهنه وعند محمد ان اسقف
 درهمين او اقل جبر على فكاه بالدين وان راد ان سا امكه وان سا تركه ولو
 رهنه وورنه عاسه وهاك سقط من دسه ثمانه عند قلق قيمته او كثر
 وكذا عندها ان كانت قيمته مثل ورنه وان بقصت او رادت فكانت تسعه او
 عشره ضمن قيمته من خلافه وان كانت اني عشره ضمن حسمه اسد اسد وان انكسر
 ان كانت قيمته عاسه ان سا امكه جميع الدين وان سا ضمنه جميع قيمته من حسمه
 وعند محمد ان سا امكه عسره وان سا تركه بمائيه اعسار اكال هلاكه عنده وان
 كانت اقل سبعة او اكثر تسعه او عشره ان سا امكه وان سا ضمنه قيمته من خلافه
 بالامتناع وكذا ان كانت اني عشره عند وعند لي يوسف حسمه اسد اسد بقيمتها
 وكذا عند محمد ان اسقف اكثر من درهمين ولا جبر على فكاه ولو رهنه وورنه
 حسمه عسره وهاك اسوي دينه سلسه والملك امانة قلت قيمته او كثر عند
 وكذا عندها ان كانت مثل ورنه او اكثر فان كانت اقل فان كانت اقل من الدين او مثل
 عشره ضمن قيمته من خلافه وان كانت حسمه الرابعي عشر ضمن حسمه
 اسد اسد كما مروا ان انكسر ان سا امكه جميع الدين وان سا ضمنه قيمته ثلثه
 قلت او كثر عند وكذا عند لي يوسف ان كانت قيمته مثل ورنه وعند محمد ان سا

انكسر

افتكه وان سا ترك ثلثه بدسه وان كانت اكثر عشر من ان سا امكه وان سا ضمنه
 قيمه نصفه عند لي يوسف وعند محمد ان اسقف حسمه او اقل جبر على فكاه
 بالدين فان رادت ان سا امكه وان سا ترك ثلثه وخذله وان كانت اني عشر
 ان سا امكه وان سا ضمنه جميع قيمته رهن حراجيد اسوي مائتي درهم بمائيه
 وهاك استوي دينه بنصفه والنصف امانة وان فسد بالمضمر مثل نصفه
 جيد او ملك نصفه وهذا عندها وعند محمد ان سا امكه بمائيه وان سا ترك
 بها نصفه واحد نصفه ولو رهن نصفها جيد اسوي مائيه لكردي يسوي
 بمائيه وهاك استوي نصفه دسه وبقي نصفه عند اعسار الكيل وعند هما
 ضمن مثله ويجعل مكانه وان فسد ضمن مثله وملكه ويتصدق بالفضل
باب الرهن ينقص في سعر او بدن
 ضمان الرهن ضمان قيمه مبيع بمائيه رهن عبد اسوي الف مائيه فذهب عنه
 او شي من بدنه يسقط من دينه بقدره ولا خيار للرهن وان حشر خلاف الغضب
 ولو راجع حتى صار يسوي مائيه امكه جميع الدين خلافا لفرق وكذا الوقيله عند
 قيمته مائيه ودفع به وقال محمد ان سا تركه به كما لو كان ميسرا او مضموما او عبد
 للمرتبة وقيل عبد المرتبة قوله حاصه بطره اسوي عبد مائيه ومائيه رده
 بقصا وامسكه على منته فقتله عبد ودفع به ولو قتله المرتبة خطا وقد راجع سعره
 وامسك الراهن من الاخذ من العاقله فلاس للمرتبة عليه ولا عليهم ولو قتله حروم
 مائيه استواها بمائيه وسقط الباقي وان كانت من خلافه فهو بمنزلة العبد ساسك
 ان سا الله تعالى رهن عبد اسوي الف درهم فقتله عبد يسوي مائيه ودفع
 به امكه مائيه وعند ان سا ترك نصفه بدسه **باب استهلاك**
 الرهن والرهاده الزيادة تصير مقصوده اذا هبت او بد لها الى وقت الفكاك
 والافا المرتبة ناذن الراهن كالبافه حلب الشاه المرهونه باذن الراهن وشروط
 او اكل ولا هاجاز ولا سقط شي من دينه وباطل فسطا حتى لو هلك الاصل هلك

حصته بغير له فكأنه ولا يصح وكذا الوضوء احسب باذنهما ولو فعل الراهن او اجبى
 باذنه خاصة ضمن وجبش ولا يضمن بهلاكه وكذا الوضوء المرتفع بعبد اذنه
باب احضار الرهن ٥ القبض حكم الرهن استيفاء وضعه
 وفيه شبه المتبادله ٥ طلب احضار الرهن لو فادينه عند طلب المرتفع فله ذلك
 ويسلم او لا كالبيع ولو كان في يد عدل بتسليم الراهن وهو يام او باعه او المرتفع
 بآذنه ينفذ اجل معتاد نحو شهر او شهرين او غير معتاد عنده وطلب احضار الرهن
 لا يوم مراد الدين ولا عمل بهيه بعد عهد الرهن والتسليم عن السبيه ولا يلزمها
 لو شرطه ابتداء وكذا لو قال لغيري بع عبدتي فاني محتاج الى الفقه او فان غرماني
 بكذا رموني ولو هلك الثمن عند العدل او المرتفع او المسمى قبل فضا الدين او بعده
 فهو على المرتفع ولو لم سمعه وغاب به او اودعه من عياله وقال لا ادري يوم مراد
 الدين وان اضحك الا يد اع لا حتى يست وفي غير مله لا يلزمه الاحضار خلاف البيع وكذا
 لو لم يكن له حل وموئنه فاسا وخطفه ما هلك على علمه ان كان في يد غيره ويوم استحسا
 ولا يسترط سان مكان الاتفاق في السلم او لو طلب احضار لو فاجم لا يوم مراد فاسا ويوم مر
 استحسا او محسسه بالفيه وفي غير مله لا ولم يفصل وهو الاشبه ولو قبل حط الا يوم
 باذا الدين قبل اد اجمع القفيه وتما خرج من استوفاه ان تجاسا وان اختلفا محسسه بآذنه
باب تفريق الرهن ٥ الواحد لا يملك تقريق الصفقة
 المحسسه ٥ رهن عبد بين ممة كل واحد الف نالف م ادى جسمانية عن ادها وليس
 له قبضه كالبيع ولو قال رهسك كل واحد خمسمائة او قال نالف كل واحد خمسمائة
 قبضه وفي رهن اصل رهن عشرة من الغنم عا به كل شاه بعشرة وادى حصه
 ساه وليس له ادها قيل هو قول اى يوسف والاول قول محمد وقيل فيها روايان
 ورواه الكتاب اظهر ولو قبل في ادها لاجاز ولو كان معالا رهن عبد نالف
 على ان يكون نصفه رهن جسمانية فسد رهن عبد بين نالف وما به دينار هذا
 نالف وهدا ما به وفتى حصه ادها فله اخذ ولا في البيع ولو راده على يقين

البدل عند جاز في البيع وفي الرهن لا رهنه عبد نالف وراده على نصفه الدين
 عبد ام فساه جسمانية عن حصه الراده جاز في الرهن وفي السع لا رهنه عدد
 نالف وممة كل واحد الف فقتل ادها صاحبه فالباقي رهن سبيه وممة
 وكذا الوضوء نالف كل واحد خمسمائة في روايه كتاب الرهن وفي هذه الروايه دفع
 او يقدي فان دفع قام مقام المصنوع واسقلدسه اليه وسقط ما لا يقاتل وان فداه
 فقد اوه رهن يد بين المصنوع والعاقل يد بينه والمسائل على الروايتين ٥
كتاب الهبة
 الهبة لا يصيد الملك قبل القبض ولا قبل القسمة في مشاع بملها وشغل الموهو
 ملك الواهب لمنع القبض وملكه لا وشغل غيره به لا ٥ وهب متاعا في داره او
 طعاما في جرابه وسلمها جاز والوعاء معار وكذا الوضوء ثم وهب الوضوء ولو
 وهب الوضوء حله وسلمها الا اذا فرعه قبل تسليمه وهب زرعا او غلا
 في ارض او الارض ونه او مزرعة في شجرة او السحرة فله به فاسد وكذا لو
 وهبها فاستحق الررع ولو وهب الدار ثم وهب المتاع او اودعه او بصفها
 فارغه ثم بصفها في المجلس او في غيره ثم سلم صح رجعها لتسليم لا ولو وهب زرعا
 في ارض او شجرة او حطيه سيف او بناد ار او دسا على رجل او فقير امن صبره
 وامه باحصاد او جداد والرع والمعض والكيل والقبض ففعل صح استحسانا لا
 اذا امنى عنه وقيا سالا ولو لم يادن وفعل في المجلس او في غيره صم وللعتلاد في
 ٢ المصنوع في المجلس استحسانا ٥ خلافا لسع وذكر الطحاوي
 انه كن لك في البيع وبالقيا س نأخذ وقيا سالا ولا في غيره ولو اذن في المجلس وقبض
 في غيره صح استحسانا وقيا سالا الا اذا جده وكذا هدا في الصدقة والرهن
 والقرض والبيع الفاسد والخلية قبض في البيع وكذا في الهبة عند محمد وعند علي
 لا ذكره ابو اللث رحمة الله وفي الهبة الفاسدة لا وفي السع الفاسد روايان وذكر في الاصل
 وهب لرجل عبد اعطى مائة مائة عن نصفه صح نفيه ولو وهب دارا مائة وسلم فاستحق

والهبة جارة فيها وعن ابي يوسف لا ولو هلك ضمن ايها شاذ لا يرجع ولو كانت تبعا ضمن المبيع
الا ان يفسله وقيل الاول قول محمد ولو غصبها او استودعها فوقع بها دونه منه صح وكذا اذا
استخارها رغبت متاعا جعله فيها ثم وهبها منه ولو تبايعا في دار فيها متاع احداهما فمضى له
باب الرجوع في الهبة دم الشكر يتادي
فالا رافقه ولا يحب الصدق الا ان يعتاض عنه والجبر لا يحب الصدق وان فوته ضمن
وسفسه لاه وهب من رجل ساه او بقره او بدينه فاجبها عن صحبه او متعه او قران
او جراسيد او احصان او خلق او ولدها تطوعا فله ان يرجع كالزكوة وما كان واجبا
2 دمنه سقى وعن ابي يوسف لا يرجع كالوقف والرهن ولا يرجع بعد الدخ عنه وعند
رجوع والقربة تامة وضمن اللحم ان كان الصدق واجبا وان سرق او احرقت
اسرى شاه سقره فله بيعها وخذها شي من ذلكم رد القربة بعضا او غيره اسقى
سعه وفي هذه الرواية ولما اخذها او قيمتها فان اخذها نصدق بالاكس من الشرع قيمة
اللحم وان ضمنه ملكا او نصدق بها ان كان جوا ولو كان العيب في الشاه وقتدحها يرجع
بالقصاص وسلم له الا في جوا الصدق الم يكن القيمة مثالا وان قبلها البايع فله ذلك ويرد
التمن ويرفع المستري حصه العيب منه وصدقنا الفضل الا في الجوا الكامر ولو استراها
شرا فاسد ان بها اخطاها وضمنه القصاص وصدق بقيمة اللحم وكريه وان ساهمه
والقربة تامة ولو كان سرا جازا فاسحق ان يكرهه من القربة وان اخذها لا
مريض عليه دين كبر وهب بدنه من رجل ليس له عمرها فندجها لشي من ذلك فله غراما
بضميه وعلما والقربة تامة ولم اخذها وضمن القصاص وصدق بقيمة اللحم وكريه
وان لم يكن عليه دين فله ان يكرهه من القربة وصدق بقيمة اللحم وكريه
الحرم وعمرها فيه عت القربة وان عطب فله لا عليه ان يندجها وصدق بما ولا ياكل
منها ولا يعمى وان كان لا يجد علمها ولو اهدى بها ان يرجع عنه وسقط الصدق ولو لم يرجع
لكن وهبها منه او من عن قبل الدخ عليه سلهما وصدقها قيمتها الجوا وفي البنية العت
ان يرجع قبل الدخ او بعد فلا شيء عليه وان وهبها ضمن وعمر المعين قبل الدخ عليه سلهما
هههه

وبعد فمهما استرى ساه فاجبها الصحبه وحب ويحبها موسرا كان او معسرا وان
صدق بها في ايام الخرجية فعليه اخرى ولا حريمه العت وان لم يضمن حتى خرج
وقت الخرجية نصدق بقيمة ولو فسدت حبه حتى خرج وفيه نصدق بما او قيمتها ولا
حريمه الحر الا اذا نصدق ضمن القصاص وكذا الوعد يوم الحر من العام الثاني
والمطلوع في قول محمد فاجبها قتل اراد ان يقول بعد شرا به لله على ان ينجى منه وقيل
اراد الشرا منه الا صحبه وذكر الرعفراني ان الشرا بنيه الا صحبه لا يوجب الموسر
والمعسر وقيل بوجوب المعسر خاصة **كتاب الوكاله**
جماله اجس من يبيع صحه الوكاله وان سمي الشرح وجماله النوع والصفه لا خلافا للبشر
وسعيد كالوكيل بالمثل ولا بد من الاضافه اليه او الى ماله الا ان يدر بضاعه او اجرة
والمطلوع سعيد بدلاله اكاله امر رجلا بشري بوجهه ويومروي او فرس او
بغل او حمار صح سمي ساه او لا وفي العبد والامه والدار ان سمي بضاعه والا لا قال اسرى
لي بالف ساه او داوا او اشيا او ماسك او ما بدا لك او احدي من حضرك او ما توجده
او ما سقى او اسرى بهك الالف ومع او خذها بضاعه واشتر بها ومع او اجعل الف
درهم من مال البضاعه ولم يعل لي او قال صحه ولو قال اسرى لي بما ولم يرد صحه او اذنت
لك ان اسرى بها صحه اسما او لوقال سياه او ثوبا او دابة او بضاعه او ما
اريد او احتاج اليه او بضاعه في حواشي لاقال لسمسار اسرى بكذا انصرف
الى ما اسرى به عادة وفتح باب كايوت له ولو قال لرجل خذ هذا الثوب بضاعه
فهو توكل بسعه لا غير ولو قال خذ هذه الفاضار به فهي قاسده وله الحر مثله
وكذا لو قال اسرى بها جارية على ان اعطيك درهما ولو قال مضارب في ثوب
واحد اسرى وبيع وبين حصته جاز ولا سعاد قال خذ هذه بضاعه
او مضارب به بكذا او اشتر بها مشيا او بوا او با صحه وله ان يبيع في البضاعه
وفي البضاعه قال اني اريد اخرج الى الري فقال اي اريد ان يبعث الى فلان
الف درهم معل خذ هذه الالف بضاعه فهي رساله اليه قال لريد الخروج

لشراكتها في هذه بضاعة فهي فيه حاصصة فالخذ هذه الالف بضاعة في الساب
 فاستري بها وحملها من مصر الى مصر من ماله فهو متطوع بخلاف الوكيل بالشرا في مصر
 ولو استري بالعصر فحمل البعيد جاز ولا يصح الا ان ينهيه الامر او يموت قبل ان يستري
 ويعلم به واذا خاف هلاكه رفع الامر الى القاضي وقض عليه الفضة في امره بالانظر
 من الفقه والسع ولا تجاب حتى يقيم السنة ولو كان عند غير القاضي انفق عليها
 اليه وكذا لو لم يعلم قياسا ولا ضمن استصاانا والمصارب نظيره لكن لا يعلم به
 بعد شرايه ولا يغزل بموته وان علم وان مات او غزله فبلغه واشتري ضمن
باب المضاربة المضاربة هي المضاربة لا شقي مضاربا فيها
 ضمن عن جنايه او ثمن ولا فيها ضمن رب المال عن جنايه وعن ثمن بقى مضاربا
 استري بالالف عبد الحق جناية خطا يدفع او يغدي وذلك اليهما ان كان فيه رخ
 كالشركة ولا سفرد احدها خلاف الماذون والمضارب متطوع ان ادي فان
 ودي لحدتها ودفع الاخر جاز وسطل المضاربة في الوجوه ولو باعه ورجع الفنا
 فاستري بها عبدا وهلك قبل العقد فالمر عليها على مقدار الملك وخرج نصيب
 المضارب خاصة عن المضاربة والضمان من راس المال وان لم يكن رخ فالثمن على
 رب المال واخطاب في الجناية اليه والفقه واجعل على رب المال في اظاهر الرواية
 ويضم وروي الحسن عنه رضي الله عنهما انه علمها والله اعلم بالصواب
باب من الوكالة الوكالة الا عبثه للاشارة 2 اجنس والتسمية
 في غيره وان احلفا وصفا واتحد جنسا وهو يعلم لغت التسمية وان لم يعلم اعتر
 حال قيامها والاشارة بعد هلاكها والقود سبعين في الشركة والمضاربة قبل العقد
 ولا في الوكالة فله ويعد احلفوا فيها وسطل بهلا كما قبل سرايه عند الكل والاشارة
 بالالف درهم التي هذا الكيس ودفع الكيس اليه فاستري بالالف درهم جيا دافدا
 فيه فلوس او ريف او رصاص او ستوقه او دناي او جيا دافدا من الف او اكثر ولم
 يكن فيه شيء لم يعلم او يعلم كل واحد يعلم الاخر في الامر وان علم كل واحد يعلم الاخر

لا يلزم المأمور وكذا في الربوف اذا استري بعد هلاكها في الفصل الاول ولو كانت خمسمائة
 جيا فلم يعلم واستري بالالف او خمسمائة وهي تساوي الف الزمت الامر وان هلكت فاستري
 خمسمائة او اقل جارية تساوي الف الزمت الامر وبالكثرة لا ولو دفع اليه الف استري بها
 جارية فهلكت اسمت وكالته وان لم يعلم ولو ظهر بعد ما ضاعت انها كانت ستوقه لا
 حتى لو كان استري يلزم الامر ولو وزن الفان بيدي رجل بحث يراها وقال استري
 جارية بهذه الالف الفلوس او الما به المدينار تعلقت بالمشار اليه ولو هلك قبل التسليم
 او صرفها في طمعا لو كاله ما فيه ولو قال اخذ هذه الالف درهم التي هذا الكيس مضاربة
 بالصف وهي ربوف ان علما وعلم كل واحد يعلم الاخر فالمضاربة بها ولو كانت ستوقه
 او رصاصا بطلت وبقي وكلا ولو اشتري بها فله اجر مثله وان لم يوحدا العلوم فهي للجيا
 ومضارب شرط للصحة ومن الربوف شوب عنها ومن الستوقه والرصاص لا فلو اشتري
 بالالف وبعد الربوف ورضي البايع جاز والربوف راس المال وان ابي رجوع بالجيا على الامر
 وان لم يسر حتى هلكت عنده بطلت المضاربة ولو كان فيه خمسمائة جيا فاستري
 جارية تساوي الف اما بالف مصفها مضاربة وبصفها للامر ولا اجر له فيه قال الفقيه
 هذا الشيء بهذه الالف الدرهم فباعه وبصر فاذا هي ربوف ان علم بما دقت البيع ورضي جاز
 ولا يسترط علم المسري ولا رضاه وان لم يعلم ردها عليه وفي الستوقه يسترط رضاها
باب الوكالة بقبض الدين اقرار الانسان جاز
 على نفسه لا غير وسعيه في نقض ما اوجبه مردود قال الفقيه ان فلانا امرني بقبض
 دينه منك وصدقه امر بالتسليم خلاف الوديعة والوصية وان كدبه او سكت لا
 ولو دفع لاسترد ولا قبل بيئته لانه ليس بوكيل ولا على امره به ولا ان العزم جحد
 ولا حلف وقبل على وجوده وبصمته فان حضر وصدق برى وان كذب رجوع عليه
 ورجوع مادفع ان كان قايما وان هلك فادعي هلاكه او دفعه الى العزم وطلب تضمينه فله ذلك
 ان دفع عن سكوت او تكذيب وحلفه ما علم بوكالته واذا حلف حلف الا مر على امره وان
 دفع عن تصديق الا ان يكون ضمنه ولا حلفه ولا الامر فيل هو ضمان ترك وقيل له

وهو الاظهر ورجع قبل الاداء في التوثيق بعد ولو حضر ومحمد وطالبه فطلب منه ما وكله يسأل فان اعترف بوكالته حلفه والا لا ولا يستطعن حتى تسأل ولا يجوز قبل منه على توكيله فان حلف وضمنه رجع عما دفع ان كان قايما وان هلك او ادعى هلاكه او دفعه القول قوله وحلفه ولا ضمان عليه ولن حضر ومحمد عند الحاكم ولم يقض له او قضى ولم يقض حتى مات فوريه او امراه او وحيه رجع على وكيله ان كان قايما وان هلك ضمنه الا اذا صدقه وعند غيره لا الا ان يجد عنه او يقر الوكيل عند الحاكم انه لم يوكله او يقيم منه على اقراره بذلك ولو اقامها على جحود العزم او انه لم يوكله لا تقبل ولو ورثته العزم واخر جواب العزم في حصته ما مر والاخر رجع على العزم والعزم رجع عما دفع وان هلك ضمنه الا اذا صدق ولم يقض ثم اذا رجع العزم على الوكيل حكم الضمان فأت الطالب وورثته رجع الوكيل عليه في التركة او في حصته ولو لم يرثه واوصى له بالف اخذ منها ما ضمن ولو وحيه العاني صحته وهي عن ما دفع رجع عليه والا لا باب

الكتاب في العبد والدرهم والخلع والصلح

عليهما احوان لا يحب ديننا الذمه بد لا غنى مال والثياب بحب بشرط الاجل والوصف والمثل بحب والتوكيل بالشرع اسعياك بالمثل والعين اليسير عفو وبالبيع لا خلا فالحا كاتب او اعن او حالف او تزوج او صاح عن دم عبد على عبد بغير عنه او كره خطه او عسره اثواب هرويه بغير عنها جاز ونصرف الى الوسط وكذا لو وكل ولو صلح عن مال عليها او دم خطا لم يجز ولو وكل بياض اذ اعسها وكله في عقد وكانت ماله والديه والمال قال مع عبد هذا عبد او بكر خطه او استترى به عبدا او عشرة ابواب هرويه او اجر داري هلك بعد او عسره ابواب هرويه او بكر خطه صح وسعد مثل فمته واجرمسها وبعثها في عقد وفيل عنه لا سفيك وفيل سفيك في قوله استترى وفي قوله بيع لا والاصح العبيد فيهما ولو باع او اجر بكر بغير عنه او اعسره ابواب بغير عنها وبين الصفة والاجل جاز وينتقيد وقيل في الكرخوز بالفا حش عنه والا لا والاصح كاتب عنه على وصفا او درهم في باطلة ولا يصح نادا اياها ولو تزوج او اعن او صلح عن دم عبد

جار وفسدت السميه وجب مهر المثل وضمنته والديه وفي الخلع حب بلسه منها بطويه اقرت وفسرت او اوصى وفسر الوارث وكله بكتابه عنه او بعقده على وصفا او درهم او اكرار حنطه او ابواب هرويه او وكلها سر وحمها او خلعهما او صلح عن دم عبد جاز وان بين عدد انصرف الى الوسط منه وان لم بين عند وكله فعقد على ثلاثة منها معينه جاز قلت فمته او كرت عنه وبغير عنها لا وعندها ان كانت مثل فمته و... مثلها والديه ومهرها في الخلع جاز وبغير فاحش لا والله اعلم بالصواب

كتاب الشهاده اتم باب القضاء

بالوارث وله الشهاده بالجهول او بالارث بغير سان سببه لا يقبل الا اذا انفق قضا قاضيه شهد انه وارثه لا تقبل شهادته انه اسه او ايتها ملكه يقبل وانا اخوه او ابن عمه ووارثه او جد او جد تلامونه لا حتى بين ويكفيه النسبه اقام منه انه حله لا بويه ووارثه وقضى له واقام نسبه انه ابوه وسند الارث اقامها ان قاضي بلد كذا فلان ابن فلان قضاني وارثه قضى بالارث له ويسأل عنه قبل القضاء وان سالم يسأل فلو سئل اقام اخر نسبه على سبب حجه ملية وحجه او يشتركه وكذا لو كان سافيه بان كان ابونا او معصين لو اقام النسبه بعد القضاء للثاني لا يقبل وسيله سسر كان والاب احدها وهو للباقي منهما وسط الفصل الثاني لو اقامها على قضا الاول به ولو كان المقتضى له الاول معقوها او صغيرا ان كان ذكر اجعله اسوا وان كان اشي نسا والمقرب ما مر

باب شهاده الوصي بعد عزله من صار حضا في جاد

لا يقبل شهادته فيما ابتدأ الوصي يصير حضا فهو له والوكيل لا حتى يخام الا في روايه عن علي بن يوسف وصي عزله فشهد للموصي بغير او دين لا يقبل وقيل بوليه بعد الرد يقبل وقبل سال ان رد ملت وان قبل لا وان توقف توقف بطر سفيك

شهد بالبيع وكله في كل حق له قبل فلان يحضره القاضي وهو يعرفه فخاصه 2 الف فعزل ان شهد عنهما يقبل وبالا ولو اسماها نكحه لا يقبل 2 كل حق اقام

طلب كفيلا مالمال فاخذ فله ان يطلب كفيلا نفس الاصيل وفي المقول العيني له ان يطلب مع
ذلك كفيلا بها خضرها ان كانت في يد اوبد وكله او يضمنها على يدي عدل بخلاف العقار ويجوز ان
يكون الواحد كفيلا بالنفس وكفلا بالخضومه غاب بعد الاقامة قبل التوكيد لا يقضي حال
غيبه الا في روايه عن ابي يوسف ولو اقر وغاب قضى وسلم جسر الحق ولا مع العروض والعقار
وعلى هذا العتق والطلاق **باب ما يكون خصما متى اقر بكونه**
خصما وادعى بالخروج عنه لا يقبل اذ ادعى اقراره بدجل انما له فقال كانت في يدي شهرين
بعثها من فلان الغائب وقبضها وادعى لا يقبل قوله ولا يثبت وهو خصم الا ان يصدقه
او يعلم القاضي ذلك فان قضى عليه فخص الغائب فاقام سه على شرايه لا يقبل ويبطل على
الملك المطلق فان حضر قبل القضاء وادعى الملك المطلق نزل الامر له اذ اخرج بخلاف الغائب
المقر له وان ادعى الشرايين من شهر قبلت في حق ابطال سه اذ اخرج وبطلانها
ولو ان المدعى ادعى الشري من ذي اليد منذ سنه واقام سهه والمسله كالحال على مام
فان حضر الغائب واقام البينه على شرايه من شهر قبلت في حق ابطال وان اعادها يقضي
لا سبقها ما ربحا وان حضر بعد القضاء وذكرنا رخصا سابقا يقضي له والا لا ولو كان
سفيحا مضى له وحضر الغائب واقام السنه على الشرايين لا يقبل وقبل القضاء يقبل
في حق الابطال وان اعادها سب السعان ويأخذ بها ما شاءا وكذا ان صدق السفيح
المسري قبل القضاء وعده لا سطل القضاء وقيل عند ما سطل بنا على القضاء بالفسخ
كتاب الاقرار اقرانه اقره على غيره مقصودا

فادج

لا يصح والاحجار تفسخ بالعدم اجر داره فالحقه دين لا وفاله الامنه فله حق
الفسخ بالقضاء كالفسخ بالعيب والرجوع والهبة وفسخ النكاح قيل يفسخها ثم
يلبسها والمختار ان يفسخها بعد البيع بنا على جواز بيع المستاجر وبحسب الاجره
الى وقت الفسخ وتطيق له وسوال الحقه معاسه او يسه او اقراره وعند اقراره
عبر صحيح في حقه كالمريض وكاقراره بالرقبه الا اذا صدقه ومضى لم يطلقه
جره اقرت يدين ولها من ربح وكن بها صح في حقه ومحسب وتلازم كالمعاينه والبينه

وعند ما لا يحسب ولا تلازم نظره حكم بالاسم له بونه محسب كونه محسب
بالقتل وله ان يسافر بها خلاف اجير الكفر محسب يدين له مال ظاهر طلب غرامه
حجره عن الاقرار به او يصدقه في دينهم والقاضي لا يحسبهم وهي روايه عن ابي يوسف ولو
حجره لا ينجو وسفد برعه الا اذا صدقه قاض اخر وعند ما يحسبهم ولا يصح اقراره بعد
حجره الا في مال حادث بعده وحجره السفينه نظره في الماين في كل تصرف سوى النكاح
والطلاق والعناق لكن في العتق سعي في مملكه وعن محمد في روايه الطحاوي لا وذكر
العتاق انه يسعي عند محمد وعند ابي يوسف لا وان اقر الى التخرج وفي النكاح يجب
مهر المثل وسطل الزناؤه وفي المرض المحجور موخر ويصح تدبيره واستلاده وجب
الزكوة في ماله وعتق مدينه على مام ولا ينجو الا بقضاء ولا يزول الا به عند ابي يوسف
وعند محمد ينجو بسفقهه ويحول بزواله محسب كونه محسب بالرق لرجل وصدقه ما وكره
الزوج صح في حقه ولو اذها احوار وكذا امن معلوم عنه عند محمد خلافا لابي يوسف
ولا خيار لها ان عتقت ولا يستخذمها ولا منع زوجها من وطئها وان جنى عليها فالارش
للسيد وان خنت تدفع او يفدي ملك مملكه الدافع وان طلقها فتنين وحاضته
حصصين او الى منها ومضى شهران ثم اقرت فله الرجعه ولو كانت واحده وحاضته
حصه او مضى شهر في امه في ايلها وطلاقها وعدتها شرط العلم ولم يشترطه في
الايلاء في اجماع منهم من فرق ومنهم من سوي وعدد الروايه ولو ملكها او
احدا نسبي فاقرت ثم فعلت او فعل فله الرجعه وفي الوكيل لا الا اذا لم يعلم
باب ما يقرب به على شريكه الكلام ينفذ في
اذا وجد نفاذا او لا يتوقف ان امكن والنسب لا يحتمل الشراكه والتدبير لا
يحتملها صغير بين ابين قال احدهما هو ابني وابنيك موصولا وابنيك وابني ابني
لست نسبه منه صدقه شريكه او كذب به وكذا ان قال موصولا وابنيك وابني ابني
وبشريكه سوقف فان صدقه فقال ابني وابني وابنيك وابنيك من شريكه
وان كذب به لا بدت منه عندها وعند ابي يوسف لا وهي معروفه ولو كان يعبر وهو

مقربا لرق فكذلك وان حمله لا بد من صدقة فان صدق المقر او صدق قمتا است
 بنت منه وان صدق سركه توقف على صدقة ايضا وهل يضمن المقر او سعي اذا استنسية
 منه ان قال سركه هو ابني او اسالة وان قال ليس بي او ليس بي ولا بانك صار كعبد من
 اسر اعقبة احدها وهي معروفة جاربه بي كدين ولدت عندها فقال احدهما هو لبي وانك
 او انك واني او اسالة وصدقة او كذبه بنت نسبته منه ولا جاربه ام ولد له محل وطيبا
 وعليه نصف قيمتها ام ولد ان صدقة والعقر قصاص وان كذبه عليه نصف عقرها
 ونصف قيمتها ام ولد هاجر الاصل ولا يصير صدقة وان كان كيد وقت الدعوى قبل في
 نصدقة عليه لا نصبتها وقيل لا نصبتها انفا واستر باعيدا وادعاه احدهما ثم شهدان
 سركه كان اعقبة قبل ذلك وصدقة فلا ضمان ولا سعاية استر باجارية فادعي احدها
 انها ام ولده وقال الاخر اعقبتها قبل ذلك وكذبه والمستولد ضمان ولو ولدت في
 ملكها فادعي احدها الولد والاخر الام معا فالولد منه ولجاربه ام ولده وعليه نصف
 عقرها ونصف قيمتها عبد بين اسرقا ل احدها اعتقته انا وانت اوانت اوانت
 ان صدقة عتق عليها والولاها ولا ضمان ولا سعاية وان كذبه هو عبد مشترك اعقبة احدها
 امه بين اسرقا ل احدها هي ام ولدي وام ولدك وام ولدك وام ولدي وام ولدنا ان صدقة كان كما
 قال ويعتق موت اهما كان ولا تسعي للاخر عتقه وان كذبه ضم نصف عقرها ونصف قيمتها
 ونسقط ما يؤولا وبما لا فان عاد الى تصدقة رد ما اخذ ولا كذبه لها فان مات المقر قبل
 عوده عتقت ولا سعاية وكذا الومان المكذب والمقر حرم عتقه وعند سعي المقر خاصة
 ولو قال دبرتها لانا وانت اوانت اودبرها وصدقة كان كما قال وان كذبه فعليه الجار
 العتق والندب والاسسعا والترك والضمين ان كان موسرا فان ضمنه بخمسة يوما ويوما
 لا فان عاد الى تصدقة رد العرم وهي سنهما وان مات المقر قبل عوده ولا مال له غير ما قصد
 والمكر حرم سعت لورثته في بلي نصفها ونصيب الاخر موقوف فان مات سعت فيه لورثته
 المقر وعتق بليها من عن سعاية وان حلفت تدبر سركه وصدقة عتق بليها وسعت
 في اللين ات المكذب بعدة او لا وان مات المكذب وبقي المقر لمكانت مصدقة سعت في

صمتها للمقر وان كانت مكذبة في نصفها ونصيب الجاحد عتق باقراده ولا تسعي فيه وكذا
 ان مات المقر بعدة وقيل ان كانت مصدقة سعي بليها وان كانت مكذبة ففي النصف
 والثالث وهذا عتقه وعندهما ان صدقة كان كما قال وان كذبه ضمنه لا غير فان مات
 المقر وحده سعت لورثته في بلي نصفها صدقت او كذبت وفي غير هاتين قولها
باب اقرار الوارث باستيفاء ابيه قول الانسان
 على نفسه حجه وعلى غيره لا والاقرار بالاستيفاء اقرار بالدين ترك اسى وله على رجل
 الف درهم اقرار احدهما ان اياه استوفى منها خمسمائة وكذب الاخ فلا شيء له ولا اخ خمسمائة
 ولا يساركم ولو اقرار باستيفاء الف فكذلك وعكفه على علمه بخلاف الاول ويرجع خمسمائة
 في الركة من نصبه ودية رايه الامالي لا لمكذبه مرك بلسة سن وله على احدها
 الف فاقرة مرضه انه استوفى فها فصدقت فخرج وكذبه الاخ بري من بليها وغير
 بلي المنكر ويرجع به في الركة من نصبه ونصيب اخيه ولو اقرار مرضه ببيع
 عتقه منه في صحته واستيفاء منه وصدقة واج صح في ثلثه وبطل في ثلثه وبحر
 فان امضى اخذ بلي العبد ورجع ثلث الثمن نصيبها وان فسخ والعبد سهم الاثنا
 ويرجع جميع الثمن نصيبها وهذا عتقه وعندهما يدفع حصه الجاحد من الثمن
 ويرجع من عمر حمار الا اذا كان فيه عكاه محسن يحرم من ان يدفعها ويرجع
 علمها وبين ان يفسخ في الكل او في نصف الجاحد ويرجع على ما مره وانه اعلم
باب اقرار باستهلاك مال الحريم والعبد والجناية
 من انكر سلب الضمان قبل قوله ومن اقر به وادعى الرهالة لا الحجج والاسناد
 المحال له معهوده ساقى الضمان لا محالة انكارا للسبب قال حربي استامن
 او اسلم او عجز اعقبة اخذت ماله وتقطعت يديك وليست حرمي وعبيدي وانكر
 اسناده ضم خلا والمجد ولو قال اخذت منك كذا من الغلعا وطستك واسند
 او لعنك اعقبتك وانا صبي او محنون وحونه معهود صدق بها فوطي امته المهرقة
 او المذبذبة لا عقر عليه قال المعنى اخذت ماله او قطعت يديك لمسيك او

الاقرار بالاستيفاء اقرار بالدين
 على غيره

لغيره وانا عبد وقال بعد العتق او قال بعد العتق انا قال القاضي المعزول اخذت منك
القاد ففعلها الى فلان نصبت بها عليك وقال بغير حق صدق ولا ضمان على الاخذان
صدق المديعي انه اخذت حال قضايه وان قال بعه او قبله ضمن ولو كان المقر قايما
رد في جميع الاحوال وكيل معزول قال بعت وسلمت قبل الغزل وهلك فقال الامر بعه
لم يضمن ويرد عليه حال قيامه باع عبدا او وهب وسلم وقال بعت بعه قبل ذلك
وهو في ملكي وقال الاخر بعه فغلبه ارشه ولا عند محمد قال بعت بعه بديعي
هذان بعه منك صدق اتفاقا وفي الاول اذا ادعى الجاني ذلك على احسب وصدقته
وقال المستري بعه فلم يستري ارشه قال بعت عسك وعني عسك صحيح
ثم ذهب وقال كانت داهية فله فغلبه الارش وصي ادعى البعته بالمعروف
من مال الصبي صدق ولو قال بعتت من مالي لا رجوع عليه او قال بعه بلوغه بعت
عبدك هذا من فلان وانا وصي لا امام لمن اهل حصن او مطهره فانلف انسان فاهم
او دخل مسلم دلا لاجرب فاما ان فانلف مال جزى بقني باليمان ولا يقضي به
كتاب الغصب الملكة المضونات لمن عليه فزول الزمان
وتسند فيما سمي بالاعني الا اذا تعلق به حكم شرعي فليسند مطلقا والحق
المعلق بالرقبة سعلق ببدنها استري جارية فقلت عنده خطا ثم ابقت او ماتت
فاستحقت ان ضمن البايع بفد السع وسلم له وان عادت يدفع او يفدي ولا
شي للاوليا وان ضمن المستري بطل ويدفعه ويرجع به عليه وان كانت قايمة
اخذها ودفع او فدي ويرجعها لا دني على ايها ساو البايع يرجع به والمستري
لا ولو كانت تحت عند البايع وعلم فبايعها ان ضمنه بفد سعه وله الفان فغلبه
اخرى للاوليا ولا يصير محار او لا يرجع شي من ذلك وان ضمن المستري بطل
السطر ويدفعه ولا يصير محار او يرجع به على البايع خاصة ولو كانت قايمة
فاخذها ودفع او فدي يرجع على البايع خاصة واهبته بغيره البيع الا في رجوع
اطرها على الاخر ولو كان مكانه غصب او ايداع وقد حلت عند الباني ضمن ايها ساو

ويدفعه ويرجع به على من ضمنه خاصة بخلاف ضمان البايع والمودع يرجع والمودع لا وفي
العصب على عكسه ولو عادت من ايها مديعي المودع للمودع وفي الغصب للماني الا اذا
كانت بعق بملك الاول وضمن او ظهرت قبل رجوعه ولو حلت عند الاول ان ضمنه دفعه
ويرجع به عليه ويرجع الاول في العصب على العاصب بضمنه واحله وان ضمن الثاني دفعه ويرجع
به على الاول خاصة والمودع يرجع والعاصب لا والمرئى والمستاجر نظير المودع والمستجر
نظير المستوجب **فصل** عصب عبد ايسادي القاضار الفس فسل ثم
قتل حطان سائر الفاحاله ولين فغبا ويرجع به عليه ويرجع العاصب على عامله
القاتل بضمنه موجه يوم القتل وبطبيع له مثل غزوه وصدق بالفضل ولن ساضن
العاقلة بضمنه موجه يوم القتل ويدفعها ويرجع على العاصب بضمنه يوم العصب وكما
دفع لثا رجعت سلت ولا يرجع قبله ولو كان القاتل هو العاصب فعلى ما مر غير انه لا يرجع
على عاقلة اذا ضمن عصب عبدا او دعه فابو واختار المالك بضمير المودع ملكه العاصب
حتى يعق بمراته وسعد اعتاقه ويرجع قبل الاداء كالوكل محلا والكيل ولو عاد
العبد اليه فله حبسه للاستيفاء وملك قتل المانع امانه وكذا اطرافه وبعده بالقيمة
وطرقة لا ويحجر العاصب ولو وكل بطرقة للمنع فانه بالثمن عندها وعند لي يوسف بالاقول
والمن من المستاجر نظيره **فصل** ادعي جارية وانكر دوا ليد ضمنها اسان
نامره او غير امر صحيح ولو اقام السهم وقد ابقت او هلكت ضمن ايها ساو ويرجع الكفيل
بعدا لاد الا قبله وبطالب اذا طوبى ولازم اذا لوزم ولا يحسبها للاستيفاء اذا اظهر
ولو كفل بغير امره لا يرجع ولجارية لمن عليه فراضا منها بخلاف المدبر بالفضا ووجه
الاصيل وابراؤه كاد آيه وهبه الكفيل كاد آيه وابراؤه اسقاط حتى لا يرجع ولا يلجما
ولا يرتد برده ولو وهبها معا فالجارية لها ان كفل بغير امره ولو اعطها اجدها او باعها
بغير القضا ان ادعى بعه بعه وسعه وان ادعى الاخر بطلا ولا سفا عاق المستحق بعد

القصاص بالقيمة وان اعاقها او باعها ام اديا معا فاعلمها وان اعاقها ام ادي
احدها نصف قيمتها عتق نصفها عليه فان ادى الاخر عتق نصفها عليه والاولا هذا
عنه ولا سعاية وعندهما ضمن ان كان موسرا ويسعى ان كان مسرا ولو اعتقها
احدهما قتلته عدا او خطا فادى المعتق ضمن قيمتها موحلة ولا قصاص في العتق لكن يجب
في ماله وفي الخطا على العاقلة وهي لورثتها ولسيدها عند عدمهم وان كان العاقل هو
المودى فعليه ميمها موحلة في ماله في الفصلين وهي اقرب عصباة ان لم يكن لها
اشترى جارية فاحلها فضررت بطنها عدا او سرت دعا للضرع فاست جنتا ميتا
م اسعفت يد فع او بعتى ويرجع على البايع او المستري بالادلى والبايع يرجع به
والمستري لا ويرجع المستعنى على المستري بالعقد وميل سببه ما دفع من قيم الولد
من قيمته ويرجع المستري بالتمسك بما ضمن غنوم من قيمه الولد دون العتق
باب غضب المدير المعروف المدير يضمن بالغصب ولا
ملك واحسان تضمن احد العاصيين ابرا الاخر الا ان يجد غضبه ه عصبه
متمه الف فازداد الفاعله ثم عصبه اخر فابق او مات فلما لكة ابرصن ايماشا
يوم عصبه ويرجع الاول والثاني لا يطالب الاول فقد ارغمه فسوف الفضل
فان ظهر هو لكة ويرد ما اخذ وليس لاحد حنسه فلو عاد الى الثاني بعد اتباع الاول
قبل الاستيفاء وهلك عصبه بهلك امانه الا ان يسعه مسعه او يسله خطا مبيع
عاقلته وعن اى يوسف لا يعمله العاقلة ولو يسعه ومله ان يشا اسعه بالغصب في
ماله وان ساعاقلته ولا يرجع على عاقلته ولو اسع الاول بعد مل الثاني وهو يعلم اولا
هو ابر او يحير الاول كما مر عصب عدا وعصبه اخر فابق فعاد المالك كانت قيمته
الفايوم واراد الفاقا قال العاصب كان خمسا وازداد الف وخمسا به في يدي
والقول قول المالك وحكم احوال خلاف حايه المدير نظيره اسري عبد بن وقبضها

٤١
ومات احدها واطلع على عيب في الباقي وادعى البايع الزيادة بعد القبض ولو لم يقبل
في يدي صدق فلو ظهر وقيمته رلكه فلما لكة ان يرد ما اخذ ويأخذ له جيبه
وله ان يركه ولا يأخذ تمام قيمته ولو اخذ الاخذ لمحض من صاحبه فقتله الثاني
يحير ان ساعاقلته وابع العاقلة وان اساعاقلته وابع الاول بقيمته يوم الغصب
نظيره بعايلا ثم قتل المسع يحير البايع ولو قتل قبل ان يحاره فاساعه باق الاول
سبع العاقلة وام الولد نظيره المدير فيما مر عندهما والله اعلم بالصواب
كتاب الجنايات القصاص متى بعد ربعي
من حمة المحل سقط ومعنى من حمة العاقل سلب ماله ادى عليه اصل وليه عدا قصده
احدها وقال الاخر خطا بعضى بالديه في ماله استحقاقا وقياسا لا ادى الخطا
وصدقه احدها وقال الاخر عدا بعضى بالديه عليهما ولو ادى الخطي اقربا للعد لا
ادعى العمد فاعرف احدها وحده الاخر العمد او اعرف احدها بالعد والاخر بالخطا وانكر
الولي يشركه الخطي قتل العامد ادى الخطا فاعترف احدها بالعد وحده الاخر لا يقضي
بشيء قال طهت مد وولان رحله عدا او مات من ذلك وحده فلان والولي شركه بعله
ولو قال الولي لا ادرى من قطع رحله الا ان تذكر قبل القضا بالسقوط وبعبه وهو من
حب القصاص بعله **باب جنايه ام الولد** القصاص يجب
للسيد على عده والمال له وجنايات المملوك لا توجب الادعاء او فداؤه او ولد ملك ولاها
واحسانا عدا بصل بها فان عفى احد ولي كل واحد سقط بصلب العاقص وسقط في نصف
ميمتها لشريكها فلو بد الوارث وبعد الاخر او بالعكس سقط لشريك الاول اربعة
من اثني عشر وللآخر خمسة وعندها تس لكلا واحد منهما في ثلثه امان ميمتها فالخامس
ان القسمه انواع عول بالانفاق العرما والورثة والوصيه ثلث وربع عند عدم الاجازة
والسعاية والحياءه والالف المرسله والالفان واداصل عبد او مد برحرا خطا وفقا

عمن اخرج ودفع العبد او قيمه المذبح ومنازعه بالاقاق فضولي باع من عبدا من رجل
وفصول اخر نصفه وكل واحد المالك السعي وسند الملك فعول عنده منازعه عندها
ام الولد كما مرو عنه ما دون من اسن اذ انه احدها واحصى ما به واخر جسيين ربيع
2 الدين وعبد او مد برقتل حرا خطا وحرا عمتا وله وليان فعلى اخطاها ودفع اليها
او قيمه المذبح ومنازعه عنده عول عندها مسله الدار والوصه لواحد عبد والاخر
نصفه وهو مخرج من الثلث او حارتا الورثه والوصه لكل المال ونصفه عند الاجازة
ولو كان لام الولد ولد من سيد هال انقلبه وجب المال ومثل الاخر ولا باخر لاداء
السعابه فان عفى احد الاخرين سقط نصيبه وانقلب نصيب سريته مالا وشي في
في فمه واحد منهم اذ لا باعده ارباعا عندها ولو عفى بعد دفع القمه الي الورثه
فمندها منهم بكل حال والعسمه ما مرو عنه ان كان بعضا فلك ذلك وبغيره يحير
ويرجع علمهم اذ استعها ولود تحت بعد عفو يحير بكل حال عند الكل والمدبر في
حكم الخبايه بطيرها عتد مثل مولاة واحصا عتدا لكل واحد وليان فعلى اخطاها
كل واحد منهما معا بطل حق سيده وعفو احدها لعفوها ويد معان رابعه الي ولي
الاخيه الاخر او نصف الدية وعند لي يوسف سلب نصيب الوارث الاخر مالا ودفع
العاقب اليه من العبد اربع الدية وفي العاقب ايها بد المدع الورثه نصف العبد
او نصف الدية وعند لي يوسف يدفع الساك نصف نصيبه الي سريته الا حصي لو
ربع الدية ويدفع العاقب الي اخيه واليه ثلثه اما ان العبد سبها او نصف الدية ولو عفا
ولي الا حصي ودفع نصف العبد الي الاخر ثم عفا احدها فعندها سقط نصف نصيب
الساك ويدفع الا حصي نصف نصيبه اليه او بقدره ربع الدية وعند لي يوسف
سقط رابعه وحكم الا حصي ما مرو يدفع الاخ الي احص من العبد او من الدية ولو عفا
الوارث ودفع الي اخيه وبلغ العبد على اصله ثم عفا الا حصي فدفع الي سريته نصف العبد

او نصف الدية ارباعا على مقدار ملكيها **باب القصاص**
2 المفاصل 5 التساوي شرط حبان القصاص واحكامات المعدد من البرئ بعد
لا 5 قطع المفضل الا على عمد ايم الثاني منها قبل البر وفيما القصاص وبعد في الاعلى
خاصه ولو قطع نصف المفضل وسرام قطع النقيه منه عليه ارشما وقبل البرئ
القصاص قطع المفضل الاعلى ثم نصف الذي يليه قبل البر عليه ارشما وبعد عليه
القصاص المفضل قطع المفضل الاعلى وبر اومات فقطع الثاني منها من وارثه وليس
لوارثه مفصل اهل عليه القصاص للمورث والارث للوارث قطع الاصابع او بعضها
ثم الكف من المفضل والمشفه ثم الذكر قبل البر يتحد وبعد سعدد سبع وخلا عشر
موجه قبل البر يجب ديه بوجه على العاقله وبعد في سنه جعل الموصه مفعله بعد
البر عليه في الموصه القصاص وماله لا يحل من مفعله **باب آخر**
قطع المفضل الاعلى من اصبع رجل عتدا ومفصلها من اخر وجسمها من اخر واجمعوا
نصف الاول ويحير الثاني بعد ثم الثالث ولو حضر الثاني او الثالث وجهه وطهر حقه
استوفى من غير خيار ويحير من حضر بعد ان بقي شيء من حقه والاقلمه الارش
باب الاشهاد على الحايط صاحب الحايط يضمن ما يلف يسقطه
لبشرط الطلب ومكنته بعد من نقصه ودوام المكنته والملك الى حين سقوطه وفي اشراع
الجناح واشباهه لا يستلزم شيء من ذلك والاشهاد على الحايط استماد على بقضيه
الاروايه عن لي يوسف وبعد حال الجاني يوم الاشراع وفي الحايط يوم سقوطه
مكاتب اشهد عليه في حايط مسقط قبل التمكن ما يلف به هدر وبعد ضمن بالادي
استحسانا وكذا من عثر سقطه وبالعقل لا ولو سقط بعد عتقه فعلى عاقلته
وبعد عتقه او بيع الدار هدر ولو اشراع كسفا او حوه فباعه او عتق ثم سقط
فعليه الادنى من قيمته والارش وبعد يدفع او فدي وكذا من عثر بنفضه الا

في رواية عن ابي يوسف ويضم من عشر الف قيل حايط مايل اشهد عليه فسقط على
حايط سليم فندمه ان شأ ما لك صمنه وسلم النقص وان سا اظه وعزم بعضه وما
يلف بوقع الاول او الثاني او بعض الاول فعلى مالك الاول وينقض الثاني هذا لان
يكونا لو اوجد حايطان مايلان اشهد عليهما فسقط احدهما على الاخر فندمه فمالف
بوقع الاول والثاني او بعض الاول على مالك الاول وبعض الثاني او بعض منها
هدر وكذا لو اشهد على حايط الى جهة فسقط الى جهة اخري سفل وعلو ما لا اشهد
عليهما فسقط السفل ورمى بالعلو فعلى انسا ما فعل ما من حايط مايل اشهد عليه فطرح
ما لك او غمر عليه جره فسقط ورمى بالجره فعلى انسا ما فعل ما من حايط ومن
عشر بعض الجره هذا لان يكون له الحايط وعن لا يوسف انه هدر لان اشهد
عليه برفعها حايط لصبي اشهد عليه ابيه او وصيه فمالف به على عاقلة الصبي
وان مات او من اشهد عليه اوبلع ثم سقط فهو هدر وكذا اما لك اشهد عليه فخر
ثم افاق او ارتد وحلم بالحاقه ثم عاد او باع ثم رد عليه بعيب او بخيار رويه او شرط
عبد نام او عقد في الطريق فلم يزل حتى اعتقه المالك فعثر به اسان فعلى عاقلة
وان زلق فاكسرت رجلاه ولا يستطيع البراح فاعتقه ثم عثر به فعلى المالك
ومنه او الارش وكذا عبد او قف دابة في الطريق فاعتقه مولاة ثم عثر بها انسا
فقط عبدا والعاه فمالف به قبل العتق وبعده على القامط مادام في مكانه بخلاف ما
اذا جلس من غير قايط وعن لي يوسف حمل سياتي الطريق فوقع على اسان فهو
على عاقلة القامل وكذا من عثر به مادام في مكانه وعنه من يزار في ملكه او ملك
غيره فوقع شراره فاحرق ثوبا فعليه ضمانه وان حملتها الرمح والعتما عليه لا
باب اقراره بالعدل يجب به القصاصن اولاه تكتب
الشاهد في بعض ما شهد به يبطل الشهاده بخلاف الاقراره ادعى انها قتل مورثه

عبد فادعي احدها انه قتل وحده عبد او شهد اسان على اخر انه قتل وحده عبد
فالشهاد صاطله ويعتدل المعروض الخطا لا يقتل وعلى المقر نصف الدية ادعى انه شج
وليه موضحة فان منها فشهد ابها وبالبرء او شهد احدها بالسرايه والاخر
بالبرء فعلى الموصحة قيل هذا قولها خاصة بخلاف ما ادعى البرء وشهد
او احدها بالسرايه ولو قال لا لاني مات بها او لا قبل وكذا الوادي الخطا والسر
وشهد ابها وبالبرء وبعض الارش وكذا الوادي الباصعه او السحاق خطا
والسرايه وشهد ابها بالبرء ولو ادعى الموصحة والسرايه خطا او عبد اعلى امرأه
او في عبد وشهد ابها بالبرء فعلى الارش ٥ والله اعلم
باب امر الصبي والعبد والمكاتب بالقتل المحكمت
العبد المحجور يواخذ بافعاله لا باقواله والصبي نظيره وضمان فعل العبد ضمان
عصب والصبي جنايه ٥ امر صبيا يقتل رجل فعليه فالد به على عاقلة الصبي ويرجع
على عاقلة الامر ولو امر عبد المحجور اصغير الوكيل اذ دفعه او قلاه ورجع بالاول
على الامر جالاني ماله عبد محجور امر مثله ودفعه مولاة او فداء لا يرجع على
مولى الامر ولا عليه بعد العتق ان كان صغيرا وان كان كبيرا اخذ به كاقتران
عند محجور امر صغير اخر اذ دفعه على عاقلة ولا يرجع على سيده ولا عليه
بعد عتقه ما دون صغيرا وكذا امر عبد اماد وبنا يدفع او يفدي ويرجع مولاة
على الامر بالاقول صبي حر مادون امر مثله فالد به على عاقلة العاقل ولا يرجع
ولو كان الما مور عبد ايدفع او يفدي ويرجع مولاة على الامر بالاقول مكاتب
صغيرا وكبير امر صغير اخر اذ دفعه على عاقلة الصبي ويرجع على المكاتب بالاقول
من ممتة ومنها فان عجز قبل ان يقضا عليه بطل حكم جنايته بالاقول ولا يواخذ
بها بعد العتق وبعد ان قضى عليه ما ادى سلم للقايق وما بقي بطل في الحال

ولا يواخذ به بعد العتق عنه وكذا ان لم يكن ادي شيئا وعندها يباع فيه الا ان يفدي بمثله
مكاتب اقرضت خطا ثم عجز فان قضى عليه ثم عجز فاعقه فعندها العاقلة بالخيار ان تباوأ
ضمنوا سيده وان شأوا ضمنوه وعندها لا سبيل على سيده وان لم يعجز وادى وعتق قبل القضا
او بعده فعليه خاضه ويكون موجبا مكاتب امر عبد صغير او كبير اما ذونا او حجورا يجبر
بذله ويرجع على المكاتب بعمته الا ان تزيد على الذية فتقتض منها عشرة فان عجز قبل القضا
او بعده ساع منها ما لا يفاق الا ان يفدي فان عتقه بتخيير يولي النافع بين ان يرجع عليه
نعمه المأمور وبين ان يرجع على من اعطاه بالاجل من ميمته يوم عتقه ومن ارسل الجانيه
وما فصل من ميمه المأمور عليه مكاتب امر مكاتب صغيرا او كسيرا فهو على العاقل بكل
حال عجز الامر او عتق عصب صغيرا اخر او فريده الى سبعة فكله السبع على عاقله
الذية استحصانا ولو كان مكاتب صغيرا لا باب القصاص
في الطرف فهو فحب المال مكانه من عليه القصاص في الطرف اذ اقام وقد وثق
به حقاعله من الارس والالاوة في المفسر بكل حال من عليه قصاص في ميمته فمقت
في قصاص او سرقة او جرح فان قطع الطريق واحدا لمال ولم يفعل فعليه الارس وان
قطعت طائفة اعدا او خطا او عك اعل مال اسنان او نفسه او اريد اوري وهو محص
او قطع الطريق ومن لم يحد ما لا يقطع لا شيء عليه وكذا ان قتل واحدا لمال
واسر الامام فعليه لا عذر وان امر بقطعه ايضا فعليه ارسمها اسير محمد
ما اذا قطع مني رجل من اريد فعليه ذبه واحدة لا حدها ولو قطع لاحدها
فعليه ذبه للاخر من ردها ولا ولو سر من الرده وقطع بها في الرده فعليه
لكل واحد ذبه عليه قصاص في نفسه فصل نحو او عجز حو لا شيء عليه وكذا اذا
ملا جماعه ومثلهم باب الوارث يدعي القتل
عما او خطا والموصي له سكره او يدعيه الموصي له بالسلب لا حوله في القصاص

الا ان

الا ان نصرها لا والاتحاد سب المال موجب السركه من كاس وموصي له بالسلب
فادعي احدها ان فلا ما مله عدا ولعام السبه وادعي الاخر عليه او على غيره مله
خطا ولعام السبه ان صدق الموصي له مدعي العهد فعليه لها نصف الذية في مالها ولانها
ويعفى للاخر بالسلب على العاقلة وان صدق الاخر فعليه لها سلب ذبه سبها بالسوية
ويعفى لمدعي العهد سلب في مال العاقل وان كذبها او صدقها لاسي له ولا حكم حاسر
وان سكت او قال لا ادري عدا كان او خطا محقه ما في قيسال فاداس من كل الشاهد
اداس سلب والمقر له اذا قال لا ادري ثم يدكر ولو كان مكانه اسن بال على ما مر الا انه
ان صدق مدعي العهد فعليه لها سلب ذبه سبها بالسوية ولو لم يسمي احدها وهلك
حق الاخران احدا بسبب شركه والالاة احدا المعفى عليه المعفى عليه او تغد مثاله
ادعي احدها ان لا يبيها عليه الفان يبع وقال الاخر من مرض او مل او جانيه ادعي عليه
عما وادعاها الاخر خطا واقام كل واحد منه سبب على كل واحد نصف ما بدعيه ولا سركه
ولو توافقت كتاب الوصية ايقان للمسلم
المسجد صحيح العاقل والسلم سرطا عندها طافا لاني يوسف وسلمه اذ الصلوة
فيه جماعة وعند محمد جماعة وعنه رواه عنه ولا حارمه وعند لي يوسف
اداسا واذا نزل للناس واقرنه صار مسجدا وسليم المصنف بالدين والخاص والرباط
بالرول فيه والواو في وعنه في ذلك سواء حول داره مسجدا في صحبه او في مرضه
وهي يخرج من السلب او لا واخارت الورثة صح ولو خربت تلك المحلة واسمعي الناس
عنه عاد ملكا للواقف او لورثه عند محمد كاهدي والكفن وعند لي يوسف لا
واختلف المسامح على ذوله وعلى هذا حسنة وحصير ومعدله وساع في مصا
او سفل الى عمره عند لي يوسف وان لم يخرج من يده ولم يخر الورثة والمجمل مرضه
نظر ولو اوصى بها وهي لا يخرج ولم يخر الورثة جعل لثنا كذلك بعد الفسمة ذمي جعل

دانه سعه او كسبه او بيتار ساع و بورت وكذا اذا اوصى بما هو معصه عندنا
وعندهم او عندهم لا عن والموصي له عن معنى وفي المعنى صحيح وكذا لو اوصى بما هو قربة
عندنا وعندهم او قربة عندهم معصه عندنا خلافا لها ومن يدعي الاسلام وينتقل
من الاهوا ما يكفر اهلها فهو في حكم المسلم وصيه والمسلم والمسلم والمنتمين والمنتمين
وصيه موقوفه عنده كقربة وعندهما من لهم ما صح منهم صح منه والمرد كالمرد
وصيهما بالانفاق باب **الدعاء في الحج**
كل دم حجب سكر او حرجا على المأمور ودم الاحصار على الامر عند لي حجه فنه ونحو ذلك
اعني عليه فاحرم عنه رفقاؤه جاز عنده ولا دم عليه وهي معروفة وفي المأمور يعرفه من
سلطان او عن من المرد لغاوري الحجاز او طواف الصدر فعليه دم طواف محمودة او رجفا او
راكبا بعد او بعينه او ربييت جبر انتم كذا او غيره وهو مغمي عليه فلا شيء عليه ولا تحريمه وقوف
عن عنه ولا طوافه طاف خنسا او على عن وصو وهو يعلم به او لا فعليه دم حج وانه اعلم
باب **الولي يدعيه رجلان** ولاية الوصي بعد ربه ولايه
الموصي جارية من ابيه ولدت ولدا فادعاه فاستبسمه من ابيه فان ما سخره ويركب مالا
واوصت بالولاية على ولدها وماله لا يويه دون وصيهما وسفرد احداهما يقول هسه وصيهما
ويرويه ولا حصار له بعد بلوعه وحاصم فمادعي عليه وله نصف ادنيه وشرا ما لا بد منه
ولا سفرد نصف حصة ولا بشرى من له منه بد ولا نصيبه وعند لي يوسف سفرد بكل
حال وهي معروفة فان مات الانوان فلو صيهما ولاه الحفظ وسع الميقول منه كذا في المودع
وان عانا او عا با احدهما فلكل عندهما وعند لي يوسف حصر احدهما كحصرهما وهي فرع ما
نعدم فان مات احدهما عن وصي بالولاية فمات في من ابويه فان عات الحفظ تركه الام لوصيهما
وحظ تركه الاب لوصيه ولومات هذا عن وصي موصيه اولي من وصيهما ومن اسه وكذا
وصي وصيه وان مات عن وصي وله اب وللاد اب او اب ووصي بالولاية والاب

الاولاد وصيه وان مات الانوان معا وصيه ولا بد لي ولكل واحد وصي من الام
ولا ولاية له وحده والحق المطلق من له الموقد لو كان من ميم ويعقوب من هو صحيح في
حكمه والي رجلين مات احدهما ووصي ال رجل بر له من له ولو اوصى الى الثاني فالحظ
به في ظاهر الرواية وعكس اي حصة نصيب اليه عن ولوله بوصف نصيبه والله اعلم
باب **الوصيه بالبيع** والثلثه صرف الموصي في حال صحته باخذ
وفي حق ورثه موقوفه والفسه من ارباب الوصايا ما رعه عنده وعول عندهما
تركه عند فميه الف اوصى ان ساع من فلان الف ووصي برثه لعنه فل او بعد ولم
بحر الورثه الوصيه بالورثه فلما جها نصف سدسه عنده وسدسه عندهما وساع
مانقي منه كحصة ولا يكمل وصيه من له من الموصي ما اذا قبل او ساع في الدين
وابرا العرما ولو اجاز الوصيه وفي الموصي له بالسبع فله نصفه وساع نصفه وسلم
للورثه وان لم يوص الوصيه فعلى ما مر اوله ولو كان مكان الوصيه بالورثه وصيه بجميع
المال ولم يجر الوصيه فعليه نصف سدسه وساع مانقي منه وبكل وصيه الى تمام
الثلث وعند محمد له سدس وبكل وصيه وعند لي يوسف ساع من له من عنه وله كل
المن عند الاجار وله عند الرد وان اجاز الوصيه ولم يرض الموصي له بالبيع فله
نصف سدسه عنده وعند محمد سدسه وساع مانقي وسلم له ايضا وعند لي يوسف
ساع وله منه وان رضي ساع وله نصفه وله وصيه للاخر ولو كان مكان الوصيه
بالمال وصيه بالثلث ولم يجر الوصيه فعليه نصف سدسه وساع مانقي وبكل
ثلثه والفضل للورثه وعند لي يوسف ساع كله وله ثلثا من وان اجاز واولم يرض فلكل
وان رضي فلذلك رعه وساع مانقي وبكل وصيه ولو اوصى ان ساع عنه وصيته الف
واوصى بالورثه ولم يجر الوصيه فعليه نصف سدسه وسدسه عندهما وساع مانقي
سلي فميه وسلم للورثه ولو كان مكان الوصيه بالورثه وصيه بجميع المال فله

نصف سدسه وساع ما بقى مما بقى من وصيته وسلي فمعه وبكل صدقه والفضل
للورثه وعند محمد له سدسه وساع ما بقى مما بقى من حقه وبحو الورثه وعند ليوسف
ساع حقه وبحو الورثه وذلك ما ساع واربعون من سدسه وحسن صاحب الوصيه
عسره والباقي للورثه ولو كان مكان الوصيه بالمال وصيه بالملك فمحمد مع لي حقه في
هذا الفصل وحكمه ما مر وابو يوسف قال ساع بحو الورثه وحق صاحب المال سدس كل اربعه
ومناون من ماله واحد عشر سها يصرف اليه عشره والباقي للورثه وسلم له سدسه وعسرون
باب الوصيه لواحد تكون لا بشرط الوصيه بالعين
سرى الى الولد والعمه واللى والعقد ارس الطوف وبدل العسر هذا الكسب او اتبعه وعند
المراجه سدس ماله عندده وهي معروفه والباقي في ضمن سى سطل سلطانة اوصى بماله حاره
من رجل او بالصدقه بما عليه وعلى المساكين سرت الى ولدها وبها وارسل طرما وغفرها
دون علقها وكسها والعاصب اذا ضمن ملك الكسب والعلم ولا ملك ما سوى ذلك وعن
اي يوسف ملك العقر والارس ولا ملك الولد والكسب وعن محمد ملك الولد ايضا والسرى
من قصوى او سوط الحار عند الاحار ملك جميع ذلك وولد الاصحبه اصحبه خلاف
جاريه الحار ولو اوصى ان ساع وسدس بينهما سرت الى الولد والارس والعقد دون
الكسب والعلم وله ان ضمن صدق قصها ولو اوصى بالالف ومائيه وصيتهما الف فله
الف ولو نذر في صحته ان سها وسدس قصها مائة عشره ومائيه الف
ضمن الفضل ولو اوصى ان ساع من فلان او من نفسها او بكاتب او بعق على مال وصدق
سد لها لا سرى الى سى من روايدها وان فلان او رد فلان او رد بطلت الوصيه
وفي القطع وبالحرها الحصة بخلاف فواتها **باب الوصيه**
للاقارب والحران قول محمد في اللعه والشرط بعين عبد الموت اوصى لذوي
قراسته اولدوي انسابه اولدوي ارحامه في الاقرب فلا قرب بل ذى الرحم المحرم

٤٦٠
وبعير المحرم واولد اسان والصغير والكبر والحر والعبد والذكور والانسى والكافرو والمسلم
سواهما وعند محمد الكل قريب له الى اقصى اب له في الاسلام بشرط بعينه احصاء وم
ولا يدخل واسلامه بشرط وقيل ادراكه ولا بشرط اجمع ولا يدخل وارث بالانفاق
ولو ترك عيما من خالين هي للعيما وعند الكل ولو ترك عيما خالين فالسبعه له والصدقه لها
وعند هاشم ابنا ولو ترك عيما وهي سبها اوصى لذوي قراسته على ما مر لكن لا يسقط
الجمع ولا يدخل الولد والولد وان كان محرما بقرى وكهرو يدخل احد واحد وولد الولد
الذي رواه احمد عن اي حقه وهي رواه عن اي يوسف رجمها الله اوصى لذوي
قراسته اولدوي انسابه اولدوي ارحامه الاقرب فالأقرب والمحرم وعمره والولد
والجمع سواهما فيها وهذا بالانفاق وعن لي يوسف هذا والاول سوا اوصى لاهل اهل
بنيه الخمسه هي لمن ينسب اليه من جهة ابيه والحر والعبد والمسلم والكافرو والصغير
والكبر والذكور والانسى سواهما ويدخل الولد والولد ولا يدخل من ينسب اليه من جهة
بامه الا ان يكون ابوه من عسره ولو اوصت امراه بذكر لا يدخل ولدها الا ان يكون
ابوه من قومها اوصى لاهله او لاهل عمن في لروحه اذا لم يكن وارثا فاسا وهو قوله وكل
من عاله وبقية اسسها وهو قوله ولا يدخل ماله ولو كان له اهل في بلد اهل
في عمن دخل في الوصيه اوصى لاختانه هي لروح كل ذى رحم محرم منه والمحارم الارواح في
عمرهم ولا يدخل روح رسنه وان دخلها ما اوصى كل ذى رحم محرم منه اوصى بقدره
من طلاق حتى دون الناس والحر والعبد سوا اوصى لغيره فالوصيه للنساء الملاحق
عنده وفي روايه محمد عنه لكل ساكن سبعه السبعه لو كان ما الكا وكل عن اي بكر
شاهونه لمن سعى الشععه وذكر هلال لمن سعى صوبه في منزله وقال محمد بن جهم
مسجد محله ويدخل المكاتب الساكن دون ام الولد والعبد **باب الوصيه**
مثل الشئ عمن اوصى لرجل بل يصب احد سدسه الا ان يصب ما سعى من الملك بعد الصب

او قال بعد الوصيه او اطلق مائة وترك ثلثه بغير الوجه الاول له تسعة ولكل
 ابن عسره وفي المال له تسعة ولكل ابن تسعة والمائة قال محمد بن طبر الاول عند عامه
 الحساد من اصحاب ابي جعفر كاي يوسف واخبر عنهما وبطري المال بغيره بغيره له
 على الف الامانة او خمس وعده المستثنى مائة وعندهم خمسون ولو قال الرابع ما
 بقي من الثلث والمسله محالها في الوجه الاول له اساعسرو لكل ابن ثلاثة عسرون وفي المال
 له تسعة ولكل ابن عسره والمائة بطير الاول عندهم وبطري المال عنده وعلى هذا اذا قال
 الاخمس مائة او سدسه ترك خمسة واوصى بثلث نصف ابن الثلث ربع ما بقي من الثلث
 وفي الوجه الاول له اسان وعسرون ولكل ابن ثلاثة واربعون وفي المال له سهم من مائة وعشر
 ولكل ابن اسان وعسرون والمائة بغيره عند محمد وعندهم بطري الاول والله اعلم

الأول فلا ناو فلا ناو وليس له عزم ترك بناو اوصى مثل نصيبه الا نصف ماله صحاوله
ربع ترك اربعة اوصى نصف ماله لا نصيب احد هم فله ثلث ترك اسى اوصى مثل
نصيب احد هما الا نصيب ابن بال ولا خويلد ماسقى من الثلث كله الثلث بعد الوصيه
الاولى فلا اول سهمان وللثاني سهم والكل ابن سته ولو قال الا نصيب ابن رابع فلا اول
اربعه وللثاني سهم والكل ابن ماسه واصلها اسان واربعون ولو قال الا نصيب ابن
حاسن فلا اول سته وللثاني سهم والكل ابن عشرون ترك ابنا ووصى مثل نصيبه الا
نصيب ابن اخرون الا لهما ماسقى من الثلث اربع ماسقى منه فلا ستم الثاني باطل
وكذا الوصيه به ترك اسى اوصى مثل نصيب احد هما الا نصيب ابن بال والا
ثلث ماسقى من الثلث بعد الوصيه فله ثلثه من خمسة واربعين وفي قوله بعد
النصيب له سته من سته وسبعين ولو اوصى نصيب ابن رابع ففي الوجه الاول
له خمسة من ثلثه وثلث في الثاني ماسه من ماسه واربعين والله اعلم
باب ما يجوز من وصيه الوارث تغير احاقه
الوصيه في مقدار الثلث بعدم على ابن الوارث ووصيه وتوخر فيما راد وبالكل
تقدم على ثلث المال وعلى الوصيه للعاقل على اصلهما وما سلم له بالاث سطر وصيه
مدمر با واسحقا قالا لا نقا وكذا ما سهر بالمعده عنهما ترك زوجا
لا عزم اوصى نصف ماله فله نصف ولزوجها ثلث والنصف لث المال ولو
كان لعاقل بالنصف له والنصف لزوجها وعنا لى يوسف لاشى له لزوجات لزوجها
فله الكل ولو اوصت له ولا حى جميع ماله لكل واحد بالنصف فلا حى اربعة
انشاع ولزوجها خمسة ثلثه ارت وسهمان وصيه اوصى لزوجته ولا حى
جميع ماله لكل واحد بالنصف ولا وارث له عزمها فله عشرون ولها سته عشر
سبعه ميرات وتسعه وصيه ولو اوصى لكل واحد بالثلث فله ثلث ولها

نصف وسدس لبيت المال ولو اوصى لها خمسة اسداس فله خمسة ولها سبعة قلت
 وترك زوجا لا غير واوصى لاجنبي سلمي مالها ولعائلها سلمي مالها فله لاجنبي النصف وللزوج
 الثلث والسدس للعائل وعند محمد للزوج الثلث وللأجنبي اربعة وللعائل سيمان وعند
 ابي يوسف الثلث لزوجها والبقية للاجنبي ولو اجاز زوجها وصيها وللأجنبي سبعة
 وللعائل خمسة وعند محمد له خمسة وللعائل اربعة ترك امراه وعبد بزي على السواء
 واوصى لها وللأجنبي بواحد نصيبه فذلك وصيه ولها نصف الاخر اثنان ونصف لبيت
 المال وباو له انه قائل اوصى للعائل ولا حسي لكل واحد جميع المال بدل الأجنبي بالثلث والباقي
 بينهما تركت زوجا لا غير وعبد من مالها لا غيرا واثرت لزوجها في مرضها باحد
 ودفعه فله ذلك ونصف الاخر ميراثا وكذا لو اقرت له بدس ولو اقرت به لعائلها
 فلزوجها الاخر ميراثا وادراك للعائل عندها امراه قتلها زوجها واوصى
 بماله او نصفه لا حسي كان كما اوصى لبيت عدا فعقت عن ماله وترك زوجا لا غير
 وعبد فتمت الف واوصى بسبعة من ماله ما يه ولم يحرق الزوج فلزوجها نصفه
 وساع نصفه بخمسين ويكون لبيت المال وعند ابي يوسف ساع بالف ويكون لزوجها
 والنصف لبيت المال وعند محمد ساع خمسة زوجها وهي نصف قيمته وتسليم له اوصى
 سبع عده من وارثه ما به وقيمته الف ساع بالف عدها وعده سطل تركت
 زوجها وعده اربعة الف واوصى بسبعة منه ما به والنصف لزوجها والنصف ساع
 خمس وهي لبيت المال وعند ابي يوسف ساع كله خمس ما به وهي لزوجها وعند
 محمد ساع ما به وتسليم له ولو اوصى بسبع نصيبه لعائلها او من زوجها خمسين
 فلزوجها نصفه ونصفه ساع خمسين والباقي لبيت المال وعند محمد انقسم الثمن
 ونصف العبد من الزوج وبيت المال على احدى عشر سيمان عشرة للزوج وسهم لبيت
 المال ولو اوصى بسبع كله من ماله ما به واجاز الزوج ساع ماله والنصف والنصف

٤٨
 لبيت المال وعند ابي يوسف ساع ماله سيمان وعند محمد ما به ويكون لزوجها ولو كانت
 لغير العائل واجاز للميت له وان لم يحرق ساع سلب قيمته وتسليم له ولو اوصى بسبع نصفه
 منه ما به يساع ويقسم ونصفه من الزوج وبيت المال اساعا خمسة للزوج واربع
 لبيت المال اوصى عده لرجل ولعائله جميع المال ولعائل احر ماله ولا وارث له اخذ
 الا حسي عده والعائل من العائل على مقدار سهامها وبطل وصيه العائل في
 العبد ايضا ولا سالي على قول ابي يوسف مدبر مولا ولا وارث له عس ولا سالي
 عليه وعند ابي يوسف تسع قيمته اوصى لرجل ما به ولا مال له فاجاز ابنه
 من ماله فله منه منه ولا ملك قبل القبض له ان يرجع والله اعلم
باب الوصية بنصيب ابن لو كان او مثل نصيبه
 الوصية متى وقع قبل نصيب ابن لو كان يقدر موجود او يولد نصيبه على اصل
 الفريضة ترك اساءا واما اوصى بنصيب لوكات فعلى رواية هذا الكتاب
 له خمسة من سبعة عشر سيمان للام والبقية لابنه وعلى رواية الكافع
 له خمسة من ثمانية عشر والاوصى ولو ترك زوجته واساءا اوصى بنصيب ابن
 اخر لو كان فله خمسة من سبعة عشر وسهم للزوجة والباقي لاسه وعلى رواية
 الجامع له سبعة من ستة عشر ولو ترك اخا واساءا اوصى بنصيب ابن لو كان فله
 ثلثان والثلث للزوجة وان لم يحرق فله ثلث والبقية سيمان ولو اوصى بنصيب
 ابن لو كان فله سيمان من خمسة ومخرج من عسره وله ثلث عند عدم الاجارة ولو
 ترك اخا واحدا ووصى بنصيب ابن لو كان فالكل له عند الاجارة والثلث عند
 عدمها والبقية سيمان الا ما ولو اوصى بنصيب ابن لو كان فله نصف عند الاجارة
 ولو ترك سباءا واحدا ووصى بنصيب ابنه لوكات فله ثلث بكل حال ولو اوصى بنصيب
 بنصيب لوكات له ربع والباقي بينهما نصيبان ولو ترك امرا وابنا ووصى بنصيب

نصب اسمه او نصب ابن اخر لو كان فله خمسة من احر عس وسهم للام والبقية لاسه
وعند عدم الاحاد له ثلث ولو ترك اثنى واربع مثل نصبهما فله نصف عند الاحاد
وثلث عند عدمهما ولو اوصى بثلث المال ولا خير نصب ابن مال لو كان او بثلث نصب
احدهما فالثلث لصاحبه والباقي بين الآخر والاسي اثلاثا وعند عدم الاحاد
الثلث بين الموصي لهما اخصا عند يوسف بصفان عند محمد وان اجاز اوصيه صاحب
النصب والسدس لصاحب الثلث والباقي بينهم ايلانا ومحرج من مائة وعشرين
اجازها لهما فلصاحب الثلث ثلثه وللآخر اربعة وللمخير خمسة وللآخر ستة
باب الوصية له بعد غيره بحق الموصي له متى عرفت موته
معرفة محله والقول في مقدار قوله وان لم يعرف والقول قول الورثة اوصى لفلان بما
عليه من حصة ولا حرج ما بقي من ثلثه بعد الدين او تمامه او بكماله فادعى الورثة
ان الدين بثلث لا شيء له في العس والقول قولهم صدق العزم لو كذب ولو اوصى له
بما عليه وهو مفسر للاخر بالف وعينه الفان فادعت الورثة ان العي الف
نقسم العس بيننا اجمالا احاسا وادعى انه جسمانية فمقسم بينهما اربعا والقول قوله
فان ظهر الدين باسار العزم وقد صدق الورثة ويدفع اليهم خمسة مائة والبقية خمسة
وخمسون وحصة اسباع درهم وسلم له اربعة واربعه واربعون واربعه
اسباع درهم ولو اوصى له بما عليه ولا خير بثلث المال والمسئلة كالمها والقول قوله
في علمه الروايات وله خمسة من احدى عشرين ولو اوصى للعزم بثلث فادعى انه
مائة وادعت انه الف والقول قوله مريض اوصى عبد او اوصى عاتق من ثلثه بعد
العس وترك الباقي درهم ومات العبد مخمولا واخلفه اوصى فممة والقول قول الورثة
والبقية سهمهم ولو كانت وصية بالثلث والقول قول الموصي اوصى عاتق عبد به
ترك الف ومات احداهما فادعى الحي وممة الف ان فممة جسمانية والباقي بيننا

احاسا والقول قوله وسعي في جسمانية مريض قال فممة عبدى هذا جسمانية وقد
اعففته واوصى لفلان عاتق من الثلث بعد العس وترك الف ومات وادعى الوارث
ان فممة بثلث المال وادعى الموصي له انها دونه والقول للوارث بحلاف الوصية
بالثلث ولو قال لي علي فلان جسمانية وقد اوصى له بها ولفلان عاتق من الثلث
فدسه جسمانية في حق الموصي له والورثة والقدم والناحية والوصل والفصل
سوا في الفصول كلها مريض قال لفلان علي دين صدقوه واوصى بثلثه بصدق عاتق من
اسمها الى عثم الثلث ولا سى لآخر ولا يصح ما ساكوله ان اقام شهود في
واعطوه ولو كان اوصى بالثلث للثاني فممة ماله ثلثه وبنى الورثة ايلانا وكل بحر
على اقراره بمقدار ما يعمل باقراره ولا سلم للثاني سى قبل عامه ٥ والله اعلم
باب الوصية لواحد قد سمي غيره الوضائيا بالثلث
متى اجمعت وبراجبت كاب وصية ما تحمى كاحي لا يملك لوفات سيطر اسحقاق
العض وغير اهل لا يصلح من احاد في المعنى بعض الاهلية يوم الانصاف في عزم
يوم الموت والسرابط بعض عاتق قال اوصى بثلث مالي لفلان ولفلان احدهما
ميت وهو يعلم به او لا او قال لفلان وعفوه او لفلان ولولد عبد الله فادعاه فادعاه فادعاه
او قال فلان بولد له او قال له ولحقه اولد فلان ولمن اقر من اربع وفات سرط عند
الموت اوله ولفلان ان كان حيا وهو ميت اوله ولمن كان في هذا السب وليس فيه احد
فالثلث له في الفصول كلها وادعى يوسف انه فرق بين العلم والجهل ولو قال له ولريان ميت
وهو حي او فممة وفات سرط فله نصف الثلث وكذا ان كان في الثلث فلم يكن فيه يوم الموت
ولو قال لفلان ولولد عبد الله فممة له او كان فممة فممة دخل الوصية ولو
قال لفلان ولمن اقر من اربع لثالثه فممة على عذر وسهم وسهم فممة فممة
بعد غنى ومن اى القسم الصغار انه لا سيطر والكل سوا ولو قال لفلان ولا ولد عبد الله

هو لا ان امير او اوقاف شرطهم فله حصه قال بلي في فلان و فلان واحد هما
 اوسيه و في هذا الغايط فله نصفه و كذا الواقص عليه و لو قال لروحه بديك
 طلفان فكل واحد واحد و لو قال في فلان و في فلان و لا في الا حد هما فكل
 للاخر و القسمه على عدد ذرهم عند السرکه و في اے يوسف فم قال بلي فلان
 و لم يولد فلان ما دام فلان حيا فله بعد موته و لا في فلان في سهمه اسير و دخل في
 الوصيه و لا يدخل الحادث بعد موته و لا نراج و لو قال في اعمالي و لخواي له عم خال
 فالكل بينهما و لو قال لا حق و له اح فله نصف علم به او لا و لو قال لا حق هذا و لا في هذا
 فالثالث الذي هو هذا كله عنه باب **الوصيه صغيرا و صبي**
 الاحاب متى اوصى الى عيني يبطل بتبدلها و انقطاع الاسم و الماده و كذا في اوصى عيني
 خله من الكفرى فصار يسرا قبل موته او يسر فصار رطبا او عصب فصار ريبا او سبيل
 فصار حطه او نصه فصار ت حاما او حطه فصبه و فضيل ففعل فصار سعي او نصه
 فافرحت بطلب الوصيه و لو سدل حصه بطلب فيه و السر و السران عفو و العير
 بعد القسمه لاسطل الوصيه و لو اوصى بالربط فصار من اسطل فاسا و اسقط فاسا
 و لو اوصى بحمل فصار كيشا لا و لو اوصى بعد فعل او بعصير ففعل بطلب خلاف السع
 و الحار و لو باع الكفرى فصار سر اعد في هذه الحار بها و لا سالي على اصله و لو عصب
 عنبا و صار ريبا فعليه مثله و سقط حق المال في الربط نصير من ايجير و الوكالة بغيرها
 باب **الوصيه بالخدمه و العله و الولد** الا سببا يصح موصو
 لا بمصو او صبي يد ارجل و سببا لآخر او حاتم و بقصه او حجاره و ملك بطنها او كحه
 نعوصه و عاصها من الممران و وصل كان كما اوصى وان فصل فكذلك لى يوسف و عند
 محمد الاصل الاول السع بينهما و حجاره و خدمتها و بد اروسكها و بحيل و بمرها
 و التمر بعد دم فهو كما اوصى بالانفاق و صل ام فضل و لو رد الثاني فالكل الاول و في الاول

لثورته و استثنى الولد و الفرض يصح و الخدمه و العله و الثمره المعدومه لا و اسلم
كتاب الكفاله و الحواله من احواله يعود بالتبوي و المحتال عليه اذا
 مات و لا مال له و ترك كفلا الى اجل او لا نزل من ثلثه و لا يحوز الدين كولد الحجاب و لو ترك
 رها استعان به فله او رهنه عني بامره او بغير امره و لم يسلطه على سعه او سلطه و لم
 سعه او باعه و لم يسوف حتى مات عاد و باحد رهنه او سعه استسجد من رهنه
 ثم احوال المظالم الرهن و ذكر في الحواله الطويله ان الرهن لا سطل فيل فيهما و اسان و فل
 ذلك قول لى يوسف و هذ اقول محمد و لو رهن به ثم احوال لا يصح انفاق و ثم لو هلك قبل
 اسر اداه بهلك مصوبا و لا يرجع صاحبه ان كان مبرعا فان لم يكن يرجع على المجلد به
 ثم قبل بغيره و قبل بغيره فاصح احوال بد سعه فابراه الحمال لا يصح و يحجر على الفرض
 لو ادا اليه و لو ابراه الحمال عليه صح و لا يصح رده **باب قضاء الدين**
 من كل المال او بعضه و العبره الحسن المحل لغو معبره عني عليه الف كفان بضمها
 رجل و بالقبه عني او كان نصفها لا و نصفها موجه و بكل واحد كميل و ادى خمسين
 و عشرين عند الاداء او بعد صح و كذا الورهن و عني لو كان نصفها فزاد نصفها ثلثا و نصفها
 اصالة و نصفها كفاله او كانت لابنين و كل واحد و كميل في الفرض علمها الف من قسوس و سبع
 و كل كميل عن صاحبه و ادى احدهما سببا موعنه وان عني عن صاحبه الا اذا اراد على النصف
 و يرجع به و لو كان ما عليه بطريق الاصاله موحلا فالكفاله حاله صح بعينه عليه الف
 كفان بها اسان و فعل كل واحد صاحبه ما ادا احدهما رجع بصفه و كذا الوكالة بعبد به
 كتابه و اخطه و كفل و ذكر ان جماعة في الموادر عليه الف من سبع و الف من كفاله فجابا له
 بود بما عني كفاله و اى الطالب الامنها فله دال وان مصر و لم يمل سببا فالتعزم ان يجعلها
 عن ايها شأبا **ابحواله** ما يرجع على المجلد و لا يرجع
 احواله سطل بقوا محلا و سقي سقاه او بدليه احوال عرته على عزمه على ان يعطيه من

الوصيه
 ٥

طريق الاصل له وبوت عن كمالنا نرى اني صالح بطرائس عن قصاص له عليهما على
خبر محمد بن الفضل كميل عن صاحبه في خبر له الخلع في الوضوء كلها عبد بن نصر بن
كاساه كانه واحد على خبر محمد بن اسماعيل او احدهما او المكاسب جميعه وكاساه ^{بافيه}
وكذا لو كان واحدا فاد واسلم احد ورثه او احد ورثه المكاتب او كاتب عبد بن كفل
ثم اسلم احدهما نظره كاسيه او كاساه عبد اسمها على قدر رطب فانقطع ونقص بقسمه
على احدهما او حصصه اوقسا اسما رطبا مشر كاساه فانقطع ونقص على احدهما حصصه
فعاقل نصيبا فحقه فيها الا الرطب وسركه ان ساسع عرعه حصصه رطبا وان
شاسعه ويحس سرركه ان ساسركه وان ساعوم له ربع الدين وحصصه بنهما كميل
برطب فنقص على اصله بالقيمة لا بحول عنه ويرجع بقسمه ان ادى والله اعلم
باب الجواله على الاصيل والكفيل الجواله بقوله المطالبه
والكفاله ضم فيها كميل بامراطال المكفول له عليه عرهما على ان يودي من كماله
صح وبه والاصل لا يطالب اذا طول ويلزم اذا الوزم ولو ان الاصيل بقى ديه
بريا ويحس عرعه كعبي الله وصاحب الاصل والجواله فانه خلافا لروايله الودعه
ولو ادى رجع على المحل خاصه ولو كانت الجواله على الاصيل بريافان ما بالمحمل فليسا
وعليه دين اجرا لمحال له اسوه عرماه وقد تقدم ولو لم يمت لكن مات المحال عليه
فليسا بطلب للجواله وعادب المطالبه والكفيل يرجع في تركه الحادثه حتى لو
ظهر له دين او ودعه بنهما وها ويرجع الكفيل بما ادى لا في تركه ولو لم يمت
واحد منهم لكن المحمل فنقص بن بقسمه صح وعاددته وكذا الوار والمحال المحال عليه
ولو لم يكن لكن الكفيل نصي المحمل والجواله فانه نصي المحمل ديه لم يكن للكفيل ان
يرجع عليه خلاف ادائه ولو كانت الجواله على ان يودي بنهما الى ستمه صح ولو ادى
فانها عا ديه علمها ولا ساجل واصله العزم ولو احوال عرته علمها حواله

٥٤
مفله ان حال معا او بنا الكفيل صحا وسلف حواله الكفيل مطلقه وخلصه على
المحمل ورجوعه عليه وان بد الاصيل تحت حواله خاصه ولا سلف حواله الكفيل
حاربه يعود الدين عليه **كتاب الماذون**
الدين المستغرق مع الملك بالارث والوصيه استحقاقا وقياسا وهو قول
الشافعي والليل مع استحقاقا وهو قوله الاول ولا منع قياسا وهو قوله
الآخر ونقص من ملك الورثه وقد رجمه وتكفله لا روايه فيه ويحمل ان يكون مقوله ليل
الدين ودين العهد لا منع اريه وان استغرق فذلك الا في روايه عن ابى يوسف وهو
قول الحسن وبند ابد منه من يده عند الكل وان استغرق بالضم يعم عدها عليه
الف ورك عبد ايسا وبها لا مال له عزم ويرك ابن ولا حدها على العبد حسن مائه
ساع ومد اندسه ولا سقط سي منه ولو كان ديه جسمانيه صار من اموال سقط
نصف دين الوارث وسد اسفله وما فضل عن بن السيد ثلثاه لصاحب الدين
اربا وثلثه للآخر ولو كان عليه جسمانيه وارثه من له عليه جسمانيه ملك
بليه وسقط ثلث ديه وسد اربعيه من يده وما فضل عن دين السيد بن الموصي له
والورثه نصيب ولو كان دين سده الفه لا سقط سي من دين الموصي له ويبدأ به
صح وهب عنه من رجل له عليه دين وسيله سقط ديه ويرجع استقصانا
كالرماه في السعري والليل وقياسا لا وهي روايه الحسن عن ابي حنبله والمحل عن
ابى يوسف وهشام عن محمد بن روال العب واداعاد عا ديه عند ابى يوسف
كما اذا أسروا العبد المدين يوقع في سهم واحد واخذ المالك بالقيمة او باع المدينون
بأذن الغريم ثم انفسح او وهبه ثم رجع او هلك بدل الدين في الصلح او اسحق او
باع اكانى وهو لا يعلم ثم انفسح او توي مال الجواله وعند محمد لا كالارث وعلى هذا
اد اوهب حاربه من زوجها او من ولي جنايتها استوضح ابو يوسف من وهب عبد

للمسلم له عليه دين وقيل وصيه ثم رجع مريض وهو عليه من عرقه وسلمه سقط دينه
ولا يعود بعض الورثة عليه محمد ويعود بقدره عبد الله بن يوسف ولا سلم له بل المأجد
الا ان سقط دينه ولو اوصى به لغيره فعيل سقط ثلث الدين وساع بصل الورثة
نفسه وسلم له خلاف الله نظره برء المأجدة بعد نفسه والمراث وحكي
الكرحي ان عدم عود الدين في هذه المريض بعض الورثة قول الكل وقرئ على قول
لي يوسف وهو خلاف الظاهر **باب المادون مستأجرو**
ملحقه دينه اجاره العبد للمعارة اذن فيما هو وكل في حواله المستأجرو ويبر وكسبه
فل ظهور الدين بعد خلاف كسب المحور سلمه وزرستوى ٥ اخر عده شهرا
لعمل التجارة وسلمه بعمل طالب الحقوق عهوده ويرجع كل الادا وبعدة وساع رصده ان
عمره وسعد فداوه ويرجع بما يدي لا الاقل خلاف المعصوب اذ احى ودرجه المالك
او قلى وفاصل بين العرمان في من المساحرو وليس للعبد نصيب ولا للعمران الا اذ ارفع
عن حقه خلاف العرمان محرقان مات المساحرو لم يود الفصل ضرب سدة في تركه
نفسه والعمران بافصل دينهم ومن كسبه انصا ولو امرهم ان يحرقوا فالتجربة غير
خالف وقد على مولا وساع وبواخذ بالفضل بعد عتقه خلاف المامور سراسني
نفسه حسب نواحد سدة بالفصل مد برما ذونا مرة اسان سراجارية بالقد
صح استخسانا وناجله وهو القياس في التقدي وبطاب وساع عند الموهوب وبدل
طرفه ويرجع بالموهوب وبدل له للعمران وسيد بالآخر وسلم له وان لم يكن دينهم
فصل سلمه والفضل فيما الى المالك اذ اذ في ذلك الفصل خطأ ولو كان المامور حرا او قلى
خطا فدينه حق عمرانه ولا يرجع ورثه على القابل ولا على الامر الا بالفاضل ولا يبرون
في تركه مما احله من تركه المامور عند كفل اسانا ناذره وادن سدة ساع ومولا
قد اوه ويرجع مد برما ذونا قطع يد عند ودفع ووهب له اخر فاعقه المالك فلا

صمان عليه وساع الموهوب في دينه دون بدل **باب الرجل**
ياذن لعنه في صحته او في مرضه نصف المادون ولا دين عليه كقوله الاذن وان
كان عليه دين لا ودين العبد سدة كسبه فيه مقدم وباقراه ان كانا في مرض المولى
ويقدم اقرار المولى ان اسبوا وان باخر قد من العبد مقدم وان كان اقراره في المرض
واقراه مولا في الصحة باخره صحيح عليه دين مستغرق مرض فادن لعنه في
العارة واقراه العبد دين ومات مولا فدين المولى اولى كاقراه ولو اذن له في صحته
فاقر على نفسه ثم مرض مولا فاقراه العبد لا حرا اسبوا نظره اذن ولا دين عليه فاقراه
العبد ومات فادن له واريه فاقريه من آخر اذن لعنه وعليه دين مستغرق
ومات فادن له الوارث فاقراه العبد دين بممته في دين المورث خاصة صحيح اذن
لعنه فاقراه على نفسه بالف ومرض مولا وعليه الف فاقراه العبد بالف اخرى وممته
الف ومات مولا بد اذ سدة الاول ثم بد من سدة ولو لم يكن على سدة سي فمته
من عرقه ولو اذن له وممته الفان فاقراه بالف ثم مرض مولا فاقراه بالف ثم اقرار
العبد بالف احري ومات مولا وسع بالف من سدة منهم اذ لا ولو وسع بالف فمته
سبب منهم احما ساسا حسمها الغرم المولى والباقي من عرقه وان وسع بالف فمته
عرقه اذن لعنه ومرض فاقريه الف ثم اقرار العبد على نفسه بالف ولا دين
عليه ما في الصحة ومات المولى بحاص في سدة سدة العبد بالعا واكرم ولو اقرار العبد ولا
في مرض مولا بدني به **كتاب المكاتب** **باب ما يجوز**
فيه امر المكاتب والدمى والعبد على اسه الصغير وفي ماله ما ملكه المولى عند
موته ملكه وصيه وما لا فلا وانما سعت من العقود ماله محيز حال ودفعه
ولا يجوز باحاره عن اذ المصلح حكمه ٥ مكاتب ترك مالا ووصا وولدا كوثب
معه او ولد في كاسه وولد اخر او ورت مالا من امه فوصيه ملكه حفظ تركته

وسع العروص منه خلاف العقار والتقد وله ان يسعها في الكا به ولا ملك حفظ
مال ولده ولو ادى عنه عتق وماله من لبيته وذكر في القسمة انه لو قاسم
الورثة عن الصغير صح وهي بيع قيل فيهما روايتان قيل اراد قسمه العروص وهو الاصح
وقيل الاول اصح فانه قال هناك وهو ماله وصلى الحويص بها بصرى اوصى وله ولد مسلم او عبده
ولده حر او وصى اوصى بثلث موب الموصى مات او اسلم او عتق مكاتب روح عتقا او وكل به
او وهب سنا او وكل به فعقد باطل وكذا لو روح عتق نفسه ولا يجوز باحار سنا
ولو روح امه او وكل به صح خلاف لما دون وصى امه فعقد موقوف خلاف عتق وصيه
ولو روح عتق غني بوقف على احاره فليه او احاره بعد بلوغه ولا سقد بلوغه خلاف
العتق المكاتب وصى اوصى بعتق عتقه او اوصى به فوصيه باطله الا ان يحررها بعد بلوغه
وهو ان يسامه كالسوكيل بالبرع والمكاتب بغيره وكذا لو اوصى بعتقها او اضافها وفي
المكاتب ان يحررها فلكل لك عتقه وعندنا سقد وان اضافها بغيره فلو مات قبل الاداء
يطلب ولو ترك فاعتقه كل سكا ح او سرا وفعل وكلمه بعد حره جاز وماله سقد عليه
ولو بر روح او اسلم بى نفسه ثم عتق بعد كلفه وفعل سقد ولا يجوز باجاره ايضا
فصولي قال بعتق هذا العبد منك لفلان وقال فليست بوقف ولو قال بعتقه منك وقال اسير
سوى له بعد عليه وكذا لو قال اسيرت له ولا جله في الاظهر وماله سوقف قال احمد
ان لم اصرك فابت حر او وصى العبد وله ولد حر صغير ومات قبل صرته عتق ووصيه باطله
مكاتب كفل مال او وكل بعتق عتق بعتق كفالته بعتقه وكذا له باجاره مخون
اوصى بماربيل اقامه فوصيته باطله وكذا امن اوصى بملك غيره ثم ملكه واسه اعلم
باب دعوه المكاتب ومحرره واستلانه وكتابه العبد
المسرك الامان والدين والكتابه محرره خلافا لما روي في المكاسب واستلادها
متجر عتق خلافا لما والكتابه لا يمنع النقل المروري عتقها جارية بي مكاتبين ولولا

فادعاه معاصي سسته متهما وكتابت سعالها وصارت ام ولد لها فان ادعى ما او متاعا
عتقوا دون الجارية وان ادى احدهما وعتق عتق نفسه ولا ضمان ولا سعاد وما كدت
امومه نصيبه والنصف الاخر كما كان فان عتق سركه بكامل استلانه واد ادي
احدهما تكامل استلانه وصمى وصى الولد سعاله ولا ضمان ولا سعاد الا بعد عتقه
فان عتق احدهما قبل الاخر فعليه نصف العاخر من ولد سعه في الرق والجارية في معنى
ام ولد الاخر ويصونها وبالقصاص سقد امومتها حتى لو عتق عتق كات سسته خاصة
فعليه بينهما وعندهما مكاتب الولد سعالاخر ويصمى بصفه واجارته لم يذكرها فالوا
ويستعي ان يكامل استلانه ولو مات احدهما والاخر مكاتب وبوك وفاد شكتا سته وعق
نصف الولد عتقه ولا يورث وان ادى الاخر عتقه فان عتق عتق امومتها وسعى الولد في
نصفه وامه في نصفها خلافا للمسركه لموت احدهما وعتق امومتها ولده ولا سعى الا
بعد عتق الاخر ولا يورث ويصمى الام ويصمى بصفه لسركه ولو اكتسب الولد او قطع ببل
الاداء فاد سجد ارسه ما والنصف له والنصف للاخر وكذا بعتق عتقه وعندهما
مكاتب ارشده حر او سلم له والامه ببل الاداء ام ولد وعتق مكاتبه عتق حتى سلم لها
نصف كسبها ونصف ارسها وعندهما اخره بعتق مكاتب ترك وقا وولد اخر او مولودا
في كاسه مات اخر فاد سكا سعه عتق ولده وبه دون احد عتق واسه في حالي كاتهما احدهما
كتابه واحده بعد ادن سركه مات الاب ونزك لا والاكتسب الولد عتق كسبا ويطعها ^{فلساكت}
والارس والكتسب يسوقى المكاتب كاسه ويعتق نصيبه متهما ويصونها ان كان موسرا والا
سويا وسعايه المس في تركه وليس لبعض الكا به بعد موته مكاتب من اسر عتقه
احدهما عتق نصيبه ونصيب الاخر كما كان ولا ضمان ولا سعاد الا بعد عتقه وعندهما عتق
كاه والولاله خلاف المدبر ويصمى بصفه مكاسب او ببل ما عتق لى يوسف وعند محمد
يصمى الاقل من نصفه ما ومن نصف بدل الكا به والاحلاف في السعايه على هذا من بعض

عليه دس مسعور اعني مكاسه نسعي في الاول من ميمه من كاسه مكاسه بن رحلي
دبرها لطلها او اسود هاصح في نصبه ونصب الامر على حاله ولا صان ولا سعيه
وعندها ملكها ويضمن بكل حال ويكاتب عليه نكاح فان نصبت في البذل روايان
في روايه هسام كله وفي المستقي نصفه وهو اظهر عند بن رحلي كات احداهما نصبه
بالف يادن سريله صح في نصبه ولسر له مسحه وادى اليه عتق وسلم له ما
مض ولا صان سريله وله السعاه وان كان يعبر اديه فلها الفسخ ويحق ان ادي
مليه وسار له في المقوم يرجع به الا ان يكون كات كله وهذا عندهما
في الاول صار مكاسا لها والولد لهما والولا لهما وفي الثاني ان ادي عتق وسار له فيما
مض ولا يرجع به كات كله او نصفه وله نصف كسبه والمان في اليسار والسعاه
في الاعسار ولا يتغير بغير حاله ولو كات احداهما كله او نصفه بالف والآخر كله
او نصفه ماله دينار صار مكاسا لها وسلم لكل واحد مائتي ولا يعق نصبه الا
باد احصيه فان ادي معا والولا لهما وان قدم احداهما عتق نصبه ونصب الآخر
ككافان وبغيره يضمن ان كان ميسرا وسعي ان كان معسرا وعندهما نصيب كله والولا
له ونصيب في السوم ونسعي في العسره لكن عند بن يوسف نصيبه مكاتبه بخلاف
الاعساق المسد عند بعضهم مكاسان لرجل بينهما حايه جات تولد فادعياه معام مائتا
عز واما معا او معا فادب كاتهما ان كات المكاتبه واحده عتق والولد بينهما
وان كات متعدده ان اديت معا عتق والولد لارب والولا لمولاهما وان عاتبا
فكذلك عند بعض امه والولا لهما وعندهما يعتقان سعا للاول والولا لمولاه ولا ضمان
في الولد ولا سعاه ولا مبراة له ويصف ميمه الام ماله بكل حال والله اعلم
باب دعوم ولد المكاسه فولد امتهنا اسبلا للمولي جاريه مكاتبه
نصيب نصفه ويدونه الا ان راويه عن بن يوسف جاريه المكاتبه اذا حلت وولدت

2 ملكه فادعاه مولاه ان صدقه صح ويعوم عقرها وميمه ولدها ولا يلزمها ولا يزوجها
ولا يفسد كسبه ان اسرى مكوحده وان ولدت لاول من سبه اسير من اسراها
ان صدقه بنت وكان ومعا فلا عقر عليه وكذا اذا اسراها فادعاه وصدقه ويطلق
الاب في ولد جاريه امه المعلن بل سراه وسيرط بصدقه مكاتب كاسه
فولدت فادعاه مولاه وحملها بعد كاتهما ان صدقه بنت وعليه عقرها ولا يعق
بل عقرها الا اذا اذت وبعد يعق بيمينه يوم عقرها صدق المكاتب او كذا اذا
تقدم بصدقه وان ولدت لاول من سبه اسير من اسراها وصدقه عتق بيمينه يوم
الولاده وعقرها للمكاتب وان كد سبه لست وان صدق المكاتب الا اذا كروا وصدقا
عقرت وهو صدق مكاتب كات امه ولدى وعق فولدت ولد او ادعاه مولاه ان
ولدت لاول من سبه اسير من اسراها وصدقه بنت لسبه ويعق بيمينه يوم
الولاده ولا يعق بصدقه بخلاف حاله الكاسه ولا كسبه لست ولا يعق الا اذا عقرت ولا كسره
من سبه اسير من اسراها وصدقه بنت ولا يلزمها صدق هذا كالمولود ولدت قبل عتقه وقدم
ولسبه اسير رضا عتق ان نعم انه علق بوطي بعد لست وان صدق وان قل
ورغم انه يزوجها بعد ان صدقه بنت ولا يعق ويكاتب سعا فان عقرت فيها رمان
وان كسبه لست الا اذا عقرت وهو مصلد ولا يعق وان نعم انه بوطي بل عتق ان
صدقا به بنت ولا يعق الا بعد عقرها ويكاتب سعا وكذا ان صدق وكذب لا ينعق
بعد عقرها كالا في الاول وان صدق وكذب لست وبعد عقرها لست ويعق بيمينه
يوم عقرها مكاتب كات امه فاسر امه فولدت عتق فادعاه المولي ان صدقه بنت
وكان رمان فان عقرت رد واجمع في الروم سطران كات ولدت لست اسير من اسراها
اسراها فهو حر بيمينه يوم عقرها ولا يعق بصدقه ولا يلزمها لاعتق حال لست
لسبه بالصدق بل وانه ادي وعق بل عقرها او مان عن ربا وادب بم عقرت على ما مر

ولو عجز فلها اموال عاخر اصادم دعوته ولبحارته مكاسبه وحكمها معروف والله اعلم
باب الاقرار بالرق لمكاسبه بالمكاتب امر ارا لسان صحيح في حق نفسه ولا سعادته محمول نسب كات عليه فاسرى امه وكاسبها فاق المحمول لها برة وكذب المكاتب صحيح ولا سعدى كالمسكوكه بخلاف المقر بالنسب وصار ملكها وكذا مكاسبه وكاسبها بالقبضه واداره اليها ويعتق بادائه الله عند عصمهم وعند عصمهم لا والله مال كلوا في حق الشفيعي فان ادنا معا او حل العمان ووقع المعاصيه عفا ولا وان يقدم احداهما فلا ولا الاخر ولا عليه وان عجزا معا عتق وملكهما وان سعى عجزا عتق عجزا وملكهما رحلان في يد هاهنا او كل واحد اطلاقا ومعا في الاول وكذا المحمولان او كل واحد بالرق لصاحبه او بالرق لعبد وافر مولا له بالرق معا وهو يدعى اكره عتق وملكهما والله اعلم
باب عتق امراه المكاتب وام ولده مال المكاتب من امواله الكسايه وماله ولا يمنع اسدا المكاتب ولا يقطعها والوارث في السع الفاسد نظره مكاسب اسرى في حربه فكلها باق وحل وطيبا فان ولدت منه مكاسبها فان ماتت عتق فاعتق لو فاته امه وقام الولد مقامه وسعى على حومه وعفا عند الادا وكذا المكاتب سعى وعتق عتق ام الولد وان كاسبه اولى بالقبضه بخلاف المسكوكه وبداخلا وكذا في خاصه وكذا في ما يحسب منها وان ماتت عتق فادنت وحكم بعضهم في اخرج من احوال حونه وظلم فساد نكاحها وعلما عتق الفرقة ان كان دخل بها وعتق الوفاه ام ولد وسد اخلا في لولم تلد منه نفس مسكوكه وهي امه بكل حال كنه امه قد ولدت منه طفلها نسى فاسرها لا محل له حتى ينج روحا عتق فان اعتقها او ماتت وهي العتق اول اعطى عتق ام الولد وحكم المداخل ما من كتاب السير الدار دليل كون من فيها منها والسمها فوقه والسبه قومها سريره اسرت قومها بادعوا اسلاما او دمه واخذ وامر ارا لسان صحيح فاقول بطلم بخلاف ما اذا قالوا اخذوا منا من الحرب وكنا حارا او اسرا او زوارا المكان حكم كاللبيطة السعه او الكنبسه ولا يفسل سباه

لطم من السريه عليهم ولا من اهل الدمه لهم وفي السر الكبر يسئل شهاد السريه وموضعا
 الجند العظيم ومن جلد عليه سما اهل الاسلام كخنان او خناب او قنص شاربا وكان يصحها نصره القرآن او القعه او وحده سبي او دارهم بعد الظهور والقول بوله الا ان يقوم عليه حجه نظره منب في اربا في سعه او كنبسه عليه سما الاسلام او في مسجل عليه سما الكفار كسد الربار توب العسا وبناس اللصه والواس اذا كان مابل كما فعلونه وليس السواد من سعي الاسلام جكره فاصحى كان كقار دطوادار الاسلام معبر من فاهر مواهي خطوا فربه من فري اهل الدمه واسنسه اسرع والقول قول من يدعى اليه دمي حتى يظهر خلافه
باب ما يغلب عليه المشركون ولا يه الامام قبل نفسه نظريه ودار الاسلام تصير دار الحرب باحراء احكامهم فيما على سبيل الشهه عندها كدارهم وعنده لسرا نظريه وهي معروفه دار حرب اصله او على رضيه طهر عليهم ان اسلموا اصله هم احرار واد ما وهم معصومه واموالهم ودارهم وارصهم عسريه وكنا ان صار واد منه لكر ارضهم حراجه وعلى خاجهم الحربه وان طهر عليهم سله ثم اسلموا اولاهم ولسا وهم ودارهم في وحكم الامام ان ساسهمهم وان ساس من علمهم برفاههم واموالهم واراضهم وحملها عسريه وان ساس حراجه ان كانوا اسلموا والا في حراجه وان ساس من علمهم برفاههم واراضهم وسم اموالهم وليس بحسن وليس له ان يرفاههم دون اراضهم واهل الدمه اذا بقصوا العهد فلدارهم دار حرب وحكمها ما مرو ولكن هتاد كر هسا ان للامام ان يرك الارض يسئل اليها قوما مسلمين ليكونوا دأ وكماها عسريه وان ساس حراجه واهل الرده لا يفسل منهم الا الاسلام او السيف كمنشركي العرب فان ساس الامام قسم اموالهم وسبي دارهم وحمل ارضهم عسريه وان ساسهاها ويقل اليها دمه يودون حراجهها وملكوتها وان اسلموا اعطى طهر عليهم فم احرار واموالهم ودارهم في دار اراضهم عسريه وان ساس من عليهم وحكمه الارض من العشر والحراج امام راي

ان جعل اهل دار الحرب او ما فصل العهد دمه يودون الحراج من القسمة له ذاك وبعد
لا وما اصب من اموالهم قبل الظهور عليهم في لا يرد عليهم الا الضرورة وما في ايديهم ان شا
اطه وان شئتكم وبقي للضرورة ونشأوه وذراريهم تنفي عن حاجتهم ويد وما الا كمال
وما احد من ماله ولا ما س يرد مطلقا بعد الحراج 2 حوت يصلح للوراثة صاع ودرهم
والكرم عسره والوطنة خمسة ورا د عند ريعها عند محمد وعبدلئ يوسف ولا بعض
ان بعض بالانفاق وليس للامام ان يحول الموقوف الى المقاسمة الا برضى اهلها فان فعله
حرام فعزل وولي عنه ويرى خلافه ان كانوا ملوها طوعا وبطلة والافرة حراج الارض
والرفاق ان وقع حله مسلما او غير مسل في قسم من الحجاج والارض على مقدار حاكم وما اصاب
كل دين يورع عليه فان بعض من اهلها او هلك يحمل عنه صاحبه ويعود يعوده وان اليه
لم يحمل سقط ويعود يعوده وباتساع صاحبه وان فرق ولا يحمل وبسط محله وان صالحهما
على ان احد الكل من ارضهما هو باطل والمقالة بينهما وحكمهما ما من بقتل اهل الامة عن ارضهم
هو رعد ويعود ولا ولا اعدان كاف عليهم او عتيا منهم ولم يمتها او مسلها مساحه
ويراعى فيمنها عليهم حراج هذه في رواته تلك وارصهم وحاجته وان اسكنها قوم مسلمين
فعلهم حراجها او حصنها من اسلم سقط عنه حراج راسه دون رصه ولا يحمل عشرة
وان جعلت صح ولا بعض اسبلا الكفار على ارضها صحيح ويصير دار حرب بشرطها
فان ظهر عليهم من القسمة فلكل ملكه يعرضي وبعد هانا ليعيه كالمزنان اسلو او صاروا
اصل ختمه من الظهور عصموها وما عا د منها عا د ما كان عليه من عسرا وحراج ارض
عمر اهلها عن راعتها لو خذ من ارضها فان بعد من منها باب **التزول**
على ان حكم حكم الحكم اذا خالف حكم الشرع مردود والقاضي اصله 5 اهل حرب يزلوا على حكم
فلان حار وعلى حكم الله لا فان خلافا لا ي يوسف فان فعل دعاهم الى الاسلام فان
اوبه جعلهم دمه ولا يردون وعن يوسف سرقون حديد اهل حرب قتلوا

مسلم

رهننا ولم ي ايد سارهن جعلوا ختمه ولا محل ملهم ولا يردون وفي التزول على حكم فلان ان
ملهم وسى د رهم او من علمهم فجمع ذلك جائز وليس له ان يحكم بعودهم وان حكم به
لم يعزل فاسا كا لو كمل بالف ادا باع بانفسه و يعزل استجسانا وهم ذمه وكذا ان
مات قبل الحكم او رد حصصهم ولفى سوطوا ان سلعو اما منهم ان حكم به او رجاز وكذا
له ان حكم به من غير له ساغلي ان القاضي يعزل بالحور والفسق وكذا الحكم والامير وهو
قول البعض واستندوا بهك المسئلة وعامة المشايخ رحمه الله بخلافه وهو الصحيح
وبعض محمد في كتاب الحدود ان القاضي لا يعزل باجور ولا فسق الا ان سوط
ذلك عليه وفي التولية لكنه يعزل ويؤدب وحكي عن النكر الامير ان القاضي والحكم
يعزلان والامير لا باب **استملاك الغنيمة** 5 اطلاق
الحق لا يوجب ضمانا الا ان يكون موكل الحق المهر من العاري اذا ابلغ ساسا من الغنيمة
قبل القسمة والاحرار او وطى جارية او ما قبلها فلا يمس عليه وبعد الحراج من القسمة
عليه ضمانه والديه في اخطا على عاقلة وفي العهد عليه ولا يصح ان يمل ما لا يودب
2 جميع ذلك وبعد ما نص في العهد وبطلان الهد الا ان يكون من الخمس وان لم يكن
مصارفه حديد وعليه فمعه ولو قسم في دار او قبل سريره او واحد املاكه نصن **الحرب**
مسلقه ولا قصاص والدية في ماله وذكر العفو ان ايه تح ويحد بالوطى ان كان القاسم
الامام بخلاف الامير ولا محل الوطى هناك وسير بها ساسا ولا يرجع في هسها بعد
اخرارها وعند محمد كذا اذا اسيرها او المتلصص لا والمرووح مكروه له والمسرى
من الامام لا محل له عند خلافا لمحمد وميل عبدلئ حقه بكرهها وفي القسمة يرها
سلب المقتول مركبه ولباسه وسلاحه وما معه من ذهب وفضة بخلاف علامه
وداسه وما عليها وما في من له ضمان المثل من الغنيمة ان خرج من القسمة ضم
اليها وبعد هانسم منهم ان امكن ان لم يكن تصرفه في مال الصدقة ولو من قبل خوجه

بقية غنمه وحكمه ما مر لكن تصرفه في مال الحراج **باب ما يجوز**
 العدوه المالك القديم احدى ملكه قبل القسمة بعرضي وبعد ما بالقيمة كفارا واحدا
 من مسلم كزفر فارسي واخر زوه بدار هم فاسد راه مسلم بصفه او ملكه وليس للملكه
 احدى خلاف السبع ويكره له احدى ولو احدى الفاعل يملك المال واسرها بالعد
 عليه فله احدى ولو اطلق وبعد خلاف المساع اذا اطلق بقتله هامة ولو احدى
 الكر مسلم عن مسلم بملكه فله احدى وعن فرض بملكه لا ولو احدى وانما يقضوها
 سلبا عن سلبه الموصوف احدى هامة راس المال ولو اسرى الك اسان واقسمها
 وهلك نصيب احدى او اسهلته احدى نصيب الاخر بصفه اليمن وفي الساب ربع اليمن
 ونصيب منه المالك ولو احدى والربع بقتله ورنه حسن طاه وممده الف واسراه
 بالكر من ربه او باول احدى بالقيمة مسلم قال احدى احدى كما حرقا فتولى عليها
 العدو واخره وهما بقتله ملكه وان يوصى وملك الاخر خلاف السبع ولو احدى
 احدى هامة الاخر كالسبع **باب من السبا يراه اقر المسبي بالكل**
 والسب صحيح الا ان يصير اطفال ملك معصوم والولد سبع حر ابوه د سابع صايب اليد
 الكرام الد ارمسي اقران هذه المستند امر به وصدقه بصفه قبل القسمة
 وبعد هامة مسي ادعى صغر الا يعقل بملكه او يدعي من مسلم او كافر قبل الاقرار
 صح وصدقه في ربه وكذا بعد قبل القسمة ان كان بملكه او بملكه وان كان
 يد مسلم لا يصح فاسا و يصح اسبعا بان يكون مسلما نظره لقطبي
 دارا ادعى دى ابه انه وان كان يعقل ان صدقة تبعة في ربه وصدقه
 قال بعض مسايحنا رحمهم الله تعالى الصحيح من يد هامة ان الصبي العاقل
 لا سبع ابوه كالبالغ وابنته لو املك المسئلة مستبينة بجل صغيرا فادعته
 وصدقه لا يصح وحكمه باسلامه اذا دخل الدار وكره القربى سبها استجسانا

وان لم يكن بملكه لا نكره فاد اعقبا سواريان ان لم يكن وارث معروف ولا ان
 كان اطلق هامة وفي بعض روايات الدعوى بخلافه ومن يهمل واسان والنسب
 او موق لو ادعى انه اسما من هذا الرجل وصدقه هامة بالنكاح والنسب قبل
 القسمة وبعد ما النكاح لا يستحق النسب اختلاف صغير وقع في يد مسلم بالسبع
 او بالقسمة في دار الحرب فهو مسلم بحاله مسلم معتم في دار الحرب ادعى صغرا
 من السبي يد امره او لاني يد احدى انه ميمامل الاحرار او بعد قبل القسمة
 بملكه بصفه وفي روجه وحكمه باسلامه وهو حر ان كان عليه سبها المسلمين
 وان لم يكن هو في للعالمين ولا يستند نسبه في جهنم بظنه مكاتب له اخ حر مات
 اخوه عن ابن عم حر فامر المكاتب بان حر من امره حتى يثبت نسبه ولا يرب عنه
 سره احدى اسرا يربوا قبل الاحرار والقسمة حتى يلغوا ما منهم فاحلهم
 سره اخرى فاحرزوهم يد ارمهم امسومهم او انقسموا لهم بملكه فلهم للناسه
 بعد هامة وبعد القسمة في دار الاسلام او في دار الحرب والعاسم هو الامام بهم للاول قبل القسمة
 بعرضي وكفها بالقيمة وبعد الاحرار قبل القسمة ان وجدوهم بعد القسمة
 الناسه فلا سبيل عليهم ومملها ذكر هامة للاولي وفي السبا الكرام للناسه
 قبل اختلف الجواب لاختلاف الوضع والله مال الامام المعروف بخواهر زاده
 وعلمه المسامح فالواقعه روايان والله مال سمس الامم وهذا على الحق
 حتى في احكامه او ملك ممالك كسبا براملاكم ولو اسرى عثم المشركون بعد الاحرار
 قبل القسمة فاسر عنهم السرية الناسه قبل الاحرار وهم للاولي الا اذ احرقت
 القسمة فهم والامام يرى ابواب الملك بالاسبلا قبل الاحرار ولو يلغوا ما
 ثم طهر عليهم وهو بظن احلامهم بملكه هو منهم **كتاب الصيد**
 المعسر حاله الذي فخر الحرا والصان رى الى صيد معراض او سهم او بندقه

فكسر حياحه ولم يحرقه ثم رماه عن هاهنا فحس حياحه الاخر ومات من ذلك
فولاد اول ولا نوكل ونصر الثاني فافصه كسر وبه الاول ونصف فتمت محرمها
بالكسرين ولو كان الاول حرقه فكذلك لكن هناك نصف فتمت حياضها ايضا وقال
2 موضع اخر بنصر فتمت ولا فرق الا اذا ادركه الاول حياض كاه او محرق فبقية الاله
الوف والوف على قوله والحسين بن زياد ومحمد بن يعقوب رحمهما الله وروى في الاله ووف
الوف وبه قال الساقع رحمه الله رمى الى صيد ورماه اخر معه او بعد فل اصابه
ان اصابه معا فهو لها وان سبق احدهما فهو له وكل ولا يصح ان يرميها فتمت ارسالها
كلهما او بار بينهما فلي ما مر في محل الملك ولا صان في الناري في الطاهر والكلي كذلك
اذا لم يسبقه او مال منه او سوره وفي العالي فتمت في الناري مطلقا وقرق قل
الكلي عما او صيد ما وحقها في محل الناري ورواه عن لي يوسف وبه قال الساقع
ارسال بار ما في الصيد ولم يحرقه عن الصيد به ثم ارسلا اخر فقل قوله وكل
باب 3
شركة المحرم تحرم واعاشته توجب الكراهة هـ سلم رمى
الى صيد فاصاب سهما على حائط فدفعه فاخفى الصيد ملكه وحمل وتجب الكراهة ولو
ولو اصاد ادميا ولا لقضاء لم يعمده ولو اصاب سهما اخر ان علم ان الاول لا
سلعه لولاه او كان فردا لم يوراه او حبه او سوره هو له ونوكل وذكر في
كتاب الصيد انه لا نوكل ولا يكون له فالوله المسله وروايتان قال عيسى بن ابيان الصحيح
المدكورهما واول الحرمه وان كان بلغه او جهل فنولاد وكل في الفصول
كلها ان كان الثاني مسلما وان كان محموسا او محرم ما سوا حرم استحصانا
محوسا رمى الى صيد او ارسلا فملكه فامل هاريا منه ورماه مسلما او اوجع مسل
عليه فملكه فمل ووجع سهم الاول ورجوع فملكه حل ونكره وبعد لا نكره ولا يصح رما
حرقه مسلم ارسلا فملكه فوجع محوسا او محرم فابر حر حل ولا نكره وعلى المحرم الخراء

وفي المسعى سوى من الدلالة والإعانة في الحرمه عبد الله بن جعفر واهل بيته
 رحمهم الله فكون المذكورهما قول محمد رحمه الله وسمى سهما فصرفته الروح
 عن سننه منه اوسره لكل ولورادته ثوبه او مال وبقي على سننه كل
 ثم الحاف — محمد الله وعونه وصلى الله على محمد وآله
 واصحابه اجمعين فبسم سليمان قدسوا الحرمه في سمن رحب الممارل
 بسم الله الذي وسع السموات

لا تتردد في الفجر جليل من فضل في حقيقته
لكنه صايف جواهر المصنعة ١٢



لهم
والله اعلم
بما في صدوركم

ملا فطرتك العبد المذنب
محمد بن أبي بكر

من المال يغني عن قريب
 ما علم ولا عدا مال
 عينا قسمة الجار فينا
 نطه

كتاب الطهارة	٤	كتاب الصلوة	٢٠	باب الحياض	٤٩	كتاب الزكاة	٥٢
باب العشر	٥٦	كتاب الصوم	٥٨	كتاب الحج	٦٢	كتاب النكاح	٧١
كتاب الزنا	٧٣	كتاب الحمار	٧٤	فصل في جزئ	٨٠	كتاب الصداق	٨٥
كتاب الرضا	٩١	كتاب الطلاق	١٠٤	باب الخلع	١١٧	باب السب	١٢٤
باب الحضانة	١٢٦	باب النفقة	١٣١	باب التمسك	١٣٧	باب الاستيلاء	١٣٨
كتاب الكف	١٣٩	كتاب الولاء	١٤٤	كتاب النكاح	١٥٥	فصل في التمسك	١٦٠
كتاب البرق	١٦١	كتاب الشراء	١٦٤	كتاب الهبة	١٧٢	باب القصاص	١٨٠
كتاب المعامل	١٦١	كتاب الدين	١٨٢	كتاب المفقود	١٨٤	كتاب اللقطة	١٨٤
كتاب البرق	١٦٥	كتاب السوم	١٩٠	باب الحاق	٢١٢	باب السلم	٢١٨
كتاب الله	٢٢٥	كتاب الطلاق	٢٢٤	باب عتق	٢٣٦	كتاب الودعة	٢٣٧
كتاب الرهن	٢٣٩	كتاب الغصب	٢٤٦	كتاب النكاح	٢٥١	كتاب المازون	٢٥٣
كتاب الوكالة	٢٥٥	كتاب الهبة	٢٦٢	كتاب الحواله	٢٦٧	كتاب المضاربة	٢٧٢
كتاب المراء	٢٧٥	كتاب الوكالة	٢٧٧	باب الدعوى	٢٧٨	باب رهن	٢٨٨
كتاب النكاح	٢٨٨	باب الصلح	٣٠١	باب التفصيص	٣١٣	باب عتق	٣١٨
كتاب الوصايا	٣٢٤						

☆ ١١١١ هـ

مرجع السهل في
تفسير الأحكام الشرعية
عنه

تكملة في
مدونة
كافة
وغيره

والفضل
٢